www.kassioun.org

1226

الاثنين 12 ايار 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

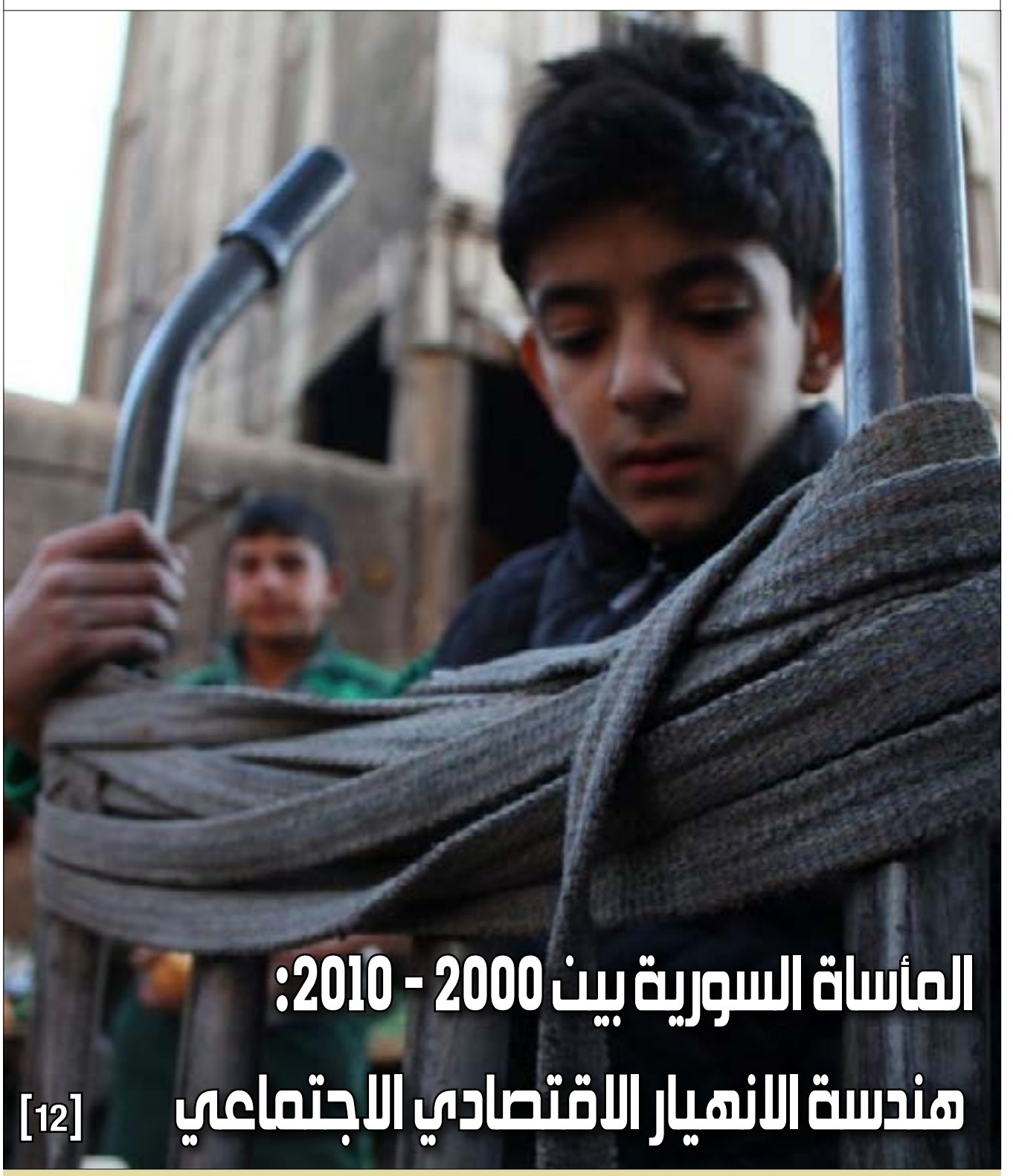

المأساة السورية بين 2000 - 2010:
هندسة الانهيار الاقتصادي الاجتماعي

[12]

الافتتاحية

عصر «اتفاقات أبراهام» انتهى ولن يعود!

تناولت تقارير إعلامية، غربية بمعظمها، خلال الأسبوع الماضي، أحاديث عن احتمالات تطبيع سوري مع «إسرائيل»؛ وذلك ضمن سياقات متعددة، بينها الحديث عن زيارة ترامب لدول الخليج العربي، وعن ربطٍ لرفع العقوبات الأمريكية على سورية بتطبيع معٍ الكيان.

إن مجرد الحديث في الموضوع، من شأنه إثارة حفيظة قسم كبير من السوريين، رغم كل الترويج الإعلامي المعاكس، خاصة وأن «إسرائيل» التي يجري الحديث عنها، وعن سلام أو تطبيع معها، هي نفسها التي تقصف سورية بشكل شبه يومي، وتحتل أجزاءً من أراضيها، وتدعو لتقسيمها وتفتيتها وإنهائها كوحدة جغرافية سياسية، وتحرض أبناءها على بعضهم البعض باتجاه مقتلة طائفية لا تبقي ولا تذر. ولكن مع ذلك، فمن الضروري مناقشة الأمر بشكلٍ موضوعي، وانطلاقاً من المصالح الوطنية للشعبِ السوري.

وبالرغم من أنه لا توجد أي تأكيدات رسمية سورية في هذا الاتجاه، إلا أنه ينبغي أن نثبت أولاً وقبل كل شيء، أن اتخاذ قرار من مستوى خوض الحرب أو الاتجاه نحو السلم، وخاصة مع عدوٍ تاريخي ومحتل لجزء من الأرض السورية هو «إسرائيل»، هو صلاحية حصرية لسلطة منتخبة انتخاباً شعبياً حراً ونزيهاً. والسلطة القائمة لا تحقق هذا الشرط، ولذا ليس من صلاحياتها إبرام أي اتفاق بهذا المستوى وبهذا التأثير.

إضافة إلى هذا الأمر الأساسي، يمكن تثبيت النقاط التالية:

أولاً: حقبة «اتفاقات أبراهام» وخرافة «الناتو العربي»، قد ولّت غير مأسوفٍ عليها، وإلى غير رجعة. ومنطقة غرب آسيا/الشرق الأوسط التي نعيش فيها، تتم صياغتها بشكل جديدٍ فعلاً، ولكن ليس وفقاً للوصفة «الإسرائيلية» التفتيتية، بل على العكس من ذلك تماماً؛ الوصفة التي يجري تطبيقها هي وصفة التقارب والتعاون والتوافق بين القوى الإقليمية الأساسية: السعودية، تركيا، إيران، مصر، وبدعمٍ حثيث ومتواصل من الصين وروسيا، وبما يقود نحو استقرار حقيقي في المنطقة، يسمح بازدهار مشروعي الحزام والطريق والمشروع الأوراسي، وازدهار دول المنطقة بأسرها معهما، وفي اتجاه تاريخي معاكس للاتجاه المفروض عليها منذ اتفاقات سايكس بيكو التي تم استكمالها بزرع الكيان في منطقتنا.

ثانياً: المبادرة التي أطلقها عملياً كل من عبد الله أوجلان ودولت بهتشلي وأردوغان، والخاصة بحل القضية الكردية في تركيا، والتي تسجل تقدماً مدروساً خلال الأسابيع والأيام الماضية، تشكل مؤشراً مهماً على اتجاه السير الفعلي المعاكس لوصفة سايكس بيكو/«إسرائيل»، التي كانت أساساً من أسس إبقاء منطقتنا مشتعلة وضعيفة ومسرحاً للدماء، وللتدخلات الخارجية الغربية طوال قرن من الزمن.

ثالثاً: الوقائع الملموسة بما يخص المفاوضات الأمريكية مع إيران، والهدنة مع الحوثيين، والضغط نحو إنهاء الحرب على غزة، وانفتاح الأمريكي على صفقات كبرى مع السعودية بما في ذلك النووي السلمي، ودون شرط التطبيع مع «الإسرائيلي»، وبدء الانسحاب الأمريكي من سورية، تشير جميعها إلى أن الإحداثيات الواقعية، معاكسة تماماً للاتجاه «الإسرائيلي» التخريبي، وتثبت أن وزن الكيان في مختلف معادلات المنطقة ماض في التراجع والتقهقر، رغم كل العنجهية والعجرفة التي يحاول تصوير نفسه بها.

إن مصلحة سورية والسوريين، تتطلب القطع نهائياً مع أي أوهام بخصوص علاقات جيدة مع الغرب تؤدي لرفع العقوبات، وخاصة عبر «إسرائيل»، وتتطلب العمل على ملفين لا بديل عنهما: توحيد السوريين عبر مؤتمر وطني عام وحكومة وحدة وطنية، وتجاوز العقوبات عبر منظومة علاقات إقليمية ودولية غير خاضعة للابتزاز السياسي والوطني... وهما أمران قابلان للتحقيق، وليسا خياراً بين خيارات، بل اتجاهاً إجبارياً وحيداً في حال كنا نريد الحفاظ على سورية موحدة أرضاً وشعباً!

شؤون عمالية

الإعلام النقابي المغيب للواقع العمالي الكارثي

02

ملف «سورية 2025»

زيارة ترامب، النووي الإيراني، الحوثيون وأمور أخرى...

06

شؤون محلية

منحة قطرية... بين الحاجة والضجيج الإعلامي

09

شؤون عربية ودولية

سقوط «رأس الحربة» في البحرية الأمريكية

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الإعلام النقابي المغيب للواقع العمالي الكارثي

يحلو للبعض، أن يصوّر النجاح الواسع الذي حققه الفضاء الإلكتروني «مواقع الإنترنت وفيس بوك» في الصلة مع الحركة الجماهيرية، أو قطاعات مهمة منها وتعبئتها، بأنه بديل للإطار التنظيمي «الأحزاب والنقابات»، وأنها يمكن أن تلعب الدور الذي كانت تلعبه تلك الأحزاب بصلتها المباشرة مع الحركة الجماهيرية، وخاصة الطبقة العاملة، وهذه الفكرة التي يحاول الكثيرون الترويج لها، في ظل التجارب الناجحة التي تم استخدامها في الدعوة للاحتجاجات، أو الاعتصامات، أو للإضرابات عبر «فيس بوك» وغيرها من القضايا المتصلة بالنشاط الجماهيري والعمالي، لا يمكن أن تكون كما يُراد لها بأنها «بديل»، بل هي إحدى الأدوات الهامة الإضافية التي يمكن استخدامها من أجل إيصال ما يُراد إيصاله.

لقد أصبح التطور الهائل في وسائل الاتصالات الحديثة عنصراً هاماً من عناصر نقل الوعي إلى الطبقة العاملة من خارجها، حيث كان المنشور والبيان والجريدة هي الأدوات الأساسية في السابق لإيصال الرأي والموقف الذي يُطرَح، وهذه الأدوات ما زالت تحتفظ بأهميتها ودورها الذي كانت تلعبه.

التبدل الكبير في الأشكال يحتاج إلى معرفة ودراية بها كي تصبح ذات فعالية، ومؤثرة في طرق العمل والمهمات المُراد إنجازها، وهي كبيرة ومتشعبة، فرضتها طبيعة الصراع الطبقي والوطني، الذي تخوضه الطبقة العاملة دفاعاً عن كرامة الوطن، وعن حقوقها التي يجري الاعتداء عليها وتكبيل حريتها، بالقيود التي تمنع عنها أوكسجين المعرفة والوعي، الذي تحاول القوى الرأسمالية وشركاؤها التحكم به واستخدامه بما يخدم برنامجهم الليبرالي المطروح، والذي يُجمِّل بالكثير من مساحيق خارجية، ذات ألوان عمالية ونقابية، لحرف الوعي العمالي عن نقطة الهدف الأساسية المفترض توجيه النيران تجاهَها.

واقع الإعلام النقابي الحالي المقتصر على إصدار بعض الأخبار عن لقاءات المسؤولين النقابيين مع الوفود القادمة من الخارج أو بعض الزيارات لمواقع العمل في الموقع الإلكتروني للاتحاد العام لنقابات العمال.

المهمة الجسيمة تقع على عاتق الإعلام النقابي، وتتحدد بالتعبئة والتنظيم من أجل انتزاع الحقوق، ونشر الثقافة الوطنية والعمالية، وإبراز الرموز الوطنية التي ضحت من أجل الوطن، ومن أجل الطبقة العاملة، وهم كثر.

إن القضايا الوطنية والطبقية مترابطة ومتشابكة إلى حد بعيد، وتحتاج إلى تضافر جهود جميع القوى الوطنية والشريفة، وفي المقدمة الطبقة العاملة السورية التي يجري تغييب دورها، والتقليل من إمكاناتها الكامنة التي يملكها العمال، والتي ستلعب دوراً أساسياً في عملية التغيير المطلوبة إن أتاحت لها الظروف ذلك، إلى جانب حماية حقوقها ومكتسباتها التي تحققت بفعل نضال وتضحيات الرواد الأوائل من القيادات العمالية والنقابية، منذ عقود.

عمال النقل في القطاعين

تعتبر مشاكل عمال النقل في سورية في القطاعين العام والخاص متشعبة وتنبع من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، والتي تفاقمت بسبب الحرب والعقوبات الدولية.
فيما يلي أبرز هذه المشاكل استناداً إلى الوقائع الحالية:

1- ارتفاع تكاليف النقل مقابل الرواتب المتدنية

– يعاني عمال القطاع العام من رواتب لا تتجاوز 280 ألف ليرة سورية شهرياً، بينما تستهلك أجور النقل أكثر من 70% من هذه الرواتب، خاصة مع ارتفاع أسعار الوقود. على سبيل المثال، قد يدفع العامل يومياً 10,000 ليرة للتنقل، ما يعادل 20000 ألف ليرة شهرياً، مما يدفع الكثيرين إلى الاستقالة أو البحث عن عمل في القطاع الخاص.

– في القطاع الخاص، لا تُغطي الأجور غالباً تكاليف المعيشة الأساسية، مما يزيد الضغط على العمال لتحمل ساعات عمل إضافية .

2- ساعات العمل الطويلة وانعدام الحماية القانونية

– يعمل عمال النقل في القطاع الخاص لساعات تصل إلى 12 ساعة يومياً، خلافاً لما ينص عليه القانون «8 ساعات»، دون تعويضات مناسبة عن العمل الإضافي .

– يُجبر بعض العمال على توقيع عقود «الذل والإذعان»، التي تُلزمهم بالتنازل عن حقوقهم الأساسية كشرط للتوظيف

3- انعدام الضمانات الاجتماعية والصحية

– نحو 3,5 ملايين عامل في القطاع الخاص غير مسجلين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، مما يحرمهم من الحقوق مثل التعويضات عند الإصابة أو الشيخوخة .

– تفتقر العديد من مواقع العمل إلى شروط الصحة والسلامة المهنية، خاصة في المهن الخطرة، ما يعرض العمال للإصابات دون وجود تأمين صحي كاف .

4- تدهور البنية التحتية للنقل وغياب الرقمنة

– تعاني شبكة النقل السورية من تدهور البنية التحتية، مثل الطرق غير الآمنة وعدم توفر أنظمة نقل عام فعالة، مما يزيد من تكاليف التشغيل ومخاطر الحوادث .

– أشارت بعض الأخبار إلى الحاجة الملحة لرقمنة خدمات النقل «مثل تسجيل المركبات وإدارة الشهادات»، لكن التطبيق الفعلي لا يزال محدوداً .

5- ضعف الدور النقابي والفساد المؤسسي

– تُتهم النقابات العمالية بالتقصير في حماية حقوق العمال، خاصة في القطاع الخاص، حيث لا تُمد فروعها إلى جميع التجمعات العمالية.

– تفشي الفساد في مؤسسات مثل التأمينات الاجتماعية يُضعف جهود تطبيق القوانين، مثل إلزام أصحاب العمل بتأمين العمال .

6- تأثير الأزمات الاقتصادية على القطاع العام

– شهد القطاع العام موجة استقالات كبيرة بسبب عدم قدرة الرواتب على تغطية الاحتياجات الأساسية، ما أدى إلى نقص في الكوادر العاملة وزيادة العبء على المتبقين .

– تُعاني مؤسسات النقل العام من غلاء الوقود «مثل المازوت»، مما يحد من قدرتها على توفير خدمات نقل جماعي بأسعار معقولة .

7- غياب التخطيط الاستراتيجي والدعم الحكومي

– رغم المحاولات الشكلية لتحسين النقل العام، تبقى الخطط طويلة المدى ضعيفة التمويل وغير قادرة على مواكبة الاحتياجات الملحة .

– تُهمَّش حقوق عمال النقل في التشريعات، مثل توفير وسائل نقل آمنة، والتي غالباً لا تُنفذ على أرض الواقع.

الخلاصة:

تعكس مشاكل عمال النقل في سورية أزمةً هيكليةً تشمل تدهوراً اقتصادياً وغياباً للعدالة الاجتماعية. بينما يحتاج القطاع العام إلى زيادة الرواتب وتحسين الخدمات، يتطلب القطاع الخاص إصلاحات تشريعيةً صارمة لضمان حقوق العمال. أي حلولاً مستقبلية يجب أن تشمل تعزيز الرقابة على أرباب العمل، ومكافحة الفساد، واستثمارات في البنية التحتية للنقل .

واقع الحرفيين يواصل تدهوره

قُدِّرَتْ أعداد الحرفيين في سورية حتى نهاية عام 2011 بنحو 750 ألف حرفيٍّ، وساهمت الصناعات الحرفية بـ 60% من الناتج المحلّي، وقد وصل عدد المنشآت الحرفية في الصناعات الكيماوية والغذائية إلى 100 ألف منشأة.

وكانت سنوات الثمانينيّات والتسعينيّات من القرن الماضي العصرَ الذهبيّ بالنسبة للحرفيّين في سورية، وازداد هذا القطاع اتّساعاً حتى باتَ يشكّل 73% من القوى العاملة، ولكن منذ عشر سنوات تقريباً بدأ توجيهُ ضربات قاصمة للحرفيّين، بسبب السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، التي ألغت مبدأ حماية المنتج الوطني واتّبعت سياسةً في الانفتاح الاقتصادي على حساب المنتَج الوطني، أدَّتْ إلى إغراق البلاد بالبضائع المستورَدة، إلى جانب مضيّ الحكومات المتعاقبة بسياسة إلغاء الدعم عن المواد الأوّلية وخاصّة المحروقات والكهرباء، وفرض ضرائب عشوائية مرتفعة على الحرفيين، ممّا أدى إلى إغلاق العديد من المنشآت الحرفية وإفلاسها لعدم قدرتها على المنافسة. فعلى سبيل المثال أدّى استيراد البضائع التركية إلى ضرب صناعة الموبيليا في سورية، وإغلاق الآلاف من ورش الخياطة بسبب الألبسة المستوردة، عدا عن تراجع القطاع الحرفي الصناعي والغذائي الذي مُني بخسائر فادحة «مع العلم أنّ هذه البضائع السورية كانت تتمتّع بجودة أعلى من الكثير من نظيراتها المستوردة». مع انفجار الأزمة السورية عام 2011، وعدم التوصّل إلى حلّ سياسيّ لها، وتحوُّلها إلى نزاع مسلّح وتوسُّع رقعتِه لتشمل مختلف أنحاء البلاد، خرجت 80% من المنشآت الحرفية عن العمل. وقدّرت خسائرها بشكل أوّلي بمليارات الليرات نتيجة تعرُّضها للقصف والتدمير أو السرقة. وكان لمحافظات حلب وريف دمشق وحمص النصيب الأكبر من هذا الدمار، وقد صرح رئيس اتحاد غرف الصناعة عام 2015 بأن هناك أربعة آلاف منشأة صناعية وحرفية تعمل في حلب من أصل أربعين ألف منشأة كانت قبل الأزمة.

أما المنشآت الموجودة في المناطق الآمنة أو التي استطاع أصحابها إخراجَها من المناطق الساخنة، فهي بحال يرثى لها، فلم تعد قادرة على إعالةَ عائلة واحدة، بعدما كانت تعيلُ خمس عائلات على الأقل، وأصبح الاستمرار بعملها شبه مستحيل بسبب الأوضاع الأمنية وإغلاق الطرق وارتفاع تكاليف النقل والإنتاج وصعوبة توفير حوامل الطاقة اللازمة «كهرباء، ومازوت وفيول» وارتفاع أسعار المواد الأولية إلى مستويات خياليّة واحتكارها، وانخفاض قيمة العملة وتراجع القدرة الشرائية، وفقدان أسواق التصريف، لخروج أغلب المراكز الحدودية عن سيطرة الدولة، كمعبر التنف مع العراق ومعبر نصيب الحدودي مع الأردن.

هذه الحال اضطرّت العديد منهم إلى إغلاق منشآتهم وبيعها، والنزوح إلى البلدان المجاورة كتركيا أو لبنان والأردن، حيث تعمل تلك الدول على جذب نخبة الحرفيين السوريين لتدريب المواطنين والعمالة في بلدانها على أيدي الحرفيين السوريين، فسورية تحتل ترتيباً من بين المراتب الثلاث الأولى على مستوى العالم في حرف صياغة الذهب وصناعة الرخام والشرقيّات والحلويات والأطعمة وغيرها. وقد عمدت الدول الأوروبية إلى التركيز على استقطاب الحرفيّين من ذوي اختصاصاتٍ معيَّنة وقدّمت إغراءات كبيرة لهم للّجوء، بعد أن أصبح عددٌ كبير منهم بلا عمل نتيجة الأزمة، حيث يتم منحهم إقامات ويتم دمجهم بصورة أسرع من غيرهم للاستفادة منهم في مصانع دول اللّجوء ومعاملها ممّا يقلّل من احتمال عودتهم.

ومَن لم يستطع مغادرة البلاد من هؤلاء لم يجد سوى أن يتّجه إلى قطاع الخدمات وخصوصاً مع تدنّي الرواتب والأجور في المعامل الكبيرة، حيث باتوا يعملون كسائقين أو بائعين على البسطات. ومنهم من لم يترك حرفتَه ولكنّه لم يجد سوى الرصيف ليقيم عليه ورشته البسيطة مع عدته المتواضعة، كما فعل حرفيّو صيانة السيارات، والخيّاطون الذين قاموا باستئجار سيّارة قديمة مغلقة ووضعوا فيها ماكينتَهم الوحيدة يمارسون عملهم فيها.

نتيجةً لذلك باتت اليوم أغلب المؤسسات والمصانع، سواء في القطاع العام أو الخاص، تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة الفنّية والخبيرة، وبات من الصعب جداً العثور على حرفيٍّ ماهر في أيّ مهنة. هذه الثروة البشرية الهامّة التي أُهدرَت وتمّ التفريط بها وما زال هذا الأمر مستمراً حتى اللحظة بسبب عدم وجود الحلول السياسية والاقتصادية التي يمكن لها أن تغير واقع الحال والمراهنة على ما سيقدمه لنا الغرب وهو لن يقدم لشعبنا سوى مزيد من الخراب الاقتصادي والسياسي المفصل على قدر شروطهم ومطالبهم.

الطبقة العاملة

أمريكا - إضراب 3000 عامل في «برات آند ويتني» بكونكتيكت للمطالبة بعقد عادل

بدأ نحو 3000 عامل نقابي في شركة «برات آند ويتني» لصناعة محركات الطائرات في ولاية كونكتيكت الأمريكية إضراباً يوم في الخامس من أيار، بعد توقف المفاوضات حول الأجور، والمزايا العمالية، وتأمين الوظائف.

وأفادت وكالة أسوشيتد برس أن أعضاء الرابطة الدولية للميكانيكيين وعمال الصناعات الجوية «IAM» نظموا الإضراب في مصانع الشركة بمدينتي إيست هارتفورد وميدل تاون، عقب تصويت 77% من نحو 2100 عامل لصالح الإضراب، وهو الأول منذ عام 2001، بعد انتهاء عقد العمل الجماعي ليلة الإضراب.

ويعكس الإضراب، الذي يشمل عمالاً يصنعون ويصونون محركات طائرات عسكرية وتجارية، استياءً متزايداً بعد قرار الشركة في يناير فرض إجازات غير مدفوعة رغم طلبيات متأخرة بقيمة 100 مليار دولار.

البرتغال - إضراب يوقف جميع خدمات القطارات

حركة القطارات متوقفة في جميع أنحاء البلاد، وفقاً لاتحاد نقابات النقل والاتصالات «FECTRANS»، الذي يبلغ عن مشاركة بنسبة 100% بسبب إضراب عمال السكك الحديدية الذي دعت إليه العديد من النقابات.

«تم تعليق حركة السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد. لذلك، يوضح هذا أنه كان هناك دعم كامل تقريباً من العمال منذ منتصف الليل، «قال خوسيه مانويل أوليفيرا، من FECTRANS، لـ Lusa، مشيراً إلى أنه على الرغم من العمل المنجز بين الإدارة والنقابات، يعمل CP بعدد أقل من العمال من اللازم».

سيكون للإضراب، الذي سيستمر حتى 14 أيار، تأثير متزايد اليوم والخميس، بسبب العدد الأكبر من النقابات «14» التي انضمت إلى الإضراب في هذه الأيام.

المغرب - الهيئة الوطنية للتقنيين في المغرب تعلن عن إضرابات وطنية متواصلة

قررت الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب تصعيد خطواتها الاحتجاجية، بإعلانها خوض سلسلة من الإضرابات الوطنية، تمتد طيلة شهري أيار وحزيران 2025، احتجاجاً على ما وصفته بـ«تماطل الحكومة» في التعامل مع مطالب التقنيين والتقنيّات العاملين بمختلف القطاعات الوزارية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

وأعلنت الهيئة في بلاغ رسمي أن هذه الإضرابات ستنظم كل يوم أربعاء خلال الشهرين المقبلين، بدءاً من 7 أيار الجاري، وذلك في تواريخ 14، 21، و28 من الشهر ذاته، ثم أيام 4، 11، 18، و25 حزيران.

الهيئة، التي تمثل مختلف فئات التقنيين، دعت أيضاً إلى التعبئة العامة في صفوف التقنيين والتقنيات، والتحضير للمشاركة في وقفات احتجاجية جهوية ومركزية سيتم الإعلان عن مواعيدها لاحقاً، مع دعوة العاملين بالمصالح الحيوية والمستعجلات إلى حمل الشارة الحمراء خلال أيام الإضراب، تعبيراً عن انخراطهم الرمزي في الحركة الاحتجاجية دون المساس بسير الخدمات الاستعجالية.

المغرب - إضراب عام في المغرب احتجاجاً على «قانون الإضراب»

صادق مجلس النواب المغربي على مشروع قانون يحدد شروط وكيفيات ممارسة الحق في الإضراب، وحظي هذا المشروع بموافقة 84 نائباً، فيما عارضه 20 آخرون وغاب 291 عن جلسة التصويت.

تزامنت هذه المصادقة مع إضراب عامّ استمر يومين، دعت إليه نقابات عمالية إلى جانب بعض الأحزاب، على رأسها حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي، احتجاجاً على «السياسة اللااجتماعية للحكومة، التي تسعى إلى تمرير مشاريع قوانين تمس بمكتسبات الطبقة العاملة».

عمال ونقابات سورية.. ما العمل؟ وأين نحن؟ «2»

في تتمة للمادة السابقة تحت عنوان عمال ونقابات سورية أين نحن؟ وما العمل؟ نستكمل الإجابة عن سؤال أين نحن؟ في محاولة جادة لتوصيف وتفسير الواقع كما هو، بعيداً عن المحاباة والتجميل أو المبالغة والتصيد، ووصلنا إلى انتهاء عمل حكومة البشير وتشكيل حكومة جديدة على قاعدة الإعلان الدستوري الذي أعلن عنه في 13 آذار، حكومة انتظرها العمال لعلهم يجدون فيها ما لم يجدوه في حكومة البشير وخاصة عمال وموظفي القطاع العام فربما تكون هي المسؤولة عن إصلاح الأخطاء ولملمة الفوضى وطي قرارات الفصل ورفع الأجور وغيرها من القرارات التي طالت المصلحة الملموسة والمباشرة للطبقة العاملة خاصة أن التنظيم النقابي تبنى مفهوم انتظار هذه الحكومة وتم التسويق لها على أساس أنها ستخرج «الزير من البير» و بأنها تتمتع بمركزية قرار عالٍ وتحوي كفاءات وخبرات قادرة على التصحيح والتأسيس والتقدم اللاحق

■ هاشم اليعقوبي

كان بارزاً بطريقة تشكيلها وتوزيع حقائبها ذلك الدمج المتكرر بين وزارات عدة خارج التقاليد السابقة المعهودة، ورغم الملاحظات الكثيرة والجوهرية للعمال على مختلف قطاعاتهم والحركة النقابية والقوى السياسية الحليفة للطبقة العاملة إلا أنها أصرت على تجاوزها والحفاظ على التفاؤل الذي إذا ما تحول إلى واقع ملموس ستكون بداية خير تدل على منهج جديد يميل إلى مصالح وحقوق أصحاب الأجور والقطاع الإنتاجي والاقتصاد الوطني على حساب الأثرياء السابقين والحاليين والمتربصين بعكعكة المكاسب المتوفرة بكثرة هذه الأيام لغياب التحصينات التشريعية والقانونية والمجتمعية أيضاً.

كأنك يا بو زيد ما غزيت

تشكلت الحكومة الجديدة في المرحلة التي شهدت إشكالات أمنية معقدة والتي من أحد أسبابها قرارات حكومة تصريف الأعمال من فصل وتعطيل «وخصورة الملاك العددي للقطاع العام» وانقطاع أرزاق الناس وتعمق أزمتهم المعيشية وغياب الحد الأدنى من الأمن الاجتماعي المطلوب لاستقرار المجتمع، ومضت الأيام والأسابيع والعمال في حالة ترقب لعمل الحكومة الجديدة سواء في مواقع العمل المباشر أو عبر صفحات التواصل الاجتماعي ومجموعات ال «واتساب» الخاصة بعمال المؤسسات والمديريات في ظل غياب الإعلام الرسمي بطريقة غريبة، والجميع خائف ومتلهف في آن معاً وأخذ العمال يلاحقون أي قرار هنا أو هناك يخرجهم من التعطيل والبطالة القسرية التي فرضت عليهم، وفعلاً بدأت القرارات بالخروج للعلن وكالعادة على صفحات التواصل الاجتماعي وبمجهود ومبادرات إعلامية شخصية أو نقابية، ورغم صدور بعض القرارات الإيجابية من طي لإجازات قسرية أو تمديد للإجازة بكامل الأجر أو تجديد بعض العقود إلا أنها كانت كمقولة «كأنك يا بو زيد ما غزيت» فقد أظهرت هذه القرارات الخاصة من وزارة أو مديرية أو هيئة حكومية أن الفوضى ما زالت موجودة وبأن المعايير العامة لأي قرار غير موجودة وهذا طبيعي فالحكومة إلى الآن لم تخرج ببيان حكومي يضع الأسس والنهج العام لعملها ولا برنامجها المفترض، وهذا ما جعل تلك القرارات انتقائية وغير مفهومة أو موثوقة أيضاً في إشارة واضحة بأن الحكومة الحالية تسير على المسار نفسه والاتجاه ذاته، وبالتالي فإنها وفق هذا التفسير تنطلق من الشعارات والأحكام السابقة نفسها التي تتحدث عن فائض عمالة يقدر بمئات آلاف الموظفين والعمال الأشباح وغيرها من الرؤى التي أصبحت معروفة.

لا يمكن استغراب ارتفاع نسبة المهمشين والمحرومين من الغذاء والدواء والتعليم بشكل يومي وبوتائر متصاعدة وهذا يهدد السلم الأهلي والوحدة المجتمعية

غياب البرنامج الحكومي يغيب القرار المركزي

رغم مرور أكثر من شهر ونصف على تشكيل الحكومة الجديدة التي أعلن عنها في 29 آذار الماضي لم يصدر عنها ما يشير إلى رغبتها بالرجوع عن القرارات السابقة بل اكتفت بعض الوزارات بالقول إنها ستعيد النظر بالقرارات كافة وفق قاعدة التقييم وحاجة الوزارات لهذا الموظف أو ذاك، على قاعدة إعادة الهيكلة الإدارية المتناسبة مع المرحلة القادمة والتوجه العام للدولة دون أن نعرف تماماً جوهر التوجه وشكل المرحلة، وبالتالي ما زال الموظفون في حال «لا معلق ولا مطلّق» انتظار يائس في غياب البدائل من جهة ولعدم قدرتهم على العودة إلى الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات في ظل اشتداد تعقد الوضع الأمني وغياب دور النقابات المكتفية بتصريحات ومواقف طبقية عالية السقف على المستوى النظري وتجلى ذلك ببيان الواحد من أيار الصادر عن الاتحاد العام لنقابات العمال، وفي ظل غياب برنامج نقابي أيضاً، يوجه آلية النضال الذي يحول الموقف النظري إلى مسار نضال طبقي ينتزع الحقوق المسلوبة والضائعة بين الحكومات والوزارات، ويبرز كذلك آلاف قرارات التوظيف الجديدة بمواقع عمل لم يجرِ فيها أصلاً إنهاء موضوع الموظفين المتضررين فيها كما حصل في المنافذ البحرية والبرية ومديرية الجمارك وغيرها من المواقع الأخرى، وبعض هذه التعيينات جاءت على خلفية القرار الإيجابي الذي منح حق العودة للعمل للمفصولين أيام النظام البائد لأسباب سياسية، لكن ذلك لا يجب أن يتم على حساب زملائهم، كي لا نصلح الخطأ بخطأ آخر ولا نرد الظلم عن أحد فيصيب أحداً آخر به.

هذا حالنا اليوم

خلاصة القول بعد سرد مختزل للمرحلة الممتدة من سقوط سلطة النظام البائد وحتى اليوم أن حالة التدهور العام للطبقة العاملة والتنظيم النقابي ما زال مستمراً على الصعد كافة، فالعاملون بأجر على امتداد البلاد وعرضها يعيشون أحلك أيامهم وهذا لا يقتصر على القطاع العام بل الخاص أيضاً ويمتد على عمال المياومة والفعالة وأصحاب المهن الصغيرة الحرة وفي جميع القطاعات الإنتاجية منها والخدمية فالنسبة الأكبر منهم في حالة بطالة كاملة أو جزئية متقطعة ونسبة كبيرة أخرى على قائمة انتظار القرار الحكومي وأما أفضلهم حالاً فأولئك الذي يشتغلون برواتب وأجور لا تكفي معيشة فرد ونصف وفق معايير الحد الأدنى من المعيشة للأسرة السورية وعليه فإن الوضع العام للمعتمدين على الأجر كارثي بامتياز ومن الجوانب كافة، المعيشية منها والصحية والتعليمية والاجتماعية ولا يمكن استغراب ارتفاع نسبة المهمشين والمحرومين من الغذاء والدواء والتعليم بشكل يومي وبوتائر متصاعدة، وهذا يهدد السلم الأهلي والوحدة المجتمعية والطبقية ضمناً، خاصة باستمرار تقطع أوصال البلاد كوحدة جغرافية واقتصادية واحدة، ضف إليه ما يجري من إشكالات أمنية تمنع الاستقرار الأمني المجتمعي، وكل ذلك بغياب أي دور فاعل للتنظيم النقابي يستطيع التصدي لأسباب كل ذلك بل يقتصر على تصريح أو كتاب أو موقف لا يجد طريقه ليكون قوة مادية على الأرض.

يمكن القول بأننا استطعنا الإجابة عن سؤالنا الأول أين نحن؟ من خلال المادة السابقة والحالية وهذا ما يفتح لنا الباب للإجابة عن سؤال كبير بحجم ما العمل؟ سواء كعمال أو حركة نقابية ونقابات أو حتى قوى مجتمعية وسياسية فاعلة كي نصل إلى خلاصات تصلح كمنطلق لبرنامج عمل نضالي طبقي وهذا ما سوف نحاول الوصول إليه في مادتنا القادمة «يتبع» ....

مطالب صناعيي حسياء صرخة وطنية لتصحيح المسار الصناعي

المدينة الصناعية في حسياء تشهد تحركاً جديداً من قبل الصناعيين في قطاع الصناعات البلاستيكية، يعبر عن واقع مشترك تعانيه مختلف المناطق الصناعية في سورية، وسط آمال بأن تجد هذه المطالب آذاناً مصغية لدى الحكومة.

شهدت المدينة الصناعية بحسياء أخيراً اجتماعاً موسعاً جمع مستثمري قطاع الصناعات البلاستيكية مع مدير المدينة طلال زغيب، حيث طُرحت سلسلة من المطالب الحيوية التي تُعتبر اليوم مفتاحاً لإنقاذ الصناعة الوطنية من واقع صعب يهدد استمراريتها.

الكهرباء في صدارة المطالب

تصدرت مسألة الطاقة قائمة المطالب، حيث طالب الصناعيون بتوفير الكهرباء بشكل دائم وتخفيض سعر الكيلو واط الساعي إلى ما دون الألف ليرة سورية، بالإضافة إلى تحديد أوقات التقنين بشكل واضح والالتزام بها، لما لذلك من أهمية في ضمان استمرار الإنتاج وعدم تكبد خسائر فادحة بسبب الانقطاعات المفاجئة.

حماية المنتج الوطني ومنافسة المستورد

طالب المستثمرون بدعم صناعة البلاستيك والنهوض بها بما يمكّنها من منافسة المنتجات الأجنبية التي تغزو الأسواق السورية، داعين إلى فرض رسوم جمركية على المستوردات المماثلة لحماية المنتج الوطني، والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج، وتعديل النظام الضريبي بما ينسجم مع واقع الصناعيين وقدرتهم على الاستمرار.

تسهيلات جمركية وتشجيع على التحديث

كما شدد المجتمعون على ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية الداخلة في الإنتاج، وتسريع آلية إعفاء الآلات الصناعية من الجمارك، إضافة إلى منح المستثمرين قروضاً صناعية دون فوائد لتحديث الآلات وخطوط الإنتاج، بما ينعكس إيجاباً على جودة المنتج وكفاءة العمل.

مطالب بيئية وتنظيمية

ومن بين المطالب اللافتة، السماح باستيراد النفايات البلاستيكية لأغراض إعادة التدوير، وهو ما يشكل خطوة نحو الاستدامة البيئية وتقليل الكلف الصناعية، إلى جانب المطالبة بالسماح بترخيص المنشآت الهندسية داخل المنشآت الكيميائية والعكس، وترخيص المنشآت من النوع الثاني.

البنية التحتية والدعم التكنولوجي

لم يغفل الصناعيون أهمية البنية التحتية، فطالبوا بالإسراع في إنجاز مشروع المرفأ الجاف في المدينة الصناعية، وتركيب محطة طاقة شمسية على محطات ضخ المياه، إلى جانب تحسين خدمات الاتصالات والإنترنت في مجمع الكيميائيات، التي تُعد من العناصر الأساسية لنجاح أي مشروع صناعي حديث.

استجابة أولية من إدارة المدينة

بدوره، أكد مدير المدينة الصناعية بحسياء طلال زغيب أن مجلس إدارة المدينة بدأ سلسلة اجتماعات أسبوعية مع الصناعيين، للاستماع إلى مطالبهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، مشيراً إلى أن الصناعات البلاستيكية تُعد من الركائز الأساسية في الصناعة السورية، وتُمثل اليوم بديلاً عملياً للزجاج في كثير من الاستخدامات.

صرخة وطنية تتكرر

ليست مطالب صناعيي حسياء بمعزل عن مطالب إخوانهم في باقي المدن الصناعية السورية، بل هي صرخة جديدة تنضم إلى صرخات سابقة طالبت بتحسين واقع الاستثمار الصناعي ودعم المنتج المحلي.

إنها دعوة مفتوحة للحكومة بأن تلتقط الرسالة وتبادر إلى اتخاذ خطوات عملية تسهم في إعادة الاعتبار للصناعة الوطنية، باعتبارها حجر الزاوية في أي خطة للتعافي الاقتصادي.

حرائق ريف اللاذقية كارثة بيئية تهدد الغطاء النباتي والاقتصاد الوطني

تشهد المناطق الحراجية والغابات في ريف اللاذقية، شمال غربي سورية، حرائق ضخمة ومتواصلة منذ أيام، التهمت حتى الآن أكثر من 30 هكتاراً من الغطاء النباتي، وسط ظروف مناخية صعبة وتضاريس معقدة تُعيق جهود الإطفاء.

هذه الكارثة البيئية تتجاوز في خطورتها الأضرار الفورية، لتشكل تهديداً طويل الأمد للتنوع الحيوي، والتربة، والاقتصاد المحلي.

تصاعد ألسنة النيران وصعوبة الإخماد

تواصل فرق الإطفاء والدفاع المدني عملياتها في محاولة للسيطرة على الحرائق التي اندلعت في جبل التركمان ومنطقة الربيعة بريف اللاذقية الشمالي. وقد اشتدت النيران بفعل الرياح وارتفاع درجات الحرارة، وأسفرت عن انفجارات لمخلفات حربية سابقة، ما زاد من تعقيد المشهد وصعوبة الوصول البري إلى المناطق المتضررة.

ورغم الجهود المبذولة، بدعم من مروحيات تابعة لوزارة الدفاع، فإن اتساع رقعة النيران دفع وزارة الطوارئ والكوارث إلى طلب مساعدة دولية، أسفرت عن وصول فرق تركية مزودة بطائرات مروحية للمشاركة في الإخماد.

انعكاسات كارثية على البيئة والاقتصاد

تمتد أضرار هذه الحرائق إلى ما هو أبعد من الأشجار المشتعلة، فهي تدمر غطاءً نباتياً حيوياً يساهم في توازن النظام البيئي، ويحافظ على استقرار التربة، ويؤمن جزءاً من الموارد الاقتصادية للمجتمعات المحلية، ولا سيما في مجالات الزراعة وتربية النحل والرعي.

كما يؤدي فقدان الغابات إلى زيادة خطر الانزلاقات الأرضية وتفاقم أزمة تغير المناخ محلياً.

الحرائق تُشكل أيضاً عبئاً اقتصادياً كبيراً على الدولة، سواء من حيث تكاليف الإطفاء أو الخسائر الزراعية والبيئية بعيدة المدى، في وقت يعاني فيه الاقتصاد السوري من تحديات هيكلية حادة.

شبهات الحرائق المفتعلة

ورغم العوامل الطبيعية التي ساعدت على امتداد الحرائق، تزداد المؤشرات حول احتمال وجود حرائق مفتعلة، في ظل تكرارها الموسمي ووقوع بعضها في مناطق استراتيجية أو محاطة بخلافات.

هذه الفرضية، إن ثبتت، تعكس خطراً أمنياً وأخلاقياً بالغاً، يستدعي تحقيقاً معمقاً وتعاوناً بين المؤسسات المحلية لتحديد الأسباب ومحاسبة المتسببين.

فتعمد إشعال الحرائق– إن ثبت– يمكن أن يُعد جريمة بيئية موصوفة بموجب القانون السوري، خصوصاً إذا نتج عنه ضرر طويل الأمد للسكان المدنيين أو للموروث الطبيعي والبيئي.

المطلوب خطة وطنية شاملة

حرائق ريف اللاذقية ليست مجرد كارثة طبيعية عابرة، بل ناقوس خطر يُحذر من تدهور بيئي واقتصادي واسع النطاق، وربما تحمل أبعاداً تتعدى المناخ والصدفة لتدخل في سياق النزاع.

المطلوب اليوم ليس إطفاء النيران فقط، بل وضع خطة وطنية شاملة لإدارة الغابات، تجمع بين الحماية البيئية، والمحاسبة القانونية، والرصد الأمني، وتعزيز أدوات الرصد المبكر، والتعاون الإقليمي والدولي للوقاية من تكرار مثل هذه الكوارث، بما يضمن حماية ما تبقى من الثروات الطبيعية السورية، وصون السيادة البيئية للبلاد.

زيارة ترامب، النووي الإيراني، الحوثيون

عجّت الصحف والإعلام بشكل عام في كافة أنحاء العالم خلال الشهرين المنصرمين بالأخبار والتحليلات حول السياسة الأمريكية في المنطقة التي يمكن أن تتخذها إدارة ترامب، منذ بدء المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي، والتي بدأت بشكل مفاوضات غير مباشرة، تلتها لقاءات على مستويات مختلفة من مسؤولي الدولتين. وأعقبت ذلك خطوة مفاجئة من ترامب تجاه ملف الحوثيين في اليمن، والذي لا يمكن فصله— وإن لم يتم ربطه رسمياً وعلناً بالملف الإيراني- والذي كان إعلانه التوصل إلى هدنة مع الحوثيين. وهذان الأمران وحدهما كافيان لشغل الإعلام. ولكن ما زاد الاهتمام بما يحصل، كان ليس فقط عدم مشاركة «إسرائيل» في هذه الخطوات والمجريات فحسب، بل عدم التشاور مع «إسرائيل» أو حتى إعلامها مسبقاً بأي من هذه الخطوات، وفق تصريحات من أعلى المستويات في الكيان.

■ مركز دراسات قاسيون

ذلك كله، بالإضافة إلى تحركات أخرى من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب، دفعت الكيان إلى النظر في علاقته مع الولايات المتحدة، وما يمكن أن تعنيه للكيان، ليس في المنطقة فحسب، بل دولياً في ظل التغييرات على مستوى الدول والشعوب خلال السنة ونصف الماضية من العدوان الوحشي على غزة، وباقي أنحاء فلسطين ودول الجوار. ومن خلال جولة سريعة على صحف الكيان وبعض مراكز الأبحاث، تكاد تكون التحركات الأمريكية في المنطقة الموضوع الأساسي، وتتراوح المواقف بين الغاضبة والمذعورة، مروراً بتلك التي تحاول أن تكون متأهبة للتغييرات الآتية التي تلقي بظلالها على الأزمة الوجودية التي تزداد عمقاً في الكيان، ووصولاً إلى بعض المواقف التي تصل إلى حالة من الإنكار. ويمكن رؤية هذه المواقف في المقتطفات التالية المختارة من بعض المقالات التي نشرتها مؤخراً بعض وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث.

النووي الإيراني وانعكاساته

نشر «مركز القدس للأمن والشؤون الخارجية» العبري في 28 نيسان الماضي، مقالة بعنوان «هذا هو الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة في المحادثات النووية مع إيران»، والذي على الرغم من محاولته أن يُظهر أن الدول العربية غير مرحبة بالمحادثات الأمريكية الإيرانية، إلا أنه اعترف بأن تغييراً ما يجري وأن «هذه المحادثات، التي تهدف إلى احتواء إيران، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تمكينها وإمالة التوازن الجيوسياسي بعيداً عن النفوذ الأميركي التقليدي»، وضمناً، هذا يعني أن أكثر جهة قلقة من هذه التغييرات هي فعلياً «إسرائيل». وتقول المقالة: إن أحد الأسباب الرئيسية «للرد العربي المنضبط... هو إسرائيل... التي اتخذت منذ السابع من أكتوبر... مساراً أكثر استقلالية، وتصرفت عسكرياً مع مراعاة محدودة لمصالح الولايات المتحدة أو الدول العربية. وقد أدى ذلك إلى توتر علاقتها الاستراتيجية التقليدية مع واشنطن، وترك الشركاء العرب المحتملين حذرين من حقبة اتفاقيات إبراهام». وتضيف: «كان رد إدارة ترامب مُذهلاً. ففي آذار 2025، فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية جديدة على صادرات التكنولوجيا الإسرائيلية، بما في ذلك تعريفة جمركية بنسبة 17% على إلكترونيات الدفاع الرئيسية، ورغم أن هذه الخطوة قُدّمت رسمياً على أنها تعديل تجاري، إلا أنها فُسّرت على نطاق واسع في العواصم الإقليمية على أنها شكل من أشكال الضغط السياسي— رسالة مبطنة إلى إسرائيل لتخفيف معارضتها للمحادثات النووية مع إيران».

تحركات الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب دفعت الكيان إلى النظر في علاقته مع الولايات المتحدة وما يمكن أن تعنيه للكيان

وتقول المقالة: «ما نشهده هو بزوغ مبكر لشرق أوسط متعدد الأقطاب، حيث لم تعد الولايات المتحدة الراعي الأوحد، وحيث أصبحت التحالفات أقل اعتماداً على الأيديولوجية، وأكثر اعتماداً على التحوط البراغماتي. تتعلم الدول العربية التعايش مع الغموض، وفي بعض الحالات، تستغله للتفاوض على شروط أفضل مع جميع الأطراف: واشنطن، وبكين، وموسكو، وحتى طهران». كل هذا يضع «إسرائيل» في موقف صعب وبين خيارين غير محبذين، حيث إنها «تُواجه معضلة استراتيجية حادة. إذا استمرت في أعمالها العسكرية الأحادية ضد أهداف إيرانية... فإنها تُخاطر بتعميق عزلتها. من ناحية أخرى، فإنّ الموافقة على المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة قد تُعرّض خطوطها الحمراء بشأن الانتشار النووي للخطر».

نشر «معهد دراسات الأمن القومي» في 6 أيار الجاري ورقة سياسات بعنوان «بين تسوية نووية وهجوم عسكري على إيران– نحو لحظة الحسم»، تضمنت تحليلاً لعواقب المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة على الكيان، وخيارات الكيان في التعاطي معها. وتقول الورقة في رغبوية واضحة: إنه «على الرغم من التفضيل الأساسي لكلٍّ من طهران وواشنطن للتسوية السياسية على الخيار العسكري، فإن المفاوضات بينهما قد تنتهي بالفشل خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، وذلك بسبب انعدام الثقة العميق بين الطرفين، وضيق هامش الوقت المخصص للتوصل إلى تسوية، والحاجة إلى جَسر فجوات كبيرة في عدد من القضايا الخلافية، سواء فيما يتعلق بالبرنامج النووي، أو بنظام العقوبات المفروضة على إيران».

وتضيف المقالة، أن «الخيارات المطروحة أمام إسرائيل لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي هي: اتفاق نووي، أو ضربة عسكرية، أو إسقاط النظام، ومن أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذه البدائل الثلاثة، ومواجهة العيوب الكامنة في كلّ منها... هناك حاجة إلى غاية استراتيجية متكاملة جديدة، يمكن صوغها على النحو التالي: استخدام القوة العسكرية «سواء بالتهديد، أو بالفعل» من أجل دفع إيران إلى توقيع اتفاق يمنعها من تطوير سلاح نووي، مع الحفاظ على قدرة المجتمع الدولي وإسرائيل على مواصلة الحملة الشاملة، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ضد إيران، والتي من شأنها أن تُضعف النظام الإسلامي، وتُقيّد نشاطاته الإقليمية الضارة، وتحدّ من قدراته الصاروخية... من أجل تحقيق هذه الغاية المركّبة، يمكن اتباع ثلاثة مسارات عمل، يدمج كلٌّ منها عناصر تشمل الدبلوماسية، والقوة العسكرية، والضغط على النظام: مسار يرتكز على تسوية سياسية؛ مسار يرتكز على الخيار العسكري «سواء أكان ذلك من خلال عملية عسكرية إسرائيلية، أو عملية تقودها الولايات المتحدة»؛ ومسار مركّب: ضربة تحذيرية، بهدف الوصول إلى اتفاق». وتوضح الورقة: «إن منع امتلاك إيران السلاح النووي كان ولا يزال الهدف المركزي للحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي وتعزيزه... وفي جميع الأحوال، يجب التشديد على ضرورة خوض معركة شاملة ضد إيران، وليس فقط ضد برنامجها النووي».

لكن بعض الجهات الأخرى لم تستطع أن تنكر المأزق الذي يجد الكيان نفسه فيه، فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة وما يعنيه ذلك حول وضعها في المنطقة، حيث نشر موقع «Globes» العبري في 7 أيار الجاري مقالة بعنوان «إسرائيل هي الخاسر الأكبر من وقف إطلاق النار بين ترامب والحوثيين، وليس فقط للسبب الذي ظننته»، وتقول المقالة: «من الواضح أن البرنامج النووي الإيراني، الذي يُمثل تهديداً وجودياً لدولة إسرائيل، ليس

وأمور أخرى... في صحافة الكيان هذا الأسبوع

محل اهتمام مشترك بين القدس وواشنطن. تُعدُ الإدارة اتفاقاً نووياً على غرار خطة العمل الشاملة المشتركة «JCPOA» مع تحسينات طفيفة، بإشراف أمريكي، لكن الكاذب كاذب. من يعتقد أن نظام آية الله، الذي حاول إخفاء تحركاته في المجال النووي بعد اتفاق عام 2015، لن يفعل ذلك مجدداً في عام 2025، فهو مُخطئ ومُضلّل». ويضيف رابطاً الموضوع بالملف الحوثي، «هدنة ترامب مع الحوثيين هي بمثابة بادرة أمريكية–إيرانية متبادلة في العملية التي ستؤدي إلى الاتفاق النووي. تُشير الجمهورية الإسلامية إليه بشأن سيطرتها على الحوثيين، وكيف يمكن أن تخدمه بهذه الطريقة– إن خدمها هو».

جهات إعلامية أخرى وجهت أصابع الاتهام لقيادات الكيان وسياساتها التي اعتمدت على الدعم الأمريكي لدرجة أن مجرد احتمالية الوصول إلى اتفاق مع إيران، يضع الكيان في موقف العجز عن التحرك، حيث نشر موقع «srugim» العبري الإخباري في 8 أيار الجاري مقالة بعنوان «30 عاماً من الصراخ «إيران إيران»: والآن تلومون ترامب؟»، يقول فيها الكاتب: «يصرخ النظام السياسي والأمني في إسرائيل منذ ما يقرب من ثلاثة عقود بأن إيران تُشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل. خلال هذه الفترة، يبدو أن كل ما فعلته القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية، بدلاً من الاستعداد لاحتمال اضطرارها للتحرك بمفردها، هو الركض إلى الولايات المتحدة والصراخ، والآن تُلقي باللوم على ترامب؟ ... وماذا نتوقع؟ أن نطالب بالتصرف كدولة مستقلة، تقرر وتحدد مصيرها بنفسها، وتتصرف وفقاً لمصالحها. ولكن في نهاية المطاف، ستحمينا الولايات المتحدة كما لو كنا الولاية رقم 51؟»

ويبقى الأمل الوحيد لدى الكيان، في ظل عزلته عن محيطه وبشكل متزايد عن المجتمع الدولي، في فشل المفاوضات، حيث نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 8 أيار الجاري مقالة بعنوان «المفاجآت والإحباط والخوف في إسرائيل: سياسة ترامب المتعرجة– وما وراءها»، يقول فيها الكاتب: «كان إعلان وقف الهجمات على الحوثيين، الذي صدم إسرائيل، أبعد ما يكون عن توجهات الرئيس الأمريكي. المفاوضات مع إيران، والاتفاقيات مع السعودية، والتقارب مع تركيا، وتراجع خطة غزة: كل هذا يوحي بأن ترامب، الذي يؤمن أكثر من أي شيء آخر بتعظيم أرباح الولايات المتحدة، يتخلف عن الركب. في القدس، علينا أن نضمن أن تكون مصلحة إسرائيل هي المصلحة الأمريكية أيضاً»، ويضيف، «إن إسرائيل بحاجة إلى أن تعمل جاهدة على فهم كيف تصبح ذات صلة بالتصور الأمريكي». ويقول في نهاية المقالة: «وماذا عن المفاوضات مع إيران؟ من الصعب التنبؤ بمصيرها، ولكن بدون مفاوضات حقيقية، لا يملك ترامب أي مبرر للتحرك العسكري. بل إن الإسرائيليين يأملون أن تفشل المفاوضات، وأن يعود الخيار العسكري إلى طاولة المفاوضات».

انعكاس ملف الحوثيين على الكيان

يمكن القول: إن الصفعة الأقوى للكيان أتت من الجنوب، حيث تأتي الاستهدافات المتكررة من قبل الحوثيين، ومعها مؤخراً أخبار التوصل إلى هدنة بين الولايات المتحدة والحوثيين، والتي وفق عدد من المصادر سمعها مسؤولو الكيان من الإعلام، ومع ذلك جاءت تصريحات من الحوثيين أنهم لن يتوقفوا عن استهداف الكيان.

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في 5 أيار الجاري، مقالة بعنوان «يجب على إسرائيل أن تعتمد على نفسها فقط، وليس على الولايات المتحدة، في قتال الحوثيين»، بدأها الكاتب بالقول: «الدولة التي أسست عام 1948 لضمان عدم اضطرار الشعب اليهودي للاعتماد على أي جهة أخرى لأمنه، دأبت على الاستعانة بمصادر خارجية لتأمينها. وكانت النتائج دائماً كارثية». ويضيف الكاتب: «الآن، حتى بعد درس السابع من أكتوبر المؤلم، عادت إسرائيل لتعهيد أمننا الأساسي. توقعنا من الولايات المتحدة ردع الحوثيين وإنقاذ جيش الدفاع الإسرائيلي من القيام بهذه المهمة الصعبة. لكن، كما كشفت المراسلات المنشورة بين صناع القرار الأمريكيين، لم تكن أمريكا تقصف اليمن لحماية إسرائيل، بل لحماية الملاحة الدولية– وذلك على مضض... من الضروري ألا ترتكب إسرائيل الخطأ نفسه بالاعتماد على دولة، أو دول أخرى، للقضاء على أكبر تهديد على الإطلاق. إذا عادت إيران للتخصيب النووي، فإنها ستعيد هيمنتها على سورية، وتُنعش حزب الله وحماس، وتعيد إسرائيل إلى الوضع الذي كان سائداً صباح السابع من أكتوبر... في أوقات الأزمات، يمكننا الحصول على مساعدات مالية خارجية وتعزيز دفاعنا الصاروخي. لكن هذه الإجراءات لا يمكن أن تُغني عن دفاع إسرائيل عن نفسها، بنفسها، ضد المخاطر الوجودية».

في المقالة أعلاه التي نشرها موقع «Globes» العبري في 7 أيار الجاري، يقول الكاتب: «تُعدّ مفاجأة إسرائيل من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتوصل إلى اتفاق هدنة مع الحوثيين دليلاً على فشل دبلوماسي مُحدد سلفاً. لا شك أن هذه الإدارة الأمريكية تضمّ أكثر الشخصيات تأييداً لإسرائيل، ولكن لا شك أيضاً في أنها تتقدم عليها بفارق كبير، إذ إن جوهر سياستها هو وضع أمريكا على رأس قائمة الأولويات... خطوة ترامب هذه هي ضربة لإسرائيل».

نشر موقع «مكور ريشون» العبري في 9 أيار الجاري مقالة بعنوان «بعد الاتفاق الأمريكي مع الحوثيين.. إسرائيل ستزيد نشاطها في اليمن»، وتقول المقالة: «أقرّ مسؤول أمني رفيع المستوى بأن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقف إطلاق النار مع الحوثيين في اليمن لم يكن بالتنسيق مع إسرائيل. وقال: «فوجئنا بتصريح ترامب. الوضع ليس مثالياً، لكن علينا التعامل مع عواقبه»». وتطرقت المقالة إلى تصريحات عدد من مسؤولي الكيان، تصب جميعها في الاتجاه ذاته، والذي يمكن تلخيصه بما قاله أحدهم، والذي كان رسالة حملها كلام كاتس ونتنياهو، وفق ما ورد في المقالة: «إذا اضطررنا للتحرك بمفردنا، فسنفعل ذلك... كنا نفترض أن الأمريكيين يقرأون هذا. الآن، ومع مغادرتهم المنطقة، ستتغير السياسة، وسنتحرك بحزم أكبر. لن

المحادثات التي تهدف إلى احتواء إيران قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تمكينها وإمالة التوازن الجيوسياسي بعيداً عن النفوذ الأميركي التقليدي

يكون هناك مبرر لعدم تحركنا بدافع الولايات المتحدة. سنواصل الرد على كل صاروخ، وهذه ستكون سياستنا تجاه الحوثيين».

تحركات وتصريحات أمريكية أخرى تُقلق «إسرائيل»

إضافة إلى الملف النووي الإيراني وملف الحوثيين، يمكن رصد بعض التحركات الأمريكية الأخرى التي زادت من القلق «الإسرائيلي» حول علاقة الكيان مع الولايات المتحدة وما يعنيه ذلك على وضعها إقليمياً ودولياً.

في المقالة أعلاه التي نشرها موقع «Globes» العبري في 7 أيار الجاري، ينوه الكاتب، أن «ترامب سيقوم في الأسبوع المقبل بأول زيارة له إلى الشرق الأوسط، ولن تشمل الزيارة إسرائيل». الأمر الذي تطرقت إليه مقالة أخرى نشرها الموقع ذاته في 9 أيار، والتي قالت: «لم يكن اختيار ترامب السعودية لتكون أول زيارة له إلى الشرق الأوسط مفاجئاً، كما كانت زيارته الأولى للمنطقة في ولايته الأولى في أيار 2017. ثمة اختلافان جوهريان بين ذلك الحين والآن ينبغي أن يُقلقا إسرائيل. أولاً وقبل كل شيء: بعد انسحاب ترامب من الاتفاق النووي في ولايته السابقة، لا يتفاوض الآن فقط على اتفاق جديد مع نظام آية الله، بل توصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار مع الحوثيين لا يشمل إسرائيل. ثانياً: إسرائيل ليست على قائمة زياراته الأولى للمنطقة، مما يدل على أولويات الرئيس».

نشر موقع «هيئة البث الإسرائيلي» تقريراً في 8 أيار الجاري بعنوان «الولايات المتحدة سمحت للسعودية بتطوير برنامج نووي مدني بشكل مستقل عن الاتفاق مع إسرائيل»، تطرقت إلى ما أفادت به وكالة رويترز «عن مصدرين أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفعت مطلب السعودية بالتطبيع مع إسرائيل كشرط للموافقة الأمريكية على مشروع نووي مدني في السعودية». ويقول الكاتب: إن «هذا التنازل سيشكّل تغييراً في السياسة الأمريكية، إذ سبق أن وضعوا، في عهد الرئيس السابق جو بايدن، وكذلك في عهد الإدارة الحالية، التطبيع مع إسرائيل كشرط لاتفاق شامل توافق فيه الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى، على وجود مشروع نوويّ مدنيّ سعوديّ».

وتحدثت مقالة أخرى نشرها موقع «C14» الإخباري حول الموضوع ذاته على أساس تقرير وكالة رويترز، ويقول الكاتب: «يُمثل هذا القرار من إدارة ترامب تحولاً جذرياً في سياساتها مقارنةً بالموقف الذي اتخذته إدارة بايدن سابقاً. ففي البداية، كان الطموح الأمريكي هو الترويج لاتفاق نووي بالتوازي مع اتفاقيات التطبيع الإقليمية، كجزء من عملية أوسع لبناء تحالفات جديدة في الشرق الأوسط، تشمل أيضاً إسرائيل. ومع ذلك، ووفقاً للتقرير، فقد أُلغي هذا الشرط، على ما يبدو رغبةً في دفع الاتفاق النووي بشكل مستقل، حتى لو أدى ذلك إلى تأخير التقدم في تطبيع العلاقات. وهذا يعني أن السعودية قد تمضي قدماً في تحقيق قدرات نووية مدنية دون الالتزام بخطوات علنية نحو التعاون مع إسرائيل». ثم ينوه الكاتب إلى أنه «من المتوقع أن يزور ترامب الشرق الأوسط الأسبوع المقبل، وستكون وجهته الأولى المملكة العربية السعودية، حيث سيعقد اجتماعات ثنائية. بعد ذلك، سيتوجه الرئيس الأمريكي إلى الدوحة للقاء أمير قطر، ثم إلى أبو ظبي. في الوقت الحالي، لا يخطط ترامب لزيارة إسرائيل».

إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفعت مطلب السعودية بالتطبيع مع إسرائيل كشرط للموافقة الأمريكية على مشروع نووي مدني في السعودية

نشر موقع «JDN» العبري في 8 أيار الجاري، مقالة بعنوان «إسرائيل تبقى على الهامش: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة توقعان اتفاقية تجارية شاملة»، حول توقيع اتفاقية تجارية شاملة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وتقول المقالة: «على عكس بريطانيا، لم تتمكن إسرائيل بعد من التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة، وحتى خلال زيارة رئيس الوزراء الثانية للبيت الأبيض، لم يتم التوصل إلى أي تفاهمات بهذا الشأن».

نشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» مقالة في 9 أيار الجاري، بعنوان «البرنامج النووي السعودي.. السر العلني و«اشمئزاز» نتنياهو: هكذا تتدهور العلاقات مع الولايات المتحدة»، يقول فيها الكاتب حول التقرير الذي نشرته وكالة رويترز: «لم يأت التقرير من فراغ. إنه حلقة أخرى في سلسلة خطوات أمريكية فاجأت إسرائيل مؤخراً: المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي؛ والبيان حول الاتفاق الأمريكي مع الحوثيين في اليمن، والذي علمت به إسرائيل من وسائل الإعلام؛ وتجاهل إسرائيل خلال زيارة ترامب المرتقبة إلى الشرق الأوسط؛ والعلاقات الدافئة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحت أنظار إسرائيل؛ والتهديد بفرض رسوم جمركية بنسبة 17% على إسرائيل «والتي تبلغ حالياً 10% فقط»؛ والنية الأمريكية للانسحاب من سورية». وتضيف المقالة، «قال مصدر مطلع على العلاقات الإسرائيلية الأمريكية إنه من الواضح أن تصريحات نتنياهو حول «عدم وجود فجوة بين إسرائيل والولايات المتحدة» لا تعكس الواقع. وتلتزم إسرائيل رسمياً الصمت حالياً، كما فعلت بعد إعلان ترامب عن الاتفاق مع الحوثيين. يبدو حالياً أن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة تخرج عن السيطرة. تتراكم إخفاقات ديرمر، وهو غير مسؤول أمام أحد».

قد تكون الصفعة الكبيرة الأخرى هي آخر ما تم تداوله حول احتمالية اعتراف ترامب خلال زيارته إلى المنطقة بدولة فلسطين، حيث نشرت صحيفة «معاريف» العبرية مقالة في 10 أيار الجاري، ورد فيها أن «مصدراً دبلوماسياً خليجياً رفيع المستوى، طلب عدم الكشف عن هويته، كشف عن احتمال مفاجئ في حديث مع «ميديا لاين»: «الرئيس ترامب على وشك إعلان اعتراف أمريكي بدولة فلسطينية ستُقام دون وجود حماس». وحسب قوله، «سيُغير هذا الإعلان موازين القوى في الشرق الأوسط كلياً، ويجذب دولاً أخرى للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام».» ولكن تصريحات شخصيات أخرى استبعدت الأمر، وقالت: إنه على الأرجح أن الإعلان المتوقع سيكون متعلقاً بأمور ذات طابع اقتصادي فقط.

منحة قطرية... بين الحاجة والضجيج الإعلامي

في خطوة لافتة، أعلنت وزارة المالية السورية، عبر منشور رسمي، عن تسلم منحة قطرية تبلغ 29 مليون دولار شهرياً لمدة ثلاثة أشهر، مخصصة لتغطية جزء من فاتورة الأجور والرواتب، وبالأخص في قطاعات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والمتقاعدين غير العسكريين.

هذه المنحة، ورغم أهميتها من حيث التوقيت والدلالة، شهدت تضخيماً إعلامياً لافتاً، سواء في تغطية أثرها على الاقتصاد أو في الإيحاء بأنها بداية انتعاش اقتصادي محتمل، وهو ما يستدعي بعض المراجعة والتحليل الهادئ والواقعي.

المنحة... دعم مؤقت ولا بديل عن الإصلاح

لا يمكن إنكار أن المنحة القطرية تأتي في ظرف اقتصادي بالغ الصعوبة، وهي بلا شك تساهم في تخفيف جزء من الأعباء الحكومية الآنية، وتوفير سيولة تسهم في استقرار محدود لبعض الشرائح الوظيفية.

لكنها بالمقابل تبقى في جوهرها مساعدة خارجية مؤقتة ومحدودة، ولا يمكن البناء عليها كمرتكز مالي أو اقتصادي طويل الأمد.

فالقول إن هذه المنحة قد تقود إلى انتعاش اقتصادي، كما صرح بعض الاقتصاديين، هو تضخيم لا يستند إلى أساس اقتصادي متين، خاصة في ظل غياب إنتاج فعلي، وانعدام بنية تحتية اقتصادية حقيقية، واستمرار العقوبات التي تخنق حركة الاستيراد والتصدير.

استثناء من العقوبات... أم انتقاص من السيادة؟

اللافت في الإعلان عن المنحة هو التوقف عند «الامتثال» لوزارة الخزانة الأمريكية على استثناء المساعدة القطرية من العقوبات، وكأن هذا الاستثناء يُمنح كمنة أو فضل، في حين أنه من المفترض أن تنتهي هذه العقوبات، وبالحد الأدنى أن تكون المنح والمساعدات غير خاضعة للتجاذبات أو القيود السياسية.

إن التنويه المكثف بهذا الاستثناء يعكس خللاً في الخطاب الرسمي، ويُظهر مدى تغلغل الاعتماد على الخارج في أبسط مفاصل الشأن المالي الوطني.

من الرواتب إلى السيادة... أين الأولويات؟

ما يستوجب الوقوف عنده، هو أن رواتب موظفي الدولة، الذين يمثلون شريحة كبرى من المواطنين، باتت اليوم مرهونة بمساعدات خارجية، وهذا بحد ذاته مؤشر مقلق يمس جوهر السيادة الوطنية.

فلا يمكن لدولة أن تدعي الاستقلال بينما تمول نفقاتها الجارية من مصادر خارجية مشروطة أو مؤقتة.

هنا لا يكون التحدي في تأمين الرواتب فحسب، بل في كيفية تحرير القرار الوطني من الارتهان، وضمان الموارد الذاتية المستدامة.

نحو بدائل حقيقية... الإنتاج لا المِنح

الطريق الوحيد لضمان الاستقرار الاقتصادي والمالي هو تفعيل قطاعات الإنتاج المحلي، الزراعي والصناعي، بما يوفر إيرادات قادرة على تغطية النفقات العامة دون اللجوء إلى المنح والهبات.

ويجب أن تترافق أي زيادة في الرواتب بسياسات إنتاجية واضحة ترفع مستوى الاكتفاء الذاتي وتحد من التضخم. وإلا، فإن ضخ السيولة دون إنتاج سيؤدي إلى رفع الأسعار، وامتصاص سريع لأي مكاسب متحققة، مما يكرس الأزمة بدلاً من حلها.

بين الواقعية والكرامة الاقتصادية

المنحة القطرية ليست بلا قيمة، لكنها ليست طوق نجاة دائم.

فتضخيم أثرها إعلامياً يضر أكثر مما ينفع، لأنه يصرف النظر عن الحاجة الحقيقية لإصلاحات هيكلية عميقة، وبناء اقتصاد يعتمد على موارده الذاتية.

إن احترام السيادة يبدأ من الاكتفاء، وليس من الاحتفاء بالمساعدات، وما لم تتحول هذه الخطوة إلى جسر نحو اعتماد على الذات، فإنها ستبقى مجرد فاصل قصير في مشهد أزمة ممتدة.

قرار المركزي بين تحرير السحوبات واستمرار حبس السيولة: أين الثقة المصرفية؟

أصدر مصرف سورية المركزي في 7 أيار 2025 تعميماً جديداً يقضي بإلزام المصارف العاملة في سورية كافة بتمكين العملاء من السحب الكامل من حساباتهم الجارية وودائعهم لأجل، دون قيود على التوقيت أو القيمة، وذلك بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية، شريطة أن تكون هذه الإيداعات قد تمت بعد تاريخ صدور التعميم.

ورغم ما يحمله القرار ظاهرياً من مؤشرات إيجابية نحو الانفتاح وتحرير حركة السيولة، إلا أن التعميم استثنى الإيداعات السابقة لهذا التاريخ، ما يعني استمرار حبس أموال المودعين التي جُمدت في فترات سابقة ضمن ظروف اقتصادية وأمنية معقدة. وهو ما أثار استياء شريحة واسعة من المتعاملين، الذين يرون في القرار تناقضاً صارخاً مع الهدف المعلن: «تعزيز الثقة في القطاع المصرفي».

الثقة المصرفية... ضحية السياسات التقييدية

الثقة المصرفية لا تُبنى بقرار إداري جزئي، بل تتطلب تغييرات جذرية وتراكمية على مستوى السياسات والضمانات.

فلسنوات، عانى المتعاملون مع المصارف السورية من قيود صارمة على السحب، شملت وضع سقوف أسبوعية وشهرية، وصعوبات في كسر الودائع لأجل، إضافة إلى تقلبات حادة في سعر الصرف وتراجع القدرة الشرائية.

تلك السياسات دفعت كثيرين إلى العزوف عن التعامل مع النظام المصرفي، واللجوء إلى الاكتناز النقدي في المنازل أو اعتماد وسائل غير رسمية في تحويل الأموال والتعاملات التجارية.

ومع تدهور قيمة الليرة، تحولت ودائع الناس من أدوات استثمار وحفظ للقيمة إلى «أموال محتجزة» دون أفق واضح للإفراج عنها.

لماذا لا يكفي القرار؟

قرار المركزي، وإن حمل نية لتحفيز الإيداعات الجديدة، إلا أنه يكرس التمييز بين الأموال القديمة والجديدة، مما يطرح تساؤلات مشروعة حول عدالة المعاملة وشفافية السياسات.

إن عدم شمول القرار للودائع كافة– بغض النظر عن تاريخها– يعني ضمناً استمرار الشكوك حول قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها، بل ويزيد القلق من مصير الأموال المجمدة.

من ناحية أخرى، عدم شمول الحوالات المالية ضمن القرار يُبقي الباب مفتوحاً على استمرار التعامل مع شركات التحويل غير الرسمية أو السوق السوداء، ما يضر بالقطاع المالي ككل.

ما المطلوب لاستعادة الثقة؟

تحرير شامل للودائع، فلا يمكن بناء الثقة دون منح المودعين حق السحب الكامل وغير المشروط لأموالهم كافة، بما فيها الإيداعات القديمة، وفق جدول زمني واضح.

الشفافية المصرفية المتمثلة بنشر تقارير دورية حول الملاءة المالية للمصارف، وضمانات الإيداع، وإجراءات حماية حقوق المودعين.

الاستقلالية والشفافية في القرارات لتوضيح أسس اتخاذ قرارات تقييد أو تحرير السحب، وربطها بمعايير اقتصادية معترف بها دولياً.

تفعيل الرقابة القضائية والتشريعية عبر تمكين القضاء من النظر في دعاوى حجز السيولة وضمان الحقوق، وفرض رقابة شعبية على سياسات المصرف المركزي.

انفتاح على النظام المالي العالمي عبر قنوات ودول قادرة على تجاوز العقوبات الغربية، مع إصلاحات اقتصادية تضمن إعادة الثقة بالمصارف السورية في الأسواق الخارجية، ما يساهم في استقطاب الحوالات والاستثمارات.

الثقة تُكتسب ولا تُفرض

الثقة المصرفية لا تُفرض، بل تُكتسب، وقرار المصرف المركزي السوري الأخير، رغم كونه خطوة شكلية نحو تحرير السحب، إلا أنه لم يعالج جوهر المشكلة المتمثلة بحبس السيولة القديمة، وانعدام الشفافية، وفقدان الأمان القانوني والاقتصادي.

إن أي مسعى جاد لاستعادة الثقة يجب أن يكون شاملاً، لا انتقائياً، وإلا فإن النظام المصرفي سيبقى يعاني من عزلة داخلية وخارجية، تقوض دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

الخبز بين الدعم المزعوم والتضخم المقنّع... المواطن هو الخاسر الأكبر

في بلد يعيش أزمة اقتصادية خانقة، يتحول رغيف الخبز من «خط أحمر» إلى سلعة مشروطة، تعاد هندسة دعمها مراراً وتكراراً، بحيث يصبح بقاءه في متناول يد المواطن رهناً بالتخلي عن جزء جديد من القوت أو الكرامة.

التصريحات الرسمية الأخيرة حول كلفة الخبز تكشف واقعاً قاتماً، ليس عن تقليص الدعم سيراً نحو إنهائه وتحرير سعره فقط، بل عن آلية منهجية رسمية لإعادة تشكيل أعباء المعيشة على حساب المواطن.

من الدعم إلى القضم... تسلسل الأرقام يفضح التوجهات

في منتصف كانون الثاني 2025، صرح مدير «السورية للمخابز» محمد صيادي عبر «شام إف إم» أن كلفة كيلو الخبز على الحكومة تبلغ 40 سنتاً «أي نحو 5200 ليرة بسعر صرف 13000 ليرة للدولار بحينه»، بينما يباع للمواطن بنصف السعر، أي 20 سنتاً «2650 ليرة».

كانت الربطة حينها بوزن 1500 غرام وسعرها 4000 ليرة، ما يعني أن تكلفتها الفعلية للحكومة تصل إلى 7800 ليرة، مما يشير إلى دعم بقيمة 3800 ليرة للربطة، أي 2550 ليرة لكل كيلو غرام.

لاحقاً، تم خفض وزن الربطة إلى 1200 غرام دون تغيير سعرها «4000 ليرة»، بالتوازي مع تعديل سعر الصرف الرسمي إلى 12000 ليرة للدولار. هذا يعني أن كلفة الكيلو حسب التسعير الجديد أصبحت 4800 ليرة «تعادل 40 سنتاً»، أي إن كلفة الربطة بوزن 1200 غرام أصبحت 5760 ليرة.

وفق هذه الأرقام، الدعم انخفض إلى 1760 ليرة للربطة، ما يعادل 1465 ليرة لكل كيلو.

أي إن المواطن خسر 1085 ليرة من قيمة الدعم لكل كيلو غرام خبز مقارنة بالأشهر القليلة السابقة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة تسيير الأعمال، عند أول استلامها لمهامها بعد سقوط سلطة النظام نهاية العام الماضي، كانت قد خفضت الدعم على الخبز بنسبة كبيرة جداً، حيث كانت الربطة بوزن 1200 غرام بسعر 400 ليرة «الكيلو بسعر 333 ليرة»، ثم أصبحت بوزن 1500 غرام لكن بسعر 4000 ليرة «الكيلو بسعر 2665 ليرة»، بخسارة مرهقة جداً للمواطن لقاء كل كيلو بمبلغ 2332 ليرة دفعة واحدة!

تكلفة مفاجئة وغير مبررة... أين تذهب الفروقات؟

في مطلع أيار 2025، خرج المدير ذاته بتصريح جديد لجريدة «الحرية السورية»، قال فيه إن كلفة الربطة بوزن 1200 غرام وصلت إلى 8500 ليرة، في حين لا تزال تُباع بـ 4000 ليرة. أي إن الدعم المعلن الآن هو 4500 ليرة للربطة.

لكن هذه الكلفة الجديدة أثارت تساؤلات واسعة:

حسب البيانات السابقة، فإن كلفة الربطة كانت 5760 ليرة، أي إن هناك زيادة مفاجئة وغير مبررة بمقدار 2740 ليرة.

هذا يعني أن كلفة الكيلو ارتفعت إلى 7083 ليرة، مقارنة بـ 4800 ليرة سابقاً، أي بزيادة 2283 ليرة لكل كيلو!

تحرير سعر الخبز وفق التكلفة المعلنة والمضخمة أعلاه تعني أن على المواطن أن يستمر بتحمّل كل هوامش النهب والفساد والهدر القديمة والمستجدّة

والأسوأ من ذلك، وللمفارقة، أن كلفة الكيلو حسب تقديرات حكومة السلطة الساقطة منتصف 2024 «المليئة أصلاً بالفساد والنهب والهدر» كانت 7800 ليرة للربطة بوزن 1200 غرام «الكيلو بمبلغ 6500 ليرة»، أي إن الكلفة الحالية أعلى منها بمقدار 700 ليرة بكل ربطة، على الرغم من أن سعر الصرف الرسمي انخفض من 13500 على زمن السلطة الساقطة إلى 12000 ليرة للدولار حالياً «أي تحسّن نسبي بنسبة 12,5%»، كان من المفترض أن ينعكس انخفاضاً على التكلفة وليس زيادة فيها!

كل ذلك يشير إلى معادلة واحدة: التضخيم المتعمّد في التكاليف.

فهل ارتفعت هوامش النهب والفساد والهدر على أيدي السلطة الحالية؟ أم إن هناك نية مبيتة؟

البيانات الجديدة تعزز الشكوك بأن التضخيم في التكاليف هو تمهيد لتبرير رفع سعر الربطة أو تخفيض وزنها مجدداً، مع الإعلان الصريح بأن ذلك يصب بخانة تحرير سعر الخبز، لكن بالاستناد إلى التكاليف المضخمة وغير المبررة أعلاه، والتي تحافظ على هوامش النهب والفساد والهدر!

فتحرير سعر الخبز وفق التكلفة المعلنة والمضخمة أعلاه تعني أن على المواطن أن يستمر بتحمل كل هوامش النهب والفساد والهدر، القديمة والمستجدة!

أما الحديث عن «تحسين وزيادة دخل المواطن»، أو عن «تحسن في جودة الرغيف»، فهو لغو إعلامي ليس إلا!

فبدلاً من معالجة النهب والفساد في سلسلة الإنتاج والتوريد والتوزيع، أو تطوير كفاءة الدعم، يتم اللجوء إلى أسهل الحلول: قضم جديد من جيب المواطن الفقير، وزيادة عوامل نهبه المتزايدة، والحفاظ على هوامش الفساد على حسابه!

وفي ظل استمرار تجاهل الحلول الجذرية، يبدو أن «تحسين الدخل» الذي يتم التذرع به كل مرة يبقى وعداً فضفاضاً لا ينعكس فعلياً على أرض الواقع، فيما تسجل الأسعار قفزات متتالية لا تراعي لا الحد الأدنى للأجور ولا الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

الانعكاسات المباشرة... المواطن يدفع الثمن

النتيجة العملية لكل ما سبق تتلخص في الآتي:

تقليص فعلي للدعم المقدم للمواطن رغم استمرار التصريحات بخلاف ذلك.

زيادة غير مبررة في التكاليف تثير شبهة استمرار النهب والفساد أو التلاعب بالأرقام.

تآكل الكميات المقدمة من الخبز مقابل السعر نفسه، مما يخلق فجوة غذائية متزايدة.

خلق مبررات تمهيدية لرفع الأسعار أو تقنين إضافي للتوزيع.

التمهيد لتحرير سعر الخبز بالكلفة المضخمة وغير المبررة.

ومع كل ذلك، تستمر اللغة الرسمية بالتمنين والتبرير، وكأن المواطن هو من يجب أن يشكر السلطة على السماح له بالحصول على رغيف، بينما في الواقع يتحمل أعباء فسادها وهدرها المتراكم.

الرغيف المحاصر والمواطن المحروم

تبدو السياسة الحالية في التعامل مع ملف الخبز مثالاً مصغراً عن الأزمة الكبرى في إدارة الاقتصاد والمتمثلة بالنقاط الآتية: غياب الشفافية- تضخيم النفقات- استمرار هوامش الفساد- واستخدام المواطن كوسيلة ضغط وتبرير للفشل.

وفي كل الحالات، يبقى الرغيف محاصراً، والمواطن محروماً، «والدعم المزعوم» مجرد شعار في نشرات الأخبار.

جفاف سهل الغاب وغياب القمح... كارثة تهدد الأمن الغذائي

تشهد الأراضي الزراعية الممتدة من مدينة حماة إلى منطقة السقيلبية واحدة من أسوأ المواسم الزراعية في تاريخها الحديث، في ظل موجة جفاف غير مسبوقة تسببت بغياب شبه كامل لمحصول القمح عن سهل الغاب، الذي كان يُعد حتى وقت قريب جزءاً من سلة الغذاء الاستراتيجية لسورية.

الواقع المؤلم بالأرقام

تُظهر المعطيات الميدانية بحسب بعض مزارعي وفلاحي المنطقة أن 80% تقريباً من أراضي سهول حماة الغربية، الممتدة من محردة إلى السقيلبية، لم تُزرع بالقمح هذا الموسم وما زرع منها أصبح علفاً حيث لم تكتمل دورة الإنبات بسبب الجفاف، في حين أن نسبة 20% فقط خضعت للزراعة معتمدةً على الري المكلف الذي لم يكن مجدياً اقتصادياً في كثير من الحالات.

فتكلفة زراعة الدونم الواحد وصلت إلى نحو 1,200,000 ليرة سورية من دون ري، وارتفعت إلى نحو 1,600,000 ليرة مع الري، في وقت تجاوزت فيه كلفة سقاية الدونم الواحد بين 100 إلى 150 ألف ليرة، ما جعل القمح محصولاً خاسراً لا يغطي نفقاته.

ورغم أن 40% من أراضي سهل الغاب تعتمد على السقاية، فإن شح المياه وغلاء المحروقات والموارد الزراعية جعل الري أمراً شبه مستحيل لكثير من المزارعين، ما دفعهم للعزوف عن زراعة القمح، حتى للتموين المنزلي، مثل الفريكة والبرغل، التي كانت تُعد من الأساسيات في منازل المنطقة، وأصبحت اليوم من المنسيات.

تحول خطير في نمط الزراعة

نتيجة هذا الواقع القاسي، اتجه العديد من المزارعين في المنطقة إلى زراعات بديلة أقل استهلاكاً للمياه مثل الفستق الحلبي وبذور الجبس وغيرها، في محاولة لتقليل الخسائر.

ورغم أن هذا التحول يبدو خياراً اقتصادياً منطقياً على المدى القصير، إلا أنه يحمل تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي الوطني، إذ يُهدد استمرار القمح كمحصول استراتيجي يمس حياة جميع المواطنين.

كارثة أمن غذائي في الأفق

ما يحدث اليوم ليس مجرد أزمة موسمية، بل هو كارثة أمن غذائي تتوسع آثارها يوماً بعد يوم.

فغياب القمح لا يعني غياب الخبز فقط، بل انهيار منظومة إنتاجية بأكملها، تُمثل فيها الزراعة مصدر رزق واستقرار لآلاف العائلات، ومصدراً للغذاء لملايين المواطنين.

واستمرار هذا النهج سيؤدي إلى اعتماد أكبر على الاستيراد، مع ما يحمله ذلك من استنزاف للموارد وشبه استحالة في ظل العقوبات والظروف الاقتصادية المتدهورة.

مقترحات ملحة للمستقبل

إن تدارك هذه الكارثة يفترض أن يبدأ من الآن، وليس بانتظار موسم جديد محفوف بالمخاطر.

وبهذا الصدد ربما تجدر الإشارة إلى بعض الخطوات الضرورية ومنها:

إطلاق خطة طوارئ مائية وزراعية تشمل دعم مشاريع السدود الصغيرة والآبار، وتأمين وقود مخصص للزراعة بأسعار مدعومة.

تحفيز زراعة القمح عبر دعم مباشر للمزارعين يتجاوز الدعم الشكلي، ويتضمن تحمل جزء من تكاليف الإنتاج والري.

تنويع المحاصيل دون التفريط بمحاصيل الأمن الغذائي من خلال زراعة الأصناف المقاومة للجفاف والمبكرة في نضجها.

تطوير البحث الزراعي المحلي، والاستفادة من البحوث المعدة بهذا الشأن، لإيجاد حلول مبتكرة تناسب البيئة السورية وظروفها المناخية.

إعادة تنظيم دورة المحاصيل وضبطها بما يضمن التوازن بين الجدوى الاقتصادية والأمن الغذائي.

جرس إنذار

الزراعة ليست رفاهية، والقمح ليس مجرد منتج عادي، إنه عصب الحياة والاستقرار.

إن ما يحدث في سهل الغاب اليوم يجب أن يقرع جرس إنذار عاجل على كل المستويات، من الحكومة إلى المجتمع المحلي إلى المنظمات الدولية، لوضع خطة شاملة لتأمين الغذاء للأجيال القادمة قبل أن تتسع رقعة الجفاف ويدخل الوطن في نفق العجز الغذائي الكامل.

أزمة الكهرباء في سورية بين الرهانات المؤقتة والحاجة الملحّة للاعتماد على الذات

يشهد قطاع الكهرباء في سورية تراجعاً حاداً في الإنتاج مع توقف تدفق الغاز القطري عبر الأراضي الأردنية، والذي كان يعد رافداً مؤقتاً ومهماً لرفع قدرة التوليد الكهربائي في البلاد، الأمر الذي انعكس مباشرة على كمية الكهرباء المنتجة يومياً.

وكشف مصدر في وزارة الطاقة لصحيفة «الوطن» أن «إنتاج الكهرباء انخفض إلى حدود 1600 ميغاواط يومياً بعد انتهاء المنحة القطرية التي استمرت ثلاثة أشهر فقط»، موضحاً أن تلك الكمية كانت قد ساهمت برفع حجم التوليد بأكثر من 400 ميغاواط يومياً خلال الفترة الماضية، ليصل إلى ما يقارب 2200 ميغاواط، ما أعاد الأمل بتحقيق استقرار نسبي في قطاع الطاقة. غير أن توقفه المفاجئ أعاد الأمور إلى المربع الأول، حيث تواجه البلاد حالياً فجوة طاقويّة في انتظار البدائل.

وتزامناً مع هذا التراجع، تتجه الأنظار إلى اتفاق جديد مع الجانب التركي لتزويد سورية بكميات من الغاز الطبيعي تصل إلى 6 ملايين متر مكعب يومياً، عبر خط أنابيب «كلّس– حلب».

وأوضح وزير الطاقة السوري المهندس محمد البشير، عبر تغريدة على منصة «X»، أن «هذا الاتفاق سيسهم في زيادة ساعات تشغيل الكهرباء وتحسين واقع الطاقة في سورية»، مشيراً إلى أن العمل جارٍ حالياً على استكمال تجهيز خطّ الأنابيب.

من جهته، صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان في وقت سابق أن «تدفق الغاز من تركيا إلى سورية من المتوقع أن يبدأ خلال ثلاثة أشهر، عبر ولاية كلّس»، مؤكداً أن خط الأنابيب وصل فعلياً إلى الحدود السورية. ما يعني أن البلاد ستبقى خلال هذا الربع من العام دون أي دعم غازي فعلي، ما يهدد بمزيد من التقنين وانقطاعات الكهرباء.

وبينما تُبذل جهود لتأمين شحنات من مادة الفيول، منها باخرتان يُتوقع أن ترفدا الشبكة بما يقارب 800 ميغاواط يومياً، فإن هذه الحلول تبقى محدودة ومؤقتة، ولا تشكل ركيزة حقيقية لمعالجة الأزمة.

رهان غير مستدام

تسود حالة من القلق في الأوساط الاقتصادية والخدمية من استمرار الاعتماد على مصادر طاقة خارجية أو منح مؤقتة لا تكفل استقراراً طويل الأمد. ويُنظر إلى الرهان المتكرر على الإمدادات الخارجية على أنه خيار غير مستدام في ظل غياب استراتيجية وطنية متكاملة.

فالرهان المستمر على حلول مؤقتة أو منح مشروطة من الخارج يظل غير مستدام، بل ويزيد من هشاشة المنظومة الطاقوية.

وفي هذا الإطار، يشدد خبراء في الطاقة على أهمية التحول نحو الاعتماد على الذات، عبر الإسراع في إعادة تأهيل محطات التوليد ورفع كفاءتها الإنتاجية، إلى جانب عقود توريد مستقرة للمشتقات النفطية والغازية تضمن استمرارية العمل دون انقطاعات مفاجئة.

كما تبرز الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي يجب تسريع الاستثمار فيه، لما توفره من استقلالية وتخفيف للعبء على الشبكة العامة، ولما تمثله من حل مستدام طويل الأمد.

الكهرباء شريان الحياة والإنتاج

لا شك أن الكهرباء تُعد شرياناً حيوياً للحياة اليومية، وقاعدة أساسية لأي عملية إنتاج أو تنمية اقتصادية. ولا يمكن لأي بلد أن ينهض أو يصمد اقتصادياً دون بنية طاقوية مستقلة ومستقرة.

ومع استمرار الانقطاعات والتقنين، تتأثر القطاعات كافة، من الصناعة والخدمات إلى التعليم والصحة، ما يُبرز الحاجة إلى سياسة طاقوية تخرج من دائرة الطوارئ والتجريب، نحو رؤية وطنية استراتيجية تُعلي من قيمة الاستقلال الطاقوي بوصفه أساساً للأمن والاستقرار.

المأساة السورية بين 2000 - 2010:

يُرجّح كثيرون أن التدهور الاقتصادي في سورية بدأ عام 2011، مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية وتصاعد الصراع ضد نظام الرئيس السابق بشار الأسد. ويستند هذا التصور إلى جملة من المؤشرات والإحصاءات التي تظهر أن عام 2010 شكّل «ذروة» الأداء الاقتصادي في البلاد، ما يجعل من العام التالي نقطة الانكسار الكبرى. إلا أن هذا السرد يُغفل جانباً حاسماً من الحقيقة وهي أن الانحدار الاقتصادي لم يكن وليد لحظة سياسية أو أمنية بعينها، بل نتيجة مسار طويل من السياسات الاقتصادية الليبرالية التي بدأت تتبلور منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، وبلغت أوجها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. في تلك السنوات، شهدت البلاد موجة من «الإصلاحات» التي وصفت آنذاك بالضرورية للانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، لكنها في جوهرها كانت تعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها الاقتصادية الاجتماعية، وفتح الباب أمام مركزة الثروة بشكل أكبر وازدياد الفجوة الطبقية في المجتمع، وهو ما شكّل الأساس الفعلي لانفجار لاحق لم يكن الاقتصاد إلا أحد أبرز ضحاياه.

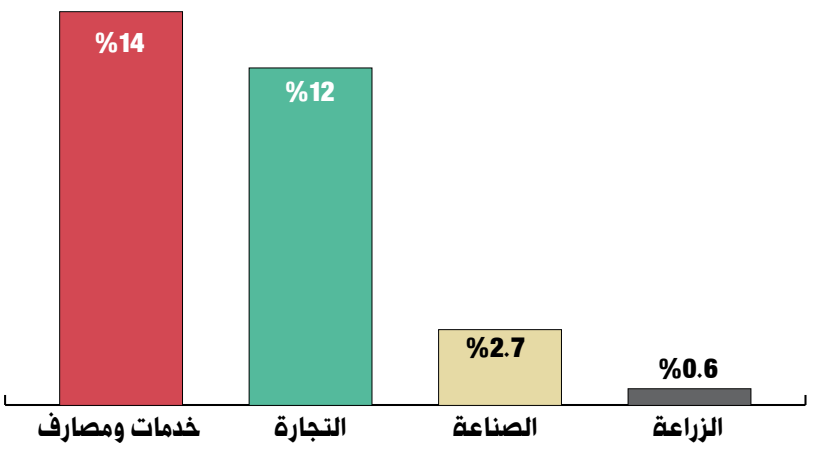

قاسيون

مع وصول الأسد إلى السلطة، بدأت سورية مرحلة جديدة من «الإصلاح الاقتصادي» وُصفت في الخطاب الرسمي آنذاك بأنها انتقال نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي». لكن هذا المفهوم، الذي بدا للوهلة الأولى كأنه توازن بين آليات السوق ودور الدولة الاجتماعي، سرعان ما تحول إلى غطاء لسياسات نيوليبرالية، تمثلت في تقليص الدعم الحكومي، وتحرير الأسعار، وضرب القطاع العام. وجرى تفكيك تدريجي لدور الدولة، إذ شهدت تلك المرحلة رفعاً للدعم عن المحروقات والأسمدة، وتقليصاً متواصلاً للإنفاق الاجتماعي. في المقابل، لم ترافق هذه الإجراءات أي آليات حقيقية لإعادة توزيع الثروة أو دعم الفئات الأكثر فقراً.

الانفجار السوري لم يحدث فجأة

محاولة البعض تصوير فترة ما قبل انفجار الأزمة عام 2010 على أنها كانت فترة «ازدهار واستقرار» هي في أفضل الأحوال تبسيط ساذج، وفي جوهرها تزييف وتشويه للواقع، وتعامٍ عن أن الاقتصاد السوري كان يعاني من مشكلات عميقة وبنيوية، لا تقف عند حدود الفساد الكبير، وسوء إدارة موارد الدولة، وتمركز الثروة في أيدي قلة قليلة من المتنفذين.

وبالتالي، فإن أي قراءة موضوعية للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية قبل 2011، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار هذه التعقيدات، وألا تقع في فخ المقارنات المضللة. لا شك أن الأزمة وما تلاها من دمار واسع قد أسهمت في تدهور الاقتصاد إلى مستويات غير مسبوقة، ولكن هذا لا يعني أن ما كان قبلها جيداً أو حتى مقبولاً. فالأزمة في جوهرها كانت نتيجة طبيعية لسنوات من النهب والسياسات الخاطئة والمشكلات المتراكمة التي لم تجد من يعالجها، فكان انفجارها مسألة وقت لا أكثر.

وبهدف الوصول إلى صورة تقريبية لوضع الاقتصاد السوري ما قبل 2011، سنعرض بعض البيانات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد السوري للفترة ما بين عامي 2000 و2010، دون أن نغفل الإشارة إلى أن العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي السوري لتلك الحقبة إما غير متوفرة بسبب النقص المزمن في المعلومات المنشورة رسمياً، وإما جرى تضخيمها بطرق عدّة بهدف تجميل الواقع الاقتصادي في تلك الفترة.

بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني عام 2000 21% بينما حظيت الأرباح بنسبة 79%

أرقام التضخم في سباق مع أرقام النمو

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل 4,3% سنوياً بين عامي 2000 و2010. لكن الملفت أن معدّل التضخم السنوي كان أكبر من ذلك، وبلغ وسطياً 4,9%.

وفوق ذلك، تكشف أرقام النمو المعلنة اختلالاً بنيوياً في طبيعة النمو المفترض، حيث أن نظرة فاحصة نحو تلك الأرقام تكشف أن هذا النمو قد تركز في قطاع الخدمات والمصارف الذي بلغ نموه الوسطي السنوي نسبة 14%، وفي قطاع التجارة نسبة 12%.

على النقيض من ذلك، نرى أن قطاع الصناعة، الذي يُفترض أن يكون من أعمدة الاقتصاد الوطني ومصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، قد سجل نمواً ضعيفاً للغاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم يتجاوز متوسط نموه السنوي نسبة 2,7%.

أما قطاع الزراعة، الذي يعتبر من أهم القطاعات في تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني، فقد عانى من حالة من الركود شبه التام، حيث لم يتمكن من تحقيق نمو يُذكر، إذ بلغ متوسط نموه السنوي 0,6% فقط.

تراجع القطاع العام وارتفاع البطالة

في عام 2006، شهد الاقتصاد السوري تحولاً غير مسبوق، حيث تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام. ففي ذلك العام، بلغت استثمارات القطاع الخاص 164 مليار ليرة سورية، بينما لم تتجاوز استثمارات القطاع العام 143 مليار ليرة. واستمرت الفجوة تتزايد بين القطاعين حتى بلغت استثمارات القطاع الخاص 193 مليار ليرة في عام 2010، ولم تزد استثمارات القطاع العام في العام ذاته عن 144 مليار ليرة. وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في أرقام الاستثمار، بل كان يعكس تغييراً جوهرياً في بنية الاقتصاد السوري

هندسة الانهيار الاقتصادي الاجتماعي

استثمارات القطاع العام مقابل استثمارات القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مجمل الاستثمارات	استثمارات خاصة	استثمارات عامة
2005	288193	141505	146688
2006	308669	164878	143791
2007	283099	146699	136400
2008	266488	153749	112739
2009	297100	153280	143820
2010	337422	193268	144154

مستوردات وصادرات القطاع العام مقابل القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مستوردات القطاع العام	مستوردات القطاع الخاص	صادرات القطاع العام	صادرات القطاع الخاص	الصافي
2006	214864	316461	226094	278918	26313-
2007	308103	376454	245567	333467	105523-
2008	291472	547947	283442	424357	131621-
2009	103486	607597	176478	326642	-207963

واتجاهاته. فقد سرّعت الدولة من ابتعادها التدريجي عن الدور المركزي في توجيه الاستثمار.

وبطبيعة الحال، لم ينعكس هذا التحول في تحسين أحوال قوة العمل السورية، ففي السنوات العشر السابقة لانفجار الأزمة، ووفقاً للبيانات الرسمية، بلغ معدل مشاركة القوى العاملة في سورية 43,5% وسطياً، وهو من أدنى المعدلات على مستوى العالم. وهذا الرقم لا يعكس فقط قلة الانخراط في سوق العمل، بل يشير أيضاً إلى وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل لكنهم خارج دائرة النشاط الاقتصادي، مما شكل ضغطاً على الاقتصاد من حيث الإنتاجية والنمو. وهذا المعدل المنخفض كان ملفتاً للنظر حتى عند مقارنته بالمعايير الإقليمية، حيث سجلت دول مثل مصر وتونس معدلات مشاركة أعلى، وصلت إلى 49% و47% على التوالي.

الميزان التجاري السوري خاسر... ولمصلحة الغرب

في عام 2006، بلغ العجز التجاري الصافي في سورية نحو 26,3 مليار ليرة سورية، مع تفوق واردات القطاع الخاص والعام على صادراتهما بشكل كبير. فقد وصلت واردات القطاع الخاص إلى 316 مليار ليرة، بينما بلغت صادراته 278 مليار ليرة، ما أدى إلى عجز تجاري ملموس.

ومع مرور السنوات، زاد العجز التجاري بشكل ملحوظ، حيث ارتفع في عام 2007 إلى 105 مليار ليرة، وفي عام 2008 وصل إلى 131 مليار ليرة. وفي كلتا السنتين، استمرت الواردات في التفوق على الصادرات بشكل كبير، خصوصاً من قبل القطاع الخاص الذي استورد كميات ضخمة من السلع مقابل صادرات أقل.

وتفاصيل الصورة التجارية لسورية توضح بجلاء أن الجزء الأكبر من هذا العجز كان لمصلحة الدول الغربية، حيث بلغت النسبة التي تمثل التجارة مع الدول الغربية والدول الدائرة في الفلك الغربي آنذاك 50% من مجمل التجارة السورية، في حين كانت النسبة مع الدول الصديقة 18% فقط.

نسب الاستثمار تهبط بأكثر من 7,3%

في عام 2003 كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 23,8%، وهو مستوى متواضع مع النسب السابقة في سورية. ومع مرور السنين، نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تقلبات، حيث بدأ الاتجاه الهابط يسيطر بدءاً من عام 2005 حيث تراجعت النسبة إلى 22,5% ثم إلى 20,9% في عام 2006.

وأصبح الانحدار أكثر وضوحاً في الأعوام التالية، حيث هبطت النسبة بشكل حاد إلى 17% في عام 2007، ثم إلى 13,8% في عام 2008، واستمر الانخفاض عند حدود 16,5% في عام 2009.

ويعتبر هذا الانخفاض في نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً خطيراً على تباطؤ النمو الاقتصادي، وأكد على الحاجة الماسة في حينه لإصلاحات اقتصادية عاجلة تهدف لرفع نسب الاستثمارات، لكن مع غياب الإصلاحات المطلوبة، استمر الاتجاه بالهبوط أكثر فأكثر.

في 2006 تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام

الحد الأدنى لتكاليف المعيشة: 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور

في عام 2000، كان الحد الأدنى الرسمي للأجور يبلغ 3,045 ليرة سورية، بينما كان الحد الأدنى لتكاليف المعيشة الشهرية لأسرة من خمسة أفراد تصل إلى 18,180 ليرة سورية، أي نحو 6 أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور. هذه الفجوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة كانت مؤشراً واضحاً على أن الأغلبية الساحقة من الأسر السورية واجهت صعوبة جدية في تلبية احتياجاتها الأساسية، مما أبرز وجود اختلالات كبيرة في توزيع الثروة والدخل.

ويتضح هذا الاختلال أكثر عندما نلقي نظرة على توزيع الدخل الوطني. فقد بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني في عام 2000 نسبة ضئيلة تصل إلى 21%، بينما حظيت الأرباح بحصة الأسد بنسبة 79%. وعكس هذا التوزيع فجوة شاسعة بين أصحاب الأجور وأصحاب رؤوس الأموال، حيث تتركز الثروة بشكل كبير في أيدي قلة من الأشخاص، بينما تكافح الغالبية من أجل الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.

إلى جانب ذلك، برزت معضلة الفاقد من الدخل الوطني بسبب الفساد والنهب، حيث كانت التقديرات تؤكد خلال العشرية السابقة لانفجار الأزمة في سورية أن حوالي 20% من الدخل الوطني كان يُهدر نتيجة النهب.

أوروبا: تجارة المخدرات تتحوّل إلى جحيم

تبدو أوروبا اليوم وكأنها تتجاوز أمريكا الجنوبية نفسها في حجم نشاط تجارة المخدرات غير المشروعة. وتحت عنوان لافت «كوكايين، فساد ورشاوى: ميناء ألماني محاصر من قبل كارتلات المخدرات الأوروبية»، نشرت صحيفة ذا غارديان البريطانية مؤخراً تقريراً مطولاً يكشف كيف تحولت ألمانيا، ذلك البلد الذي كان يُعرف بهدوئه ونظامه الأبوي، إلى مركز عالمي لتهريب المخدرات.

■ إيغور فيريميف
ترجمة: قاسيون

تُظهر الأرقام أن ما بين عامي 2018 و2023، ارتفعت كمية الكوكايين المُصادرة في البلاد بنسبة مذهلة بلغت 750%. ما جعل من ألمانيا لاعباً رئيسياً في تجارة المخدرات المتسارعة على الساحة الأوروبية. غير أن تدفّق هذه المواد لا يزيد فقط من معدلات الإدمان، بل يغذّي أيضاً فساداً مستشرياً بدأ يمسّ مفاصل الدولة، التي طالما اعتُبرت واحدة من الأقل فساداً في العالم. الأسوأ من ذلك أن هذا الانهيار الأخلاقي لا يقتصر على عصابات دولية، بل وصل إلى مراتب رفيعة داخل أجهزة الدولة.

ففي واقعة صادمة، ذكرت الصحيفة أن «النيابة العامة في هامبورغ، وبعد مصادرة 16 طناً من الكوكايين عالي النقاء، وجدت نفسها في مأزق بعدما تبيّن أن أحد أبرز وكلائها متّهمٌ بتلقّي أموال من العصابة التي كان من المفترض أن يُحاكمها».

دانيال بروميباخر، مدير المكتب الأوروبي «للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود»، يوضح أنّنا «نشهد اليوم تغلغل مافيا المخدرات في البنى التحتية لميناء هامبورغ، وشراء الذمم داخل الشرطة، بل وحتى داخل النيابة العامة، حيث تنتظر إحدى الشخصيات القضائية محاكمة بتهمة تسريب معلومات حساسة حول قضايا الكوكايين».

في واحدة من أكبر عمليات المصادرة في أوروبا، عثرت الشرطة في هامبورغ على 16 طناً من الكوكايين النقي، مخبأة داخل 1700 علبة طلاء تم شحنها من باراغواي في عام 2021. لكن المفاجأة كانت أن المدعي العام المسؤول عن التحقيقات متهمٌ اليوم بأنه كان يتقاضى 5000 يورو شهرياً من العصابة مقابل تحذيرها من عمليات الاعتقال، وتسريب معلومات عن سير التحقيقات.

تم توقيف المدعي العام في تشرين الأول الماضي، بعد أن تمكنت الشرطة من تتبّع مراسلات مشفّرة بينه وبين عناصر العصابة. وعندما اقتحمت الشرطة منازل المشتبه بهم في هامبورغ، كانت الشخصيات الرئيسية قد فرّت إلى دبي. وتقول الشرطة: إن هذا المدعي العام قد سرب معلومات مماثلة إلى عصابات أخرى، لكنه ينفي كل التهم الموجهة إليه.

وبينما يشهد العالم زيادة قياسية في إنتاج الكوكايين في كولومبيا، فإن الطلب عليه في أوروبا الغربية يشهد هو الآخر ازدهاراً غير مسبوق، وهو ما يدرّ أرباحاً هائلة للعصابات الإجرامية. إذ يُباع الكيلوغرام الواحد من الكوكايين في كولومبيا بـ 2000 دولار، بينما يصل في السوق الأوروبية إلى ما يقارب 40 ألف دولار. هذا الفارق السعري الهائل يموّل سيارات فيراري وفيلات فاخرة، لكنه يُستخدم أيضاً لرشوة المسؤولين، وتأمين مرور شحنات المخدرات القادمة.

وفقاً «ليوروبول»، يُعتبر ميناء هامبورغ، ثالث أكبر ميناء في الاتحاد الأوروبي، محطةً مفضّلة لدى مهربي المخدرات. بعض المتورطين، والذين يُعرفون بـ«العاملين من داخل الميناء» hafeninnentäter، يشملون عمالاً، وحراس أمن، وسائقي شاحنات. هذا الشهر فقط، صدر حكم بالسجن بحق عاملَين في الميناء ساعدا في تمرير 480 كيلوغراماً من الكوكايين القادم من الإكوادور، وسمحا بالاعتداء على زميل كان يهدد بكشف العملية.

وفي محاولة لمواجهة هذه الموجة، أطلقت الشرطة الألمانية حملة توعية لحماية عمال الموانئ من الترهيب، أو الإغراءات المالية التي يمارسها كارتل المخدرات، فيما طالبت أجهزة أمن ميناء هامبورغ بمنحها بنادق رشاشة لتتمكن من الدفاع عن نفسها.

أما آثار تجارة الكوكايين، فلم تعد محصورة بالموانئ، بل باتت واضحة على شوارع هامبورغ. «كارل»، حارس سابق في حي الدعارة الشهير بالمدينة، يقول: إن مظاهر الثراء الناتج عن الكوكايين أصبحت سافرة: «كل عطلة نهاية أسبوع ترى شباناً في سيارات فيراري ولامبورغيني وسيارات رباعية الدفع ثمنها 150 ألف يورو. هذه ليست أموال دعارة أو احتيال، بل تجارة كوكايين».

قضايا الفساد التي كُشف عنها حديثاً أزاحت الستار عن شبكة معقدة داخل جهاز الشرطة الألمانية: ضابط من ولاية بادن–فورتمبيرغ اعتقل هذا الشهر لتعامله مع المافيا الإيطالية «ندرانغيتا»، وضابط كبير في هانوفر اعتقل في كانون الثاني الماضي بتهمة تقاضي رشاوى من شبكات التهريب، وضابط في قسم مكافحة المخدرات أوقف قرب فرانكفورت، وآخر في بون اتهم بتسريب معلومات سرية إلى المافيا الهولندية–المغربية.

يؤكد بروميباخر: أن «حمّى الكوكايين التي اجتاحت ألمانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي خلال العقد الأخير أغرقت المافيا بموارد مالية غير مسبوقة. لم يسبق أن امتلكت العصابات هذا الكم من رأس المال الاستثماري، ولم يكن لها من قبل هذا الحافز الهائل للرشوة».

ما يجري في فرنسا لا يقل خطورة إذ تدور هناك «حروب مخدرات» طاحنة يُقتل فيها أطفال ومراهقون برصاص أو طعنات أو حتى حرقاً

العنف المرتبط بالمخدرات

المشكلة، كما تقول زورا هاوزر، عالمة الجريمة من جامعة كامبريدج ومؤلفة كتاب «تمدد المافيا»، أعمق بكثير: «عجزت ألمانيا طويلاً عن الاعتراف بوجود مشكلة مع الجريمة المنظمة، وحتى اليوم، لا تزال في حالة إنكار. وحده تدفّق الكوكايين جعل المشكلة تطفو على السطح». وتضيف أن «ضعف أداء الشرطة، وتراخي المشرّعين، وغياب قوانين صارمة لمكافحة غسيل الأموال، إلى جانب الحماية المفرطة للبيانات الشخصية، جعل من ألمانيا جنّة للعمليات الإجرامية».

وما يجري في فرنسا لا يقل خطورة. إذ تدور هناك «حروب مخدرات» طاحنة، يُقتل فيها أطفال ومراهقون برصاص أو طعنات أو حتى حرقاً، بينما يتمكن زعماء العصابات من الهرب من السجون. أعلن وزير الداخلية الجديد برونو ريتايو، المعروف بتشدّده الأمني، عن «حرب شاملة» ضد العصابات، بعد حادثة إطلاق نار في مدينة بواتييه يوم الأول من تشرين الثاني، أسفرت عن إصابة مراهق يبلغ من العمر 15 عاماً كان مارّاً في المكان. لكن لم تمضِ 24 ساعة على مغادرة الوزير، حتى قُتل شاب يبلغ من العمر 19 عاماً طعناً في منطقة موربا، المعروفة بانتشار الجريمة المنظمة فيها.

ويعيش الفرنسيون تحت وقع أخبار دامية متتالية: منذ 2023، وقعت 16 حادثة خطرة على الأقل مرتبطة بالمخدرات، من نيم إلى باريس، حيث يلفظ العنف أنفاسه في شوارع المدن كل يوم. وباتت اشتباكات العصابات منتشرة ليس فقط في مرسيليا، بل أيضاً في غرونوبل وبواتييه وكليرمون–فيران وفالانس وفيلربان. ففي فالانس، قُتل شاب وأصيب اثنان خلال حفلة عيد الهالوين، وفي اليوم التالي قُتل شاب في أحد أحياء المدينة. أما في فيلربان، قُتل رجل بالرصاص، وفي كليرمون–فيران يرقد مراهق في العناية المركزة بعد إصابته برصاصة في الرأس.

مدينة غرونوبل، التي روّج لها في مطلع العام كمركز للتكنولوجيا الفرنسية، وُصفت بعد أشهر بأنها واحدة من أخطر المدن في البلاد، بعد أن شهدت 19 عملية إطلاق نار بين عصابات تتنازع السيطرة على سوق المخدرات.

وما زالت مرسيليا، بما لها من ماضٍ طويل في تهريب الهيروين نحو أمريكا منذ ستينيات القرن الماضي، بؤرة الكوكايين الأوروبية، حيث تصل مبيعات بعض نقاطها إلى 85 ألف دولار يومياً. وسجّل فيها هذا العام 17 جريمة قتل مرتبطة بالمخدرات، بعد أن بلغ عددها العام الماضي 49. أما المشاهد المروعة، فبلغت ذروتها عندما قُتل فتى عمره 15 عاماً بـ50 طعنة، ثم أُحرق حيّاً، بينما استُخدم طفل آخر يبلغ من العمر 14 عاماً كقاتل مأجور.

في آذار الماضي، أطلق الرئيس إيمانويل ماكرون حملة «مكان نظيف» لمحاربة تجارة المخدرات، شارك فيها المئات من عناصر الشرطة، لكن النتائج كانت مخيبة: فالمخدرات لم تغادر الشوارع، بل صارت الحرب عليها أشد، والضحايا أكثر.

حتى في هولندا، وبعد أن أنفقت الحكومة أكثر من 524 مليون يورو لتعزيز أمن الموانئ في مواجهة موجة الاغتيالات المرتبطة بالكوكايين، لجأت العصابات ببساطة إلى موانئ في فرنسا وإسبانيا والبرتغال والدول الإسكندنافية والبلطيق.

البنك المركزي والسوق الموازي

في الوضع الاستثنائي وغير المألوف حيث ينخفض سعر صرف الدولار في السوق الموازي عن سعره في البنك المركزي، تصبح آلية تحقيق الصيارفة المنفلتين للأرباح أكثر تعقيداً، وهي حتماً تتطلب شبكة استغلال ممنهج للفجوة بين النشرة الرسمية والموازية.

فمحاولة البنك المركزي «تجميل» الواقع عبر تثبيت أو تعديل السعر الرسمي بقرارات إدارية وليس بإجراءات مالية ونقدية، تؤدي إلى فقدان المصداقية وتحويل الرقم إلى مجرد قيمة وهمية، بينما يشير إلى تشوهات هيكلية عميقة في الاقتصاد السوري، وتساؤل مفتوح حول المستفيدين والمتضررين من هذا الواقع.

ارتفاع ... انخفاض، يتبعه تطابق!

يمثل الارتفاع الأخير لسعر الدولار في السوق الموازي، وصولاً إلى عتبة 12,000 ليرة، وتجاوزها لعدة أيام، والحديث عن مساعي المركزي لتعديل سعره الرسمي «ليتطابق» مع الموازي، مؤشراً إضافياً إلى تفلّت السوق النقدي، ما ينذر بتضخم جديد ومزيد من الإفقار والنهب.

فغياب آليات فعالة تجعل من هذا التطابق أمراً وهمياً، لأن تحقيق انخفاض حقيقي في سعر الصرف الرسمي، أو الحفاظ على استقراره الفعلي، يتطلب عدة عوامل أبرزها وأهمها تفعيل واستعادة الإنتاج «الصناعي والزراعي» وزيادته، والاستقرار السياسي والأمني، الغائبَين في الوقت الراهن، يضاف إلى ذلك عوامل لا تقل أهمية مثل ضرورة تجاهل التعويل على رفع العقوبات الغربية، والتركيز على إيجاد بدائل للالتفاف عليها من قبل دول قادرة على تجاوزها، كما يحتاج إلى إصلاح نقدي جذري، أقله تحديد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب في سوق القطع مع تحكم أكبر للمصرف المركزي عليه، وليس «بقرارات إدارية» ينجم عنها استمرار تحكم حيتان السوق الموازي بالقطع.

من المستفيد؟

تُعد التحويلات المالية الوافدة من الخارج شريان حياة للعديد من الأسر، وتُشكل لبعضهم مصدر دخل أساسي، إلا أن الممارسات النقدية الراهنة المتمثلة بالمحصلة في الفروقات بين سعر الصرف الرسمي ونظيره في السوق الموازي تُلقي بظلالها على القيمة الفعلية لهذه الأموال عند وصولها إلى المستفيدين، بالإضافة إلى ما يُحتجز كفارق «عمولة» للوسطاء من مكاتب الحوالات أو غيرهم من واجهات غير قانونية.

فخلال الأشهر القليلة السابقة تم استنزاف مدخرات المواطنين وحوالاتهم الدولارية من قبل المتحكمين بالسوق الموازي، الذين نهبوا هذه الدولارات بسعر نهبوي بخس، وصولاً إلى جفاف السوق نسبياً من القطع مؤخراً، الأمر الذي أدى إلى زيادة ضئيلة على سعر الصرف في هذه السوق حالياً، لكن يبدو أن هؤلاء المتحكمين ما زالوا ينتظرون قدوم عيد الأضحى مع حوالاته كي يستمروا بنهبهم بالسعر البخس، دون عتبة 12000 ليرة، الذي يحقق لهم هوامش الربح الاستغلالية الكبيرة على حساب المواطنين.

فيما يأتي التجار المستوردون في قائمة المستفيدين أيضاً، فهم يستوردون السلع الأساسية بسعر المصرف المركزي افتراضاً، في حين يحصلون على الدولار اللازم من السوق الموازي، وفي حين تُباع هذه السلع للمواطن بسعر مرتفع يتضمن هوامش تحوطية يحتسب على أساسها سعر الصرف مقابل البضائع والسلع المستوردة بسعر أعلى من الموازي والمركزي على السواء.

فإذا قارنّا قيمة راتب موظف يبلغ مثلاً 500,000 ألف ليرة «ما يعادل 42 دولاراً بالسوق الموازي» بالمقابل «37 دولار» وفق السعر الرسمي، وأقل من «20 دولار للسلعي» وفق السعر التحوطي، يتضح كيف تقلّص هذه الفوارق من قدرته الشرائية.

هذه الهوامش ليست «أرباحاً» بقدر ما هي نهب منظّم، تعكس تحول النظام المالي إلى أداة لتركيز الثروة في أيدي القلة من النخبة، عبر استغلال تناقضات مصطنعة، والاستفادة من حاجة المواطنين للسلع الأساسية، وبالتالي تحويل العملة المحلية إلى أداة استنزاف.

الخاسر الأكبر

تُترجم السياسات التي يتبعها المصرف المركزي– أو ربما يقف متفرجاً عليها– لا لتغذية خزائنه المفلسة، بل إلى مصادرة مدخرات المواطنين، المُجبرين سواء على استلام حوالاتهم المالية بأسعار السوق الموازي البخسة المعلنة عبر بعض الصفحات، وغالباً بأقل من ذلك في كثير من الأحيان، أو على بيع مدّخراتهم بسعر منخفض.

وفي ظل غياب آليات ذكية وشفافة ومستقطبة من قبل المركزي تعود العملة الصعبة المسحوبة من جيوب الناس إلى التسرب للسوق الموازية عبر شبكات كبار السماسرة والمضاربين ولمصلحتهم.

فاستمرار هذه السياسات تعكس استغلالاً لانهيار الدولة، وتحويل الأزمة إلى مصدر للثراء. فالتفاوت في سعر الصرف بهذا الشكل يحول المواطن إلى «ضحية» دائمة، والأسر تدفع «ضريبة خفيّة» للسوق الموازي وللنخب المتحكمة بها، مما يزيد من تركيز الثروة في أيدي قلة، بينما تُدفع قطاعات أوسع من السوريين– المفقرين أصلاً– إلى تحت تحت خط الفقر!

G5 في سورية بين وعود المستقبل وواقع البنية التحتية المتعثّر

أعلنت شركة «سيريتل» بالتعاون مع شبكة «سورية المستقبل ««FSN» عن إطلاق تجربة تقنية الجيل الخامس «5G» لأول مرة في دمشق، ضمن فعاليات المؤتمر الإقليمي الأول للذكاء الاصطناعي.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوة تبدو واعدة وتبعث على التفاؤل حيال دخول سورية عصر الاتصالات الحديثة، إلا أن التجربة تظل في نطاق الاستعراض الإعلامي أكثر مما هي خطوة عملية ذات تأثير مباشر على الواقع.

ففي الوقت الذي يشير فيه المسؤولون إلى أن هذه التقنية ستشكل قفزة نوعية في دعم التطبيقات الذكية وتسهيل نقل البيانات، يعاني معظم السوريين حتى اللحظة من ضعف في شبكات الجيل الرابع «4G»، التي لم تتمكن الشركة من تقديمها بكفاءة مقبولة.

وقد اشتكى الكثير من المستخدمين من تراجع جودة الاتصال، وانخفاض السرعات، وارتفاع التكلفة دون مقابل فعلي في الأداء، ما يشير إلى فجوة واضحة بين الإعلان الرسمي والواقع اليومي.

تجربة الجيل الخامس تحتاج إلى بنية تحتية متطورة تتطلب تجهيزات باهظة الثمن وتحديثاً واسعاً للشبكات، وهو ما يصعب توفره في ظل التحديات الاقتصادية والتقنية التي تمر بها البلاد. فالمستخدم العادي ما زال يعاني للحصول على اتصال مستقر عبر 4G و3G، فكيف يمكن الانتقال إلى مرحلة أكثر تطوراً دون معالجة الأساسيات؟

الإعلان المشترك بين سيريتل و FSN، وإن كان يحمل نوايا طموحة، فإنه لا يعدو كونه اختباراً تجريبياً في مؤتمر محدود النطاق، وقد لا يتعدى كونه واجهة دعائية لتحسين الصورة العامة للشركة بعد سنوات من الانتقادات. كما أن غياب الشفافية حول خطط التطبيق الفعلي، ومدى شمول التجربة، يترك تساؤلات حول مدى جدية هذه الخطوة على أرض الواقع.

إن بناء شبكة 5G في سورية لا يتطلب التعاون بين الشركات الخاصة فقط، بل يستدعي إرادة سياسية واضحة، واستثمارات ضخمة، وإصلاحات جوهرية في بيئة الاتصالات. وحتى يتحقق ذلك، يبقى الحديث عن الجيل الخامس أقرب إلى حلم مؤجل، في بلد لا يزال يطمح أولاً في الوصول إلى إنترنت مستقر، وسرعات عادلة، وأسعار تناسب الدخل.

واختصاراً، يمكن القول إن إعلان تجربة 5G يعتبر خطوة رمزية ذات أبعاد إعلامية أكثر من كونها مشروعاً تنفيذياً فعلياً، ما لم يتبعها تحرك حقيقي لإصلاح البنية التحتية وتقديم خدمة تليق بالمواطن السوري في عالم أصبح فيه الاتصال أداة أساسية للحياة.

أساسيّات الفهم العلمي للأزمة الرأسمالية «3- رأس المال الوهمي»

يلعب القطاع المالي «وخاصةً حجم وحركة الائتمان/الدِّيون» دوراً في الأزمة الرأسمالية. فيُعد نمو الائتمان والمضاربة بالأسهم والسندات وغيرها من أشكال الأصول النقدية، أو «رأس المال الوهمي»، أحد العوامل المُعاكسة للاتجاه الهبوطي في ربحية الرأسماليين الذين يُحوِّلون استثماراتهم إلى المجال المالي الأكثر ربحية «الأَموَلة». ولكنه يخلق مشكلة في الاقتصاد ككل، لأنّ تنامي الأموَلة والمضاربة يضخّم الفقاعة المالية ويضعِف قطّاعات «الإنتاج الحقيقي» التي هي وحدها ما يُؤمِّنُ القيمة الزائدة عندما يُطالبُ التَّمويل بأرباحِ حقيقية مقابِل أرباحِه الورقية.

■ إعداد وتعريب: د. أسامة دليقان*

يرى مايكل روبرتس أنّ على الباحث في النظرية الماركسية للأزمة الرأسمالية، وخاصة في ارتباطها بقانون ميل معدّل الربح للانخفاض، أنْ يميّز بين ثلاثة أنماط «زمنيّة» للقيمة: القيمة الموجودة سابقاً «س»، والقيمة المنتجة الجديدة «ج»، والقيمة المستقبلية المتوقّعة «م».

وفي نظرية ماركس، يتوافق مفهوم رأس المال الثابت «c» مع القيمة الموجودة سابقاً «س»، في حين أن رأس المال المتغير «v» والقيمة الزائدة «m» يتحدد مقدارهما النسبي من خلال الصراع الطبقي. أمّا مفهوم القيمة المُستقبلية «م» فمع أنّ ماركس لم يطوِّره كثيراً، لكنه مُضمَر في مناقشات ماركس لنظام الائتمان و«رأس المال الوهمي».

الهروب من انخفاض الربحية عبر الأَمْوَلة

إنّ ما وصفه ماركس برأس المال الوهمي **fictitious capital** «الفصل 30 من المجلد الثالث لرأس المال»، هو رأس المال النقدي المُقدَّم مقابل سندات ملكية رأس المال الإنتاجي وغير الإنتاجي، أي الأسهم والسندات والمشتقّات المالية، وما إلى ذلك، وسمّي وهمياً للسبب الآتي: لأن سعره يفقد ارتباطه بالقيمة والربحية في الإنتاج الرأسمالي. وهذا يؤدي في النهاية إلى انفجار فقاعة الائتمان، حيث تستند أسعار هذه الأصول إلى المضاربة على عوائد مستقبلية على الاستثمار في الأصول الحقيقية والمالية، لكن تحقيق هذه العوائد يعتمد في نهاية المطاف على خلق قيمة جديدة في القطاع الرأسمالي الإنتاجي «الحقيقي»، أيْ أنّ رأس المال الوهمي ينطوي على المراهنة على قيمة افتراضية لم تُنتَج بعد، وقد لا تُنتج أبداً.

وبما أنّ الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد نقوديّ وفقاً لماركس، فإنّ الائتمان «الدَّين» يُشكّل عنصراً أساسياً فيه. ويوجد رأس المال إمّا في صورة سيولة «نقداً» أو في صورة ملموسة كوسائل ومواد إنتاج أو سلع. وفي التداول العام لرأس المال والسلع، يحل الائتمان بجميع أشكاله محل النقد بشكل متزايد. وكتب ماركس أنّ «رأس المال الوهمي» نوعٌ من الثروة الوهمية التي تُمثل جزءاً مهمّاً من ثروة الأفراد، ليس هذا فحسب بل وتُمثّل كذلك نسبة كبيرة من رأس مال المصرفيّين. بالنسبة لماركس، تُعتبر الأدوات المالية – الائتمان وحقوق الملكية – حقوقاً في القيمة الحالية/الجديدة «ج» أو المستقبلية «م» لرأس المال: «الورقة المالية بمثابة سند ملكية يُمثل رأس المال، بينما تُمثل أسهم السكك الحديدية والمناجم وشركات الملاحة وما شابهها رأس المال الفعلي».

السيولة العالمية مقياسٌ لرأس المال الوهمي، وقد ارتفعت من 150% من الناتج الإجمالي العالمي عام 1990 إلى 350% عام 2011. وقبل انهيار عام 2008، كان تجاوزَ ائتمان القطاع الخاص الأمريكي 300% من الناتج المحلي الإجمالي، إذا احتسبت ديون القطاع المالي.

كيف تتشكّل الفقاعات؟

انخفاضُ معدل الربح يشجِّعُ المضاربةَ، لأنّ الرأسماليين ما عادوا يستطيعون تحقيق ربح كاف من إنتاج السلع، فيحاولون جني الأموال عبرً المراهنة في سوق الأسهم أو شراء مشتقّات مالية متنوعة. وتتشكل الفقاعات كما يلي: يبدأ الرأسماليون بشراء هذه الأسهم والأصول في الوقت نفسه تقريباً، مما يرفع أسعارها، فيصبح شراؤها مغرياً للجميع، وهذه بداية الفقاعات، التي شهدها تاريخ الرأسمالية مراراً وتكراراً منذ أزمة «جنون التوليب» في القرن 17، عندما حدثت فقاعةٌ اقتصادية كبيرة «بين عامَي 1635 و1637» من تزايد الطلب الترفيّ على بَصَلات أنواع نادرة من زهرة التوليب في هولندا، فحلَّقَتْ أسعارها لمستويات خيالية بسبب المضارَبة قبل أن تنهار فجأة.

وبالمثل، حدثت مضاربة في سوق الإسكان الأمريكي عامَي 2008–2009، وأتيح للعمّال خيار الاقتراض «الرهون العقارية» والإنفاق أكثر بكثير مما يكسبون «أكثر ممّا حدده الرأسماليون كرأس مال متغيِّر»، ولكن عاجلاً أم آجلاً، تنفجر هذه الفَقاعات عندما يتبيَّنُ للمستثمرين أنّ الأصول «سندات الرهن العقاري» لا تساوي ما يدفعونه مقابلها أو عندما يتعذّر سداد الرهون.

وهكذا فإنّ الأزمات تسبقها دائماً موجة من التفاؤل الخادع في الأسواق المالية، حيث توجد وفرة هائلة من رأس المال القابل للإقراض خلال فترات الازدهار، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. وقد استنتج ماركس أنّ «حركة رأس المال النقدي «كما تتجلّى في الفائدة» هي نقيض رأس المال الإنتاجي»، وأصرّ على أنّ «اللحظة الحاسمة تكمن في حركة رأس المال الإنتاجي».

تفسير ماركسيّ لرسوم ترامب الجمركية

ذكر ماركس الاتجاهات الآتية لمعاكسة قانون انخفاض الربحية: 1– تكثيف استغلال العمّال مما يرفع معدل القيمة الزائدة. 2– التبخيس النسبي لعناصر رأس المال الثابت ممّا يخفّض التركيب العضوي لرأس المال. 3– تخفيض معدل الأجور إلى ما دون القيمة الطبيعية لقوة العمل ممّا يرفع معدل القيمة الزائدة. 4– أرباح التجارة الخارجية العائدة لصالح الاقتصاد الوطني. 5– الاستثمار في أسواق الأسهم والسندات لتحقيق مكاسب مالية «أرباح مِن رأس المال الوهمي».

وأشار مقالٌ للكاتب ديمتري بوجيداييف «بتاريخ 13 نيسان 2025» إلى أنّ «انسحاب رأس المال وراء حواجز جمركية» يُعَدُّ من آليات إدارة أزمة انخفاض معدل الربح أيضاً. فأوضَحَ الآتي:

من منظور ماركسي، لعبت الحمائية دوراً تاريخياً في التطور الرأسمالي عندما كانت التعريفات الجمركية أدوات للتراكم الأوّلي والانطلاق الصناعي، إلّا أنّها كانت انتقائية ومؤقتة ومصمَّمة لحماية الصناعات الناشئة لتصبح تنافُسيّةً عالمياً.

على النقيض من ذلك، يفتقر استخدام ترامب للتعريفات الجمركية إلى أيّ مبرِّر تنموي. فهي غير موجَّهة نحو القطاعات الاستراتيجية، ولا ترتبط بالاستثمارات في الابتكار أو البنية التحتية. لم تعدْ الولايات المتحدة تملك القدرة ولا الرغبة في الإنتاج؛ فقطاع التصنيع الأمريكي يشهد انخفاضاً في التوظيف منذ ستينيّات القرن الماضي، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض الربحية والنزوح التكنولوجي للعمالة، وليس إلى تحرير التجارة. فحتى لو زادت الصادرات بما يكفي لسد العجز التجاري، وهو أمر مستبعد للغاية، فلن يرفع ذلك من نسبة العمّال الصناعيين في الولايات المتحدة سوى بمقدار متواضع «8% أو 9%».

المُتَنَفَّس الذي قد تخلقه تعريفات ترامب الجمركية لن يُنعش الإنتاج الحقيقي الأمريكي بل سيدعم تداول رأس المال الوهمي

إذا أراد ترامب حقاً استعادة القاعدة الصناعية سيحتاج استثمارات ضخمة. لكن الشركات الأمريكية، باستثناء «السبع الكبرى» التكنولوجيّة، تواجه بالفعل انخفاضاً في الربحيّة، ومن غير المرجّح أن تضخّ استثمارات جديدة – ربّما باستثناء الإنتاج العسكري المموَّل بعقود حكومية. في هذا السياق، ليست التعريفات الجمركية أداةً للتجديد، بل أحد أعراض عَجز المنظومة الرأسمالية العالمية. وهكذا لا تعكس الحمائية اليوم مجرَّد شعبوية غير متماسكة، بل محاولَةً لإدارة أزمة نظام عالمي لم يعد يُحقّق عوائد موثوقة لرأس المال.

في جذور هذه الأزمة، يكمن ما اكتشفه كارل ماركس بأنه ميل معدل الربح إلى الانخفاض. فمع زيادة استثمار الرأسماليين في الآلات والتكنولوجيا «رأس المال الثابت» وانخفاض استثمارهم نسبياً في العمالة «رأس المال المتغير»، ينخفض معدل الربح الإجمالي – حتى لو استمر حجم الربح في النمو مؤقتاً. تؤكّد الدراسات التجريبية التي أجراها مايكل روبرتس هذا الاتجاه في الاقتصاد الأمريكي. يُظهر تحليله انخفاضاً بنسبة 27% في معدل ربح الشركات غير المالية بين عامَي 1945 و2021، مع انخفاضات ملحوظة خلال فترات ارتفاع الاستثمار في رأس المال الثابت. هذا يُثبت صحة رؤية ماركس: السعي الرأسمالي لزيادة الإنتاجية يُقوّض الربحية في نهاية المطاف.

ولمواجهة هذه النزعة، يلجأ رأس المال إلى استراتيجيات مُختلفة: تكثيف استغلال العمالة، ونقل الإنتاج إلى أسواق عمل أرخص، والاستثمار في الابتكار التكنولوجي، وتضخيم فقاعات الأصول، والتراجع خلف حواجز حمائيّة.

تُمثّل رسوم ترامب الجمركية هذا التراجع. فرفع تكلفة السلع الأجنبية تخلق مساحة لحماية رأس المال الأمريكي من المُنافسين الأكثر إنتاجية أو الأقل تكلفة. كما تُسهم الرسوم الجمركية في إلقاء عبء الأزمة على رؤوس الأموال المُنافِسة – وعلى رأسها الصين والاتحاد الأوروبي – على أمل استعادة المُنتِجين الأمريكيين لبعض التنافسية التي خسروها في عصر العولَمة المُفرطة. ليس الهدف هو «القومية الاقتصادية» في حدّ ذاتها، بل استعادة الربحيّة مؤقتاً إذا استطاعوا؛ ومع ذلك، فإنّ هذه الإجراءات لا تَحلّ التناقضات الكامنة وراء التراكم وأزمة الربحية؛ بل تُعيد توزيع آثارِها فحسْب. وفي غياب سياسة صناعية شاملة، فإنّ مساحة التنفُّس التي تخلقها التعريفات الجمركية لا تُستَخدم لإنعاش الإنتاج، بل لدعم تداول رأس المال الوهمي.

■ * مصادر
: كتابان لروبرتس وكارشيدي: «الرأسمالية في القرن 21»، 2022. و«العالم في أزمة، تحليل عالَمي لقانون ماركس في الربحيّة»، 2018. ومقال ديمتري بوجيداييف عن الرسوم الجمركية «تحليل ماركسي للحمائية والأزمة الرأسمالية العالَمية»، 13–4–2025.

سقوط «رأس الحربة» في البحرية الأمريكية

فرضت الهجمات المتكررة لجماعة أنصار الله في اليمن على البحرية الأمريكية الموجودة في المنطقة- وتحديداً حاملات الطائرات- واقعاً جديداً لا يمكن إغفاله بالنسبة لقوّة محيطية، مثل: الولايات المتحدة، وخصوصاً أن حاملات الطائرات كانت العمود الفقري للبحرية الأمريكية وتحولت إلى مراكز قيادة بإمكانيات جبارة، قادرة على نقل وتحريك أسطول جوي متطور مدعم بأنواع مختلفة من الدفاعات.

■ علاء أبوفرّاج

مكّنت حاملات الطائرات البحرية الولايات المتحدة فرض سيطرة لعقود على المحيطات الأساسية، وكانت ذراع الجيش الضارب حول العالم، وتحوّلت إلى ركن أساسي في معظم العمليات الحربية الأمريكية، إلى تلك الدرجة التي لا يمكن الحديث عن سيطرة أمريكية حول العالم دون هذه الحاملات، إذ اعتمدت البحرية على 11 حاملة طائرات نووية في مقابل 10 حاملات موزّعة على بقية دول العالم، والتي تعتبر أقل تطوراً من نظيراتها الأمريكية.

اختبار في إحداثيات جديدة

لم تتعرض الحاملات الأمريكية إلى أي ضرر حقيقي طوال 80 عاماً مضت، ورغم تكاليف بنائها الباهظة وتكاليف تشغيلها والأبحاث لتطويرها، ظل التوجه الأمريكي منصباً على اعتمادها، حتى أن أحدثها «جيرالد فورد» التي دخلت الخدمة في 2017 كلّفت الميزانية الأمريكية 13 مليار دولار بالإضافة إلى 4,7 مليارات دولار للبحث العلمي والتطوير، ويستغرق بناء النسخة الواحدة منها 10 سنوات!

لكن تصريحات صادمة لوزير الدفاع الأميركي بيت هيغسيث قال فيها: إن «15 صاروخ فرط صوتي بإمكانها إغراق 10 حاملات طائرات في 20 دقيقة» عكست مخاوف كبرى من قدرات الخصوم المفترضين المتنامية للتعامل مع «العمالقة العائمة» وخصوصاً أن الولايات المتحدة لم تطور بعد أي دفاعات فعّالة للتعامل مع الصواريخ الفرط الصوتية، التي باتت جزءاً من العتاد الروسي والصيني والإيراني.

وبدأ الاضطراب في صفوف قوات البحرية الأمريكية منذ أثبت الحوثيون قدراتهم في توجيه عدد كبير من الضربات الموجعة إلى الحاملات التي استخدمتها واشنطن في حربها على اليمن، وأشارت التقارير أن «أنصار الله» نفّذوا في شهر واحد 5 هجمات على «هاري ترومان» مما أجبرها على الانسحاب لمواقع آمنة قللت من قدرتها على أداء دورها في القتال، كما وجّهوا ضربات إلى حاملات «أبراهام لينكولن» و«إيزنهور» أدّت حسب اعتراف الولايات المتحدة لخسارة طائرتين واحدة من طراز «إف 18» بتكلفة 60 مليون دولار، والثانية من طراز «إف/إيه-18 سوبر هورنت» بتكلفة تفوق الأولى، كما أن الولايات المتحدة لم تعلن عن حجم الأضرار التي لحقت بالحاملات المستهدفة، فهي وإن لم تغرق، لكنها خرجت من الخدمة مؤقتاً وتحتاج إلى صيانة لتستمر بأداء مهامها، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بأن الحوثيين قادرون على توجيه ضربات مشابهة باستخدام أسلحة بسيطة، مثل: الصواريخ المجنّحة، والطائرات، والقوارب المسيّرة التي تستغل نقطة الضعف الأكبر التي تعاني منها حاملات الطائرات، وهي ضعف قدرتها على المناورة السريعة، فواحدة من الطائرات التي خسرتها الولايات المتحدة سقطت في الماء أثناء مناورة خطرة لتجنب صواريخ الحوثيين.

هناك خصوم أخطر!

نجاح الحوثيين في إلحاق أضرار في حاملتي طائرات خلال مدّة زمنية قصيرة، وبأسلحة بسيطة يشكّل تهديداً حقيقياً، أما المشكلة الأكبر هي أن هناك خصوماً لواشنطن يملكون أسلحة أكثر تتطوراً، مثل: روسيا والصين وإيران، إذ أدركت هذه الدول أن أي مواجهة مع الولايات المتحدة ستفرض عليهم التعامل مع حاملات الطائرات الأمريكية، وما تحويه من أسراب متطورة من الطائرات الحربية، وطوّروا لذلك استراتيجية حربية وهي «سياسة المناطق المحظورة» التي تعتمد على توجيه ضربات للحاملات أثناء المعركة، ومنعها من الاقتراب من مناطق القتال، ما يعني تعطيل إسهامها الأساسي في القيادة والقتال، واعتمدت روسيا والصين على تخصيص ميزانيات محدودة لحاملات الطائرات، حتى أن روسيا تمتلك حاملة طائرات وحيدة في الخدمة تعد متخلفة عمّا تملكه الولايات المتحدة لكنهم في المقابل استثمروا بأسلحة قادرة على شل حركة هذه الحاملات وإخراجها من الخدمة أو حتى إغراقها، ففي محاكاة نفذها الجيش الصيني بشكل إلكتروني احتاجت القوات الصينية للاستعانة بثلاثة أقمار اصطناعية وصواريخ فرط صوتية لتنجح في إغراق جيرالد فورد «درّة التاج» في البحرية الأمريكية.

إن تهديداً بهذا الحجم لرأس الحربة في البحرية الأمريكية ليس مجرّد تفصيل ثانوي، بل هو واقع جديد يبرهن أن الاستراتيجية الأمريكية في الصناعات العسكرية يجب استبدالها والتوجه إلى أنماط مختلفة من الأسلحة تكون أقل تكلفة، ولا تحتاج زمناً طويلاً لإنتاجها، لكن طرح هذه المسألة الآن يبدو أقرب للخيال، فالمواجهة مشتعلة، ولن يكون بإمكان الولايات المتحدة أن تنتظر سنوات لإنجاز المهمة الوجودية هذه،إذ إن قدرة الخصوم المحتملين للولايات المتحدة باتت تتفوق على مثيلتها في الجيش الأمريكي، ما يعني فرض منطق أقل عدائية من الولايات المتحدة تجاه روسيا والصين، والبحث عن سبل أخرى غير المواجهة العسكرية المباشرة، وهو ما كانت تعتمده واشنطن منذ عقود، لكن حروب الوكالة والحروب الصغيرة لم تنجح في لجم تطور المنافسين.

قضايا الشرق

هل تتوقف حرب غزّة الآن؟

لم يكن للحرب «الإسرائيلية» على قطاع غزّة أن تستمر لولا الدعم الأمريكي، بل إن هذه الحرب بدت مخرجاً للولايات المتحدة المأزومة، التي سعت بشكل حثيث لاستخدامها كصاعق تفجير للمنطقةً برمتهاً، وكانت الأهداف العسكرية المعلنة مجرّد غطاء أمام الهدف الأكبر، وهو الفوضى.

تسود المنطقة اليوم حالة من الترقب مع إعلان الرئيس الأمريكي عن خطة جديدة بخصوص غزّة، تهدف للوصول إلى وقف إطلاق للنار كجزء من خطة شاملة، ما يجري تداوله حتى اللحظة يركز على انسحاب «إسرائيلي» من القطاع، ووقف الحرب 70 يوماً كمرحلة أولية، مع تسليم للرهائن، وإطلاق سراح معتقلين فلسطينيين، وذكرت تقارير أن مستقبل القطاع بحسب الطرح الأمريكي يمكن أن يكون بيد إدارة «تكنوقراط» حتى أن بعض التقارير لم تستبعد مشاركة حماس في هذه الإدارة «في حال أسقطت سلاحها» وهو ما لا يتسق على الإطلاق مع توجّهات المقاومة الفلسطينية المسلحة.

بعيداً عن التكهنات والتقارير التي يجري تداولها، يبدو أن الرئيس ترامب يفكر حقاً بطرح يهدف لخفض التصعيد، وهو بحد ذاته مؤشر جديد على فشل المساعي الأمريكية طوال مدّة الحرب الدموية، بل إن واشنطن ترى أن استمرار الحرب بهذا الشكل أصبح عقبة أساسية أمام الاستدارة الأمريكية في المنطقة، التي تفرض على الإدارة الحالية تقديم «تنازلات» أو مؤشرات على حسن النوايا قبل الجولة المرتقبة في منطقة الشرق الأوسط، حتى وإن كانت مضطرة للجم العدوانية الصهيونية، والضغط على حكومة نتنياهو، أو حتى العمل على إسقاطها.

فدول الإقليم الأساسية كانت ترى نفسها مستهدفة من استمرار الحرب، وتدرك أيضاً أن الولايات المتحدة قادرة على وقفها، وربما كان وقف الحرب واحداً من الشروط الأساسية لبحث الملفات الأخرى في المنطقة. وإن كان الحديث عن مبادرات لهدنة، أو وقف الحرب في غزّة بات مكروراً إلا أننا اليوم نشهد معطيات جديدة في السلوك والوزن الأمريكي.

ففي اليمن، أعلن ترامب من جانب واحد عن وقف لإطلاق النار، وأعلن أن هذا القرار مرهون بوقف هجمات الحوثيين، لكن «أنصار الله» اعتبروا القرار الأمريكي انتصاراً لهم، لا بل أعلنوا أنّهم مستمرون في «استمرار استهداف السفن [الإسرائيلية] خارج نطاق الاتفاق» ما يشير إلى أن الرئيس الأمريكي تراجع عن القرار العسكري، دون أن يحقق الغرض الأساسي الضمني، وهو «حماية إسرائيل» ما يضع الأخيرة تحت ضغط شديد، ويحرمها من قدراتها على المماطلة في إيقاف الحرب!

ما يجري في اليمن، واستئناف المفاوضات على الملف النووي الإيراني، هو تراجع أمريكي جديد، وتأكيد على أن الوزن الأمريكي يتغير بسرعة كبيرة.

عيد النصر.. عيد لجميع ضحايا الفاشية

في الساعة 11:00 ليلاً في الثامن من أيار 1945 أعلن الاستسلام غير المشروط لألمانيا النازية، ومعه نهاية الحرب العالمية الثانية! وذلك بعد موت 60 مليون إنسان، أي ما يعادل 2,5% من سكان الأرض وقتئذ!

■ ديما النجار

تأتي هذا العام الذكرى الثمانون لعيد النصر على ألمانيا النازية وحلفائها، والعالم أقرب من أي وقت مضى لاستعار أوار حرب عالمية ثالثة. بل إن الحروب بالوكالة المنتشرة في العالم باتت بمجموعها تشبه حرباً عالميةً تنفذها قوى فاشية متنوعة الغطاء الإيديولوجي، وتخدم مصالح القوى الإمبريالية الكبرى، في خضم أزمة اقتصادية عالمية تزداد وطأتها يوماً بعد يوم. في المقابل، تسعى دول الجنوب الصاعدة، وفي مقدمتها مجموعة «بريكس K، إلى الانفكاك من هيمنة النظام العالمي القديم، عبر بناء بدائل اقتصادية ومشاريع تنموية، قد تشكّل قاعدة لتوحيد الشعوب على أساس التقدم والتنمية. لكن الغرب، في تراجعه، لجأ خلال السنوات الأخيرة إلى استراتيجية تقوم على حروب الاستنزاف والصراعات المدمّرة، تحت شعار: «إما الهيمنة الغربية، أو الخراب».

رسائل روسيا والدول الصديقة في عيد النصر

احتفلت روسيا في 9 أيار الفائت بعيد النصر بعرض عسكري مهيب ضم 11500 جندي من وحدات من الجيش الروسي، إلى جانب وحدات عسكرية من دول صديقة، كالصين وفيتنام ومصر وغيرها. حضر الحفل 25 رئيس دولة من دول الجنوب العالمي من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في مشهد يبدو فيه الغرب الذي فرض عقوبات غير مسبوقة تاريخياً على روسيا بهدف عزلها، هو المعزول. أوروبياً، كان من اللافت حضور كل من رئيس وزراء سلوفاكيا روبرت فيكو، ورئيس صربيا ألكسندر فوسيتش، على الرغم من التحذير شديد اللهجة من الاتحاد الأوروبي من هذه الخطوة، خاصة أن اجتماعاً آخر لقادة أوروبيين كان قد أعد على التوازي في كييف لمطالبة روسيا بهدنة ثلاثين يوماً في أوكرانيا. بلغت التوترات الأوروبية حدّ إغلاق ليتوانيا ولاتفيا مجالهما الجوي أمام طائرة الرئيس السلوفاكي، الذي غير مسار رحلته ليصل موسكو عبر المجر. كما تقرر أن يقوم أنطونيو كوستا، رئيس المجلس الأوروبي، بزيارة العاصمة الصربية يوم الاثنين حاملاً رسائل التأنيب، أو عقوبات ما بحسب الغارديان. أما في موسكو، وفي الحفل الختامي عند قبر الجندي المجهول، كان من الملاحظ أن البروتوكول الروسي وضع رئيس الوزراء السلوفاكي فيكو في مكان بارز بالقرب من بوتين، في إشارة إلى أن روسيا لم تفقد أوروبا أيضاً من طيف حلفائها.

ألقى بوتين خطابه وفي ظهره نرى الحليف الأقوى، الرئيس الصيني شي جين بينغ، الذي تابع العرض العسكري من مكان شرف بجوار بوتين. كانت النقطة المحورية في خطاب بوتين هي الدعوة إلى الوحدة الوطنية، كما شكر أعضاء جمهوريات الاتحاد السوفيتي الشرقية والجنوبية السابقة على نضالهم المشترك، وقال: إن التاريخ العالمي سيتذكرهم إلى الأبد جميعاً، من الأرمن إلى الطاجيك. وقال: «نقدر بشدة مساهمة جنود الحلفاء، ومقاتلي المقاومة، وشعب الصين العظيم، وكل من ناضل من أجل مستقبل سلمي».

قبيل يوم النصر، أعلنت موسكو عن هدنة لمدة ثلاثة أيام مع أوكرانيا، الأمر الذي رفضته كييف، إذ أن مطلبها كان 30 يوم هدنة، وفي اجتماع قادة بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وبولندا في كييف وجهوا رسالة بمباركة ترامب، تطلب من بوتين بالقبول غير المشروط بالهدنة قبل يوم الاثنين 12 أيار القادم، أو مواجهة تصعيد في العقوبات، وتوريد الأسلحة لكييف. في مؤتمر صحفي بعد الاحتفالات، عرض بوتين بديلاً عن ذلك، وهو عودة المفاوضات المباشرة مع كييف التي أفشلها سابقاً القادة الأوروبيين في إسطنبول، طالباً ذلك من الرئيس التركي أردوغان. فيما يبدو أنه ملامح لدفن الطموحات الترامبية بالتقرب من روسيا عبر أخذ دور الوسيط فيما يتعلق بأوكرانيا وإعطائها مكاسب في أوكرانيا مقابل إبعادها عن الصين.

إن عيد النصر على الفاشية عام 1945 دعم حصولنا على عيد الجلاء من المستعمر الفرنسي سنة 1946 فقد ساهم انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في تعزيز حركات التحرر الوطني على مستوى العالم بما في ذلك سورية

شهية ألمانية مفتوحة على الحرب من جديد!

تم إحياء ذكرى «يوم النصر في أوروبا» في كل من باريس ولندن. كذلك في برلين شارك المستشار الألماني فريدريش ميرتس بمراسم يوم النصر مع مجموعة من أعضاء حزبه وحكومته. في كلمة الرئيس الألماني فرانك والتر شتاينماير في البوندستاغ، كرر الحجة القائلة بأن ألمانيا مضطرة إلى التعامل مع «اضطرابات تاريخية تحدث في الشرق والغرب» مبرراً توجيهه الحكومة للإنفاق على التسلح كأولوية. كما دعا إلى أن تصبح ألمانيا «بقواتها المسلحة وبنيتها التحتية العمود الفقري للدفاع التقليدي في أوروبا». وفي كلمته في بروكسل، بدأ كلامه بكذبة أن: «بوتين أعاد الحرب إلى هذه القارة». وكأن العدوان التي شنه حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا عام 1999، وانفصال كوسوفو لم يحدثا أبداً. فشتاينماير بالذات كان مسؤولاً وقتئذ في الأجهزة الاستخباراتية في المستشارية الألمانية، وله دور في هذه الحرب. لم يكرّس البرلمان الألماني في يوم 8 أيار ولو كلمة واحدة للمصالحة مع روسيا، بل كان الحديث فقط عن «السلام الناتج عن النصر».

لم تغير ألمانيا كثيراً في شعاراتها بين الحربين العالميتين، فالشعار في عام 1914 كان: صد الاستبداد الروسي، أما في عام 1941: صد الخطر البلشفي. واليوم: صد طموحات بوتين. يعلم الرئيس الألماني الحالي تماماً، كيف أعدت طبخة السم لحرب الناتو في أوكرانيا، فقد كان وزيراً للخارجية الألمانية عام 2014 عندما انطلقت أحداث ساحة ميدان في كييف، وكان داعماً أساسياً للانقلاب الذي حدث في أوكرانيا، ومكّن جماعات باندیرا * الفاشيين من السلطة في أوكرانيا.

وعلى الصعيد الديمقراطي، تعمل الحكومة الألمانية على قمع أي خطاب مخالف لها فيما يخص عيد النصر. فهذا العام، منعت المجموعات اليسارية وقوى السلم- أثناء زيارتها للنصب التذكاري للجندي السوفييتي وبقرار من المحكمة- من رفع أي شعار يمت للمحررين السوفييت. كذلك مُنع توزيع الصحيفة المعادية للفاشية اليونغه فلت، لأن غلافها احتوى على علم الاتحاد السوفييتي. بينما رفعت أعلام أوكرانيا والناتو ولافتات تشتم بوتين عند نصب الجندي السوفييتي. يبدو أن ثمة محاولة لإعادة كتابة التاريخ تتضمن إنكار دماء 80000 جندي سوفيتي قتلوا في معارك تحرير برلين وحدها.

لماذا يعنينا عيد النصر كسوريين؟

إن عيد النصر على الفاشية عام 1945 دعم حصولنا على عيد الجلاء من المستعمر الفرنسي سنة 1946. فقد ساهم انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في تعزيز حركات التحرر الوطني على مستوى العالم، بما في ذلك سورية. وتوضّح بعدها ميزان القوى الدولي، فقد أضعف هذا الانتصار القوى الاستعمارية التقليدية، مثل: فرنسا وبريطانيا، في حين برز الاتحاد السوفييتي كمنتصر رئيسي، ما أتاح فرصة لسورية للتقدم نحو الاستقلال. كما تأسست الأمم المتحدة عام 1945 وأصبحت مبادئ التحرر من الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، جزءاً من ميثاقها. وبذلك تمكن شعبنا السوري من تتويج نضاله ضد المستعمر الفرنسي والثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش، وما تلاها من حراك سياسي بالاستقلال. فدعي مندوب سورية، فارس الخوري، لطرح قضية انسحاب القوات الفرنسية من البلاد بدعم من مندوب الاتحاد السوفييتي آنذاك وتحررت سورية في نيسان 1946.

اليوم، تعيش معظم بلدان الجنوب العالمي حالة من الاستعمار الحديث، في عالم كان أحادي القطب، وتسعى للانفكاك والتحرر، ولا يبدو أن التوازن الدولي يسير لصالح الدول ذات الجينات الاستعمارية. اليوم خلاص الشعوب بإيقاف القوى الفاشية ومشعلي الحروب قبل أن يضرموها.

■ * باندیرا: قومي فاشي قاد مجموعات اوركرانية تعاونت مع الجيش النازي الألماني في الحرب العالمية الثانية وقاموا بمجازر اتجاه اليهود والبولونيين.

الملف الأوكراني يدخل فصلاً جديداً: «المحادثات المباشرة» باتت على الطاولة

تتعرض كييف ومعها حلفائها الأوروبيين لضغوط كبيرة خلال الفترة الأخيرة، مع تقدم موسكو العسكري والسياسي، وتهديد واشنطن المستمر بالانسحاب نهائياً من الملف الأوكراني في حال لم يتم التوصل لتسوية به.

■ يزن بوظو

تدل كل المؤشرات منذ حين، أن الملف الأوكراني بات بمراحله الأخيرة، رغم بطء التقدم الملموس فيه، كنتيجة لكل محاولات العرقلة والتجميد التي يفتعلها المتشددون الغربيون، ومؤخراً، بعدما أعلنت موسكو تحرير كورسك وتوسيع عملياتها داخل أوكرانيا، والضغط الأمريكي لإنهاء النزاع أو الانسحاب منه، وغيرها من الأمور، اضطر الغربيون، بعد زيارة قادة من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وبولندا إلى كييف، لتقديم تنازل شكلي مضمونه شراء الوقت والمماطلة مجدداً، كان عنوانه مقترح لوقف إطلاق نار شامل لمدة 30 يوماً بدءاً من 12 أيار، أو سيفرضون على روسيا عقوبات جديدة قاسية!

إلا أن موسكو ردت بخطوتين، الأولى: التأكيد على أن هذه المبادرة تشكل تطوراً مهماً، إلا أن محاولات الضغط على روسيا بلا جدوى، ورفضت المقترح، والثانية والأهم: اقتراحها بعقد محادثات سلام مباشرة في إسطنبول في 15 أيار، دون شروط مسبقة، وبهدف تحقيق سلام دائم عبر معالجة القضايا الجوهرية والأساسية التي أدت لإطلاق العملية العسكرية الروسية الخاصة.

إلا أن الغربيين يدفعون بالاتجاه المعاكس، حيث أبدى زيلينسكي استعداده للقاء الروس، إلا أنه وضع مسألة قبول روسيا لوقف إطلاق النار المقترح كشرط مسبق لهذا الأمر، بينما دعمه الأوروبيون، وخاصة الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، بانتقاد مقترح المحادثات، معتبرين إياها محاولة لشراء الوقت، وهو العبث والتشويش الدائم الذي يفتعله الغربيون لإطالة أمد النزاع.. فكيف يمكن لمحادثات مباشرة أن تكون شراءً للوقت، بينما تجميد لـ 30 يوماً حالاً؟

بالنسبة لموسكو، وقف إطلاق نار شامل غير مرتبط باتفاقات عملية بهذا الشكل، لا يؤمن شيئاً لها، بينما يؤمن كل شيء بالنسبة لكييف وحلفائها للتحضير لتصعيد جديد، والخطى الصحيحة بسيطة وواضحة، فمن الممكن التوصل لوقف إطلاق نار «دائم» وليس مؤقتاً كما هو مقترح، وصولاً للسلام، إذا ما عقدت المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة، وتم التوصل لتوافقات، ويكون بالتالي وقف إطلاق النار أحد مفردات المحادثات، وأحد عوامل الثقة المتبادلة في إطار العملية السياسية، عوضاً عن استخدامه سلاحاً للعرقلة والتفجير مجدداً.

رغم ذلك، وسواء عقدت هذه المحادثات قريباً أم لا، فإن هذه الأحداث والتطورات السياسية والدبلوماسية، تشكل بدورها مؤشرات أخرى جديدة مضافة لما سبق، حيث أصبح الحديث يدور حول «محادثات مباشرة» وبإعلانات صريحة بالاستعداد للقاء ثنائي من قبل روسيا وأوكرانيا، وهو تطور غير مسبوق بهذا المستوى، وعليه، فإن التقدم بتسوية الملف الأوكراني، رغم تباطؤه، جار على قدم وساق.

معاهدة فرنسية – بولندية... هل نشهد بداية انحلال الناتو؟!

وقعت كل من فرنسا وبولندا في 9 أيار معاهدة صداقة جديدة، تتضمن بنداً حول التعاون العسكري والدفاع المشترك، وتعزيز الصناعة الدفاعية المشتركة، كما وقع الطرفان وثيقة أخرى تتعلق بالتعاون الثنائي في مجال الطاقة النووية.

■ ملاذ سعد

جاء توقيع المعاهدة بين الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ورئيس الوزراء البولندي دونالد توسك بسياق وتصريحات واضحة معادية لروسيا، ويتضمن بندها العسكري المساعدة المتبادلة في صد أي هجوم عسكري معادي قد يطال أي من البلدين.

وفي حين أكد ماكرون خلال مؤتمر صحفي له، أن المعاهدة «لا تحل محل» الدفاع المشترك في إطار حلف الناتو، إلا أن الحقيقة قد تكون غير ذلك، ففرنسا بالتحديد كانت أول من بادر منذ سنوات، خلال عهد ترامب الماضي، باقتراح رسمي لإنشاء تحالف عسكري دفاعي أوروبي جديد، مغاير للناتو، ودون الولايات المتحدة، وكان ذلك وسط الخلافات الدائرة حول ميزانيته، ومدى إسهام كل دولة بتمويله من ناتجها المحلي.

يتكرر الآن الأمر نفسه، مع عودة ضغط الولايات المتحدة على الدول الأوروبية لرفع النسبة المخصصة للدفاع في الناتو من الناتج المحلي، والخلافات السياسية الأوروبية الأمريكية، هذا الضغط والخلاف الذي بات يضع التحالف على طاولة البحث بمدى إمكانية استمراره أو تفككه.

في هذا السياق، أقدمت فرنسا على توقيع المعاهدة السابقة مع بولندا، والتي لا تشكل بحال من الأحوال تهديداً يذكر بالنسبة لروسيا، فلا شيء جديد فيها عما هو موجود أساساً، فضلاً عن أن الوثيقة لا تفرض دفاعاً ملزماً، إلا أنها في الحقيقة إشارة للولايات المتحدة نفسها، ولحلف الناتو، فهي قد تشكل نواة أولية قابلة للتوسع لموضوعة التحالف الدفاعي الأوروبي الجديد، والبديل عن الناتو، ومن جهة أخرى فإنها تمثل- بالتوازي مع وثيقة الطاقة النووية- استمالة أكبر لبولندا، ودعماً لها، وترسيخاً لموقعها بمواجهة روسيا.

وعلى أي حال، فإن الأزمة والمشكلة الأوروبية تتمثل بأن أي موضوعة تحالف دفاعي جديد، لا وجود للولايات المتحدة به، لن يكون إلا أضعف بما لا يمكن مقارنته مع «حلف الناتو» القائم أساساً، وذلك فضلاً عن أن العديد من الدول الأوروبية الموجودة ضمن حلف الناتو الآن، لن تدخل بالضرورة بأي تحالف دفاعي جديد، حيث تبرز خلافات وتباينات أوروبية – أوروبية كذلك الأمر، وليس أولها وآخرها المواقف الهنغارية الواضحة كمثال واحد.

إن محاولات المتشددين الأوروبيين إطالة أمد الصراع مع القوى الدولية الجديدة، ومحاولات عكس عجلة التاريخ بشتى الأشكال والوسائل، لا أفق أمامها في الحقيقة، وبمرور الوقت تصبح هذه المحاولات أكثر هزالة وهزلية بأن واحد، فما لم ينجز بالناتو بمواجهة روسيا، لن ينجز بأي تحالف أضعف وأصغر.

ألمانيا: محاولة إعادة إنتاج النازية الليبرالية

في الأيام الأخيرة، تشهد ألمانيا نقاشاً حاداً حول قضيتين سياسيتين من العيار الثقيل، الأولى: هي الفشل المفاجئ لفريدريش ميرتس في الجولة الأولى من التصويت على منصب المستشار الاتحادي، والثانية: إعلان حزب «البديل من أجل ألمانيا» كتنظيم متطرف، مع ما يحمله ذلك من احتمالية حظره في المستقبل. والغريب أن هاتين المسألتين، رغم اختلاف طبيعتهما، ترتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً.

■ سفياتوسلاف كنيازيف
ترجمة: أوديت الحسين

شهدت البلاد انتخابات برلمانية في شباط من هذا العام، وكانت النتيجة كارثية بحقّ للأحزاب المصنّفة ضمن «المنظومة» السياسية، أي الأحـزاب التقليدية الكبرى. فلم تتمكن أي من القوى السياسية الكبرى: الديمقراطيون المسيحيون، أو الاشتراكيون الديمقراطيون ـ من حصد عدد كاف من الأصوات لتشكيل حكومة حتى بمساعدة أحـزاب الأقمار الصناعية. مما اضطرهم إلى التفاوض فيما بينهم لتشكيل ائتلاف، لكن الأحداث الأخيرة بيّنت أن حتى هذا الخيار لم يكن كافياً للخروج من المأزق.

رشّح الائتلاف العريض فريدريش ميرتس، إلا أن الرجل لم يحظَ سوى بـ310 أصوات في الجولة الأولى من التصويت، في حين أن الحد الأدنى المطلوب هو 316 صوتاً، ليصبح بذلك «بطة عرجاء» في مشهد سياسي غير مسبوق في تاريخ ألمانيا الحديث بعد الحرب العالمية الثانية.

المفارقة الساخرة، أن الكتلة المؤيدة للحكومة المفترضة تضم 328 نائباً، ما يعني أن أكثر من عشرة أعضاء من صفوفها إما تمردوا أو امتنعوا عن التصويت. وهذا ما ينذر بحرب داخلية شرسة في صفوف هذه الأحـزاب خلال الأيام القادمة، حرب ضد «الخُلّد»، ضد المندسّين، ضد الخونة المحتملين في الداخل.

صحيح أن ميرتس نجح في نهاية المطاف في المرور من الجولة الثانية بصعوبة جامحة، إذ نال 325 صوتاً فقط، إلا أن الضرر قد وقع، وصـورة السلطة قد تلطخت. لقد كشفت الأحزاب «المنظومية» ـ والتي هي في الواقع قوى نيوليبرالية ـ أمام المجتمع الألماني عن هشاشتها وضعفها البنيوي.

ووصف خبراء سياسيون ما جرى بـ«الكارثة الكاملة» و«اللكمة في المعدة» بالنسبة لميرتس.

وقد جاء هذا المشهد المخزي تحت قبة البوندستاغ في لحظة تشهد فيها البلاد تصاعداً غير مسبوق في شعبية حزب «البديل من أجل ألمانيا»، الحزب المحافظ اليميني. ففي حين أن الحزب كان قد حلّ ثانياً في انتخابات شباط/فبراير بنسبة تأييد بلغت نحو 20%، فإنه بات اليوم ـ وفقاً لأحدث استطلاعات الرأي ـ القوة السياسية الأولى في البلاد، بحجم تأييد يصل إلى 26%. وفي المقابل، تواصل شعبية الحزبين التقليديين ـ الاتحاد المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ـ تراجعها بثبات.

كان من المنطقي، في ظل هذه المعطيات، أن تفكر الأحزاب التقليدية في الانفتاح على حزب البديل، أو على الأقل في مراجعة أسباب الفشل، وسبر مكامن النقمة الشعبية على سياساتها. لكن تلك الأحزاب اختارت طريقاً آخر تماماً.

فقد أعلنت هيئة حماية الدستور رسمياً تصنيف حـزب «البـديـل» كـحـزب يميني متطرف، واعتبرته «تهديداً للديمقراطية»، ما يمنح الأجهزة الأمنية الحق في مراقبة أعضائه ونشاطاته بشكل موسع.

صحيح أن الحظر الرسمي للحزب ليس من صلاحيات الهيئة، بل هو من اختصاص المحكمة الدستورية الفيدرالية، التي يمكن أن تتلقى طلباً من البوندستاغ أو البوندسرات أو الحكومة الفيدرالية نفسها، إلا أن هذه الفرضية باتت مطروحة بجدية على الطاولة.

ورغم أن المستشار المنتهية ولايته، أولاف شولتس، دعا الحكومة الجديدة إلى عدم التسرع في خطوة الحظر، فإن النخبة «المنظومية» الجديدة تتخذ موقفاً عدائياً صارماً. فقد صرّح لارس كلينغبايل، زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمرشح لمنصب نائب المستشار، بأن الحكومة فور تشكيلها ستبدأ العمل على حظر حزب البديل.

وقال: «البديل من أجل ألمانيا يمثل هجوماً على ألمانيا. إنهم يريدون بلداً مختلفاً، يريدون تدمير ديمقراطيتنا».

أما الأمين العام للحزب الاشتراكي، ماتياس ميرش، فأعلن بدوره: «هذا إعلان دستوري صريح... ما يطرحه «AfD» من رؤى ينطق بلغة واضحة. ما يبدو عنصرياً، وما يُسمع كالعنصرية، هو في النهاية عنصرية». وانضم إلى الجوقة أيضاً نواب من حزب الخضر الليبرالي، مؤكدين أنه «ليس فقط بعض فروع الحزب، بل الحزب بكامله، يخوض حرباً ضد دستورنا والنظام الديمقراطي الحر».

لكن حزب «البديل» لا ينوي الاستسلام ولا الركوع في وجه هذه «التصفية» السياسية. بل بادر بالفعل إلى التقدم بشكوى قضائية ضد هذا التصنيف، وبدأ في تسديد ضرباته المضادة نحو أكثر مناطق خصومه حساسية. فقد دعت زعيمة الحزب، أليس فايدل، بعد فشل ميرتس في الجولة الأولى، إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة، معتبرة أن ما حدث يُعبّر عن فقدان ثقة عميق بالمنظومة السياسية، ودعت الأحزاب الأخرى إلى التحلي بالحكمة، مؤكدة أن حزبها مستعد لتحمل مسؤولية قيادة البلاد. واعتبرت أن كلمتها تمثل صوت عشرات الملايين من الألمان.

وقالت: «لقد سئم الألمان. سئموا من النخبة التي أوصلت البلاد إلى طريق مسدود، من اقتصاد منهار، وهجرة غير مضبوطة، وسياسة خارجية عبثية. لم يخسر ميرتس لأنه يفتقد العلاقات العامة، بل لأنه الوجه الذي يجسد منظومة لم يعد أحد يثق بها. وهذا ليس سوى بداية نهاية النظام القديم».

ماذا ستفعل الطبقة الحاكمة إن تجاوزت نسبة تأييد «البديل» حاجز الـ51%؟ هل سيُقيمون نظاماً على شاكلة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ويُنَكّلون بكل ألماني «غير مناسب»

التراجع الألماني في كلّ شيء

يشهد الاقتصاد الألماني ـ الذي لطالما اعتُبر قاطرة أوروبا ـ تراجعاً متواصلاً منذ عامي 2023 و2024. دخلت البلاد في حالة ركود رسمي. وحتى أكثر الخبراء تفاؤلاً لا يتوقعون هذا العام سوى نمو بالكاد يصل إلى 0,1%، فيما يقول آخرون: إن الانكماش مستمر.

وفي شباط الماضي، انخفض الإنتاج الصناعي مجدداً بنسبة 1,3%، بعد انتعاشة قصيرة في كانون الثاني، ما يعيد إلى الأذهان نهاية عام 2024، حين سجّل القطاع الصناعي أكبر انخفاض له خلال خمسة أشهر. وكان من بين أعمدة الصناعة الألمانية لعقود، الغاز الروسي الرخيص والمستقر. إلا أن برلين، في خضم تصعيدها لأزمة أوكرانيا، تخلّت طواعية عن هذا المصدر الحيوي. والأسوأ من ذلك، أنها حتى الآن لا تبدي أي رغبة حقيقية في التحقيق بتفجيرات خط أنابيب «نورد ستريم» التي عطّلت الإمدادات. وكأنها تفضل دفن رأسها في الرمال.

ولم تكتفِ الحكومة بذلك، بل قررت أيضاً التخلي الكامل عن الطاقة النووية. في هذه الأثناء، يناشد كبار الصناعيين الحكومة الألمانية العودة إلى استيراد الغاز الروسي، أو على الأقل بحث هذه الإمكانية مستقبلاً، لكن أصواتهم لا تجد من يصغي.

ونتيجة لأزمة الطاقة، ارتفعت أسعار الوقود والكهرباء، وهو ما انعكس بوضوح على تكاليف الإنتاج وأسعار الخدمات الأساسية، وخاصة المرافق. وقد شعر المواطن الألماني البسيط بهذه الضغوط في جيبه بشكل مباشر، باستثناء العاطلين عن العمل الذين يعيشون كلياً على الإعانات الاجتماعية.

كما أنّ هناك جانباً آخر مظلم من المشهد، يتجلّى فيما يشهده المجتمع الألماني من تصاعد في الجريمة، في بلد كان يعد حتى وقت قريب من أكثر بلدان العالم أمناً وسكينة. ففي عام 2024، ارتفعت نسبة الجرائم العنيفة بنسبة 1,5%، وهو أعلى معدل منذ نحو 15 عاماً. وزادت حالات الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى «بما في ذلك تلك التي انتهت بالموت» بنسبة 9,3%، أما الجرائم باستخدام السكاكين، فارتفعت بنسبة 6%، وتلك باستخدام الأسلحة النارية بنسبة 1,6%، أما الجرائم المرتكبة من قبل أجانب، فزادت بنسبة 7,5%، كما ارتفعت نسبة الجرائم التي تورّط فيها أطفال ومراهقون بنسبة 11,3%، وفي ولاية شمال الراين ـ وستفاليا، كان الأجانب يمثلون 34,3% من المشتبه بهم في الجرائم العنيفة، رغم أنهم لا يشكلون سوى 16,1% من سكان الولاية.

في هذا الوقت، تواصل الأحـزاب التقليدية التركيز على «الخطر الروسي» بدلاً من معالجة الأزمة الاقتصادية، أو ضبط الأمن الداخلي. حتى أن ميرتس، قبيل انتخابه مستشاراً، تفاخر بأنه اتفق مع الحزب الاشتراكي والخضر على رفع سقف الدين العام الألماني للحصول على 500 مليار يورو قروضاً لأغراض التسليح. وقال: «إنها رسالة واضحة لشركائنا، ولكن أيضاً لأعداء حريتنا: نحن قادرون على الدفاع عن أنفسنا. ألمانيا عادت. ألمانيا تساهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية والسلام في أوروبا».

لكن في واقع الأمر، فإن المواطن الألماني البسيط هو من يتحمل فاتورة هذا الجنون. فقد نالت منه الأزمة الاقتصادية، وتهدده الجريمة، وتُفرض عليه ديون هائلة تحت ذرائع محاربة «خطر خيالي». فهل يُستغرب بعد ذلك أن يتحول هذا المواطن إلى دعم حزب غير تقليدي يطرح حلولاً لمطالبه الاجتماعية؟ ماذا ستفعل الطبقة الحاكمة إن تجاوزت نسبة تأييد «البديل» حاجز الـ51%؟ هل سيُقيمون نظاماً على شاكلة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ويُنَكّلون بكل ألماني «غير مناسب» ويزجّون به في «دوَيْتشستانات» مغلقة؟ بدأ الفارق بين النازية والليبرالية، في هذا السياق، يبدو أوهى من خيط دخان... وأشد خداعاً مما يتخيله أكثر المراقبين سذاجة.

أمريكا واليمن: تراجع في صورة ضبط النفس

في تحولٍ جذري لحملتها العسكرية التي استمرت قرابة عام في البحر الأحمر، وافقت الولايات المتحدة على وقفٍ لإطلاق النار مع القوات اليمنية المتحالفة مع حركة أنصار الله، بوساطة سلطنة عمان. فبعد شهور من التصعيد تحت ذريعة «حماية الملاحة الدولية»، تجد واشنطن نفسها اليوم مضطرة إلى إنهاء صراع كانت هي من بدأته، لكنها فشلت في السيطرة عليه.

■ مودة إسكندر
ترجمة: قاسيون

وبينما يؤكد القادة اليمنيون أن العمليات الداعمة لغزة ستستمر، فإن التحول الأمريكي يشير إلى ما هو أبعد من مجرد خفض للتصعيد: إنه اعتراف ضمني بأن الحملة قد انهارت تحت الضغط، وأنها لم تنجح في تحقيق حتى أبسط أهدافها الاستراتيجية.

منذ آذار 2024، شنت الولايات المتحدة أكثر من ألف غارة جوية، لكن فشلها في احتواء التهديد اليمني في البحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن، أصبح دليلاً صارخاً على سوء تخطيطها العسكري. لقد تحوّل الصراع إلى حرب استنزاف باهظة الكلفة، خرجت منها صنعاء أقوى، لا أضعف.

حملة فاشلة منذ لحظة الولادة

منذ بدايتها، افتقرت الحملة الأمريكية المسماة «حارس الازدهار» إلى الوضوح في الأهداف. فالمهمة التي رُوّج لها باعتبارها لحماية خطوط الشحن، تحوّلت سريعاً إلى مواجهة مفتوحة بلا خارطة طريق سياسية. أخطأ المسؤولون الأمريكيون في قراءة المشهد الميداني، وفي تقدير صلابة اليمنيين.

وعلى الرغم من تفوقها الجوي، لم تنجح واشنطن في كسر إرادة صنعاء أو تعطيل قدراتها القتالية. بل إن القصف المتواصل عجّل من تطور القدرات العسكرية اليمنية، ودفع واشنطن إلى لعبة ردع لم تتمكن من الفوز بها.

استند اليمن إلى نمط حرب غير تقليدي، يتجذر في طبوغرافيته وثقافته، مما جعل المهمة الأمريكية بالغة الصعوبة. فقد عمل القادة من مواقع جبلية محصّنة بشبكات أنفاق، خارج نطاق الرصد الفضائي.

كما افتقرت واشنطن إلى معلومات استخباراتية كافية عن البنية القيادية للجيش اليمني، ولم تمتلك بنك أهداف فعّال. أما قيادة صنعاء، التي راكمت خبرات طويلة في مواجهة التحالف السعودي–الإماراتي، فاحتفظت بالأفضلية الاستراتيجية.

وفي تصريح لصحيفة **ذا كرادل**، عدّد العقيد رشاد الوطيّري خمسة أسباب رئيسية لفشل الحملة، **الأول:** استخدام اليمن لأسلحة منخفضة الكلفة وعالية التأثير، كالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، والتي وصلت حتى إلى حاملات الطائرات الأمريكية.

الثاني: أن الحملة فشلت في حماية السفن التابعة لـ«إسرائيل» أو حلفائها.

الثالث: فضح أنصار الله شبكات التجسس الأمريكية–«الإسرائيلية»، وظلت متمسكة بمطلبها الأساسي: وقف الحرب على غزة.

الرابع: امتنع غالبية الحلفاء العرب عن الانضمام إلى التحالف الأمريكي، باستثناء البحرين.

الخامس: تضخّمت التكاليف بشكل كبير، إذ أنفقت واشنطن ملايين الدولارات لاعتراض طائرات مسيّرة لا تتجاوز كلفة تصنيعها بضعة آلاف.

لا تحالف ولا خيار بري

فشلت واشنطن في مساعيها لبناء تحالف إقليمي ضد اليمن. فدول الخليج، التي لم تبرأ بعد من فشلها العسكري هناك، آثرت الابتعاد. رفضت السعودية الانجرار مجدداً إلى مستنقع تحاول الخروج منه منذ 2022، فيما اكتفت الإمارات بدور لوجستي محدود. أما مصر، فالتزمت الصمت. وكان لهذا الحذر أسبابه. إذ وجه زعيم أنصار الله، عبد الملك الحوثي، تحذيرات مباشرة للدول المجاورة: أي تعاون مع الولايات المتحدة، سواء عبر قواعد أو جنود، سيُقابل برد فوري.

وقد أثبت هذا التهديد فاعليته. فعندما طرحت واشنطن فكرة شن هجوم بري عبر قوات خاصة أمريكية وميليشيات خليجية، انهار المخطط سريعاً. فوعورة التضاريس اليمنية، وشراسة المقاومة، وذاكرة الفشل السعودي–الإماراتي، جعلت هذا السيناريو مستحيلاً.

ويقول المحلل السياسي عبد العزيز أبو طالب لـ«ذا كرادل»: إن الرياض وأبو ظبي أدركتا كلفة أي تصعيد إضافي. ورغم استمرارهما في دعم ميليشيات بالوكالة، فإنهما باتتا حذرتين من التورط المباشر. كما أن قدرة اليمن على ضرب المصالح الأمريكية و«الإسرائيلية» أضعفت الثقة بقدرة واشنطن على توفير الحماية.

قنابل، مليارات، وإخفاقات

بين آذار 2024 ونيسان 2025، شنت الولايات المتحدة أكثر من ألف غارة على اليمن. لكن بدلاً من إنهاك العدو، عززت تلك الحملة من قوته. إذ صعّدت صنعاء ردودها تدريجياً: من استهداف سفن «إسرائيلية» في تشرين الثاني 2023، إلى مهاجمة سفن أمريكية وبريطانية في كانون الثاني، فالمحيط الهندي في آذار، ثم البحر الأبيض المتوسط في أيار. وفي تموز، ضرب أنصار الله تل أبيب بصواريخ فرط صوتية، وتبعتها ضربة مباشرة على مطار بن غوريون، ما أعاد رسم خريطة الردع في الإقليم.

وتكبدت واشنطن خسائر فادحة: ففي أول ثلاثة أسابيع، أنفقت مليار دولار. استخدمت صواريخ باهظة كـ«توماهوك» و«JASSM» لاعتراض طائرات لا تتجاوز كلفتها بضعة آلاف. وأسقط اليمن 17 طائرة من طراز «ريبر MQ–9»، وخسرت أمريكا مقاتلتين من طراز F–18، وتعرضت «إسرائيل» لحصار جوي معلن.

ويشير الوطيّري إلى أن اليمن طوّر أسلحته محلياً، من دون دعم تقني أجنبي. وشمل ذلك الصواريخ الفرط صوتية التي تخطت دفاعات «إسرائيل» والولايات المتحدة، وطائرات مسيّرة أصابت أهدافاً مدنية وعسكرية على حد سواء.

التآكل من الداخل

في واشنطن، بدأت الانشقاقات تظهر. فقد منح البنتاغون قادة الجيش صلاحيات أوسع لتنفيذ ضربات دون العودة إلى البيت الأبيض، لتجنب التبعات السياسية. لكن التكاليف– المادية والمعنوية– باتت واضحة.

بدأت وسائل الإعلام الأمريكية بطرح تساؤلات حول الهدف الحقيقي للحملة. نفد صبر الرأي العام، وارتفعت الأصوات التي تطالب دول الخليج بتحمل مسؤولية تأمين الملاحة، باعتبارها المستفيد الأكبر.

ويقول الوطيّري: إن أمريكا تلقت صفعات متتالية: فقد تم إغراق مدمّرة وثلاث سفن دعم، وتعرضت حاملتا الطائرات «أبراهام لينكولن» و«هاري ترومان» لهجمات مباشرة. ورغم إنفاق نصف مليار إضافي على منظومات الاعتراض، ظلت النتائج محدودة. مشاهد الطائرات الأمريكية وهي تهوي في البحر، والجنود المنهكين– البالغ عددهم نحو 7000 – غير قادرين على كسر إرادة اليمن، كل ذلك لطّخ صورة الهيبة الأمريكية.

ولم تكن الحملة فقط رداً على الهجمات في البحر الأحمر، بل جزءاً من محاولة أوسع لكبح نفوذ الصين في المنطقة، لا سيما في ظل تعاظم الشراكات اليمنية في مبادرة «الحزام والطريق». لكن المسار العسكري ارتد عكسياً، فزاد من صلابة المقاومة المحلية، وقلّص من مصداقية واشنطن.

ويلاحظ أبو طالب، أن حتى طائرات الشبح والقاذفات الاستراتيجية لم تنجح في ردع اليمن. ولم يتبقَ أمام إدارة ترامب– التي أطلقت الحملة– إلا خياران: الانسحاب بهدوء تحت وقع الهزيمة، أو الانخراط في مفاوضات على شروط أنصار الله، وأبرزها: إنهاء الحرب على غزة.

حرب بلا هدف

منذ البداية، عجزت واشنطن عن صياغة سردية نصر. فاكتفى البنتاغون ببث لقطات انطلاق الطائرات من الحاملات– مشاهد استعراضية بلا مضمون. لم تكن هناك لحظات «صدمة ورهبة»، ولا محطات يمكن تسويقها كإنجاز.

في المقابل، قدم اليمن صوراً أيقونية، أبرزها: مشهد أب يحتضن طفله أثناء الغارات– رمزٌ مؤثرٌ لصمود شعب. ومع تزايد أعداد الضحايا المدنيين، تزايد الغضب الشعبي. وانتشرت مشاهد النساء والأطفال المنتشلين من تحت الأنقاض، لتذكّر العالم بحروب أمريكا السابقة في العراق وأفغانستان.

يؤكد أبو طالب، أن التماسك الاجتماعي لليمن، وتضاريسه الصلبة، أفسدا كل محاولة لاختراق دفاعاته. بل إن المجتمع اليمني لم ينقسم، بل التحم أكثر خلف أنصار الله. وكلما صعّدت أمريكا، زادت المقاومة رسوخاً– عسكرياً وشعبياً.

اليوم، تغيّر واشنطن وجهتها، وتبحث عن السلام من دون أن تعلن الهزيمة. لكن صنعاء لم تقف ساكنة. فهي تتعهد بمواصلة العمليات، ما يفتح الباب أمام معادلات استراتيجية جديدة، قد تعيد رسم توازن القوى في الإقليم من جديد.

فشلت واشنطن في مساعيها لبناء تحالف إقليمي ضد اليمن فدول الخليج التي لم تبرأ بعد من فشلها العسكري هناك آثرت الابتعاد

تحطيم الذاكرة «والموقف اليومي»

يتكوّن الوعي الاجتماعي من خلال التراكم، إذ مرت البشرية في تاريخها الطويل بسلسلة من التجارب التي أغنت على الدوام وعي الإنسان لذاته، وارتقت به إلى مستوى أعلى من القدرة على التفاعل مع الوسط الطبيعي والاجتماعي، على طريق الحفاظ على النوع، وتأمين حاجاته التي تزداد طرداً مع تطور الوعي.

■ عصام حوج

الوعي الاجتماعي الجمعي وعي ارتقائي بطبيعته، وهو عملية متكاملة تقوم على أساس التفاعل ما بين الماضي والحاضر والمستقبل، كيمياء هذه الثلاثية هو أحد شروط التطور الموضوعي للوعي، دون ذلك لايمكن إنتاج أي قيمة مضافة، ولا يمكن إنجاز اي شيء جديد.

من أحد أهم مظاهر عالم اليوم هو الحرب المنظمة على الذاكرة الجمعية وتحطيمها، أوتهميشها، وقطع مسار تطور الوعي الاجتماعي، فوسط الكمّ المتلاحق للأحداث، والدفق المعلوماتي، ونمط الاستهلاك السائد سرعان ما ينسى الفرد ما حدث له، ومعه، ومن؟ ولماذا؟ وتبدو حياته وكأنها مطاردة فاشلة وراء حقيقة ضائعة يظل يلهث وراءها دون أن يدركها، حتى يجد نفسه عاجزاً حائراً وقلقاً على الدوام.

الحرب على الذاكرة هي أحد أدوات صياغة الوعي بما يناسب مصالح قوى الهيمنة التقليدية في شل فعالية القوى الاجتماعية، وبالتالي التحكم بالإرادة الجمعيّة ودفعها بالاتجاه الذي تريده تلك القوى، وذلك من خلال فرض نمط من «الموقف اليومي» بالأحداث التي تمر بالإنسان.

الموقف اليومي

نقصد بالموقف اليومي هنا، هو ذاك الذي ينطلق من وقائع اللحظة فقط، والواقع من حيث كونه ساكناً، وقطعاً ميكانيكياً مع التاريخ وتجاربه أو تشويه لها، وفي الوقت نفسه تخبط في اتجاه السير وتشوش في تحديد الهدف، وهو «الموقف اليومي» يأتي غالباً كرد فعل مباشر وسطحي على ما هو سائد، ويقدم اجابات غارقة في البساطة على أسئلة شائكة ومعقدة، تماشياً مع، وانسياقاً وراء الحركة العفوية للجماهير، أو استثماراً فيها، وهو موقف يتسم بالعاطفية والانفعال والذاتية والانتهازية غالباً.

الموقف اليومي ربما يكون مفهوماً ومبرراً عندما يتبناه العامّة، فالإنسان العادي يتحدد وعيه من خلال الملموس، أما النخب السياسية والثقافية والأحزاب خصوصاً، فمن المفروض أن تعمل وفق رؤى وبرامج وبأهداف محددة، وتعمل على تأمين الأدوات والحوامل الاجتماعية للسير باتجاه الهدف المنشود، ذلك هو دورها الوظيفي دون ذلك لا مبرر لوجودها، وتصبح جزءاً من المشكلة بدل أن تكون أداة حل.

الانتقائية.

الموقف اليومي انتقائي بطبيعته، يأخذ من الماضي ما يبرر ويشرعن وجوده، ويتجاهل من التاريخ الحديث والقديم ما يتناقض مع سردياته... فالصراع الدائر هو استمرار لصراع منذ 1400 عام، ولكي يرسخ هذه السردية يصبح ديدنه البرهان على أن الصراع الراهن هو صراع طائفي، ولأن الصراع طائفي فإن ما حدث في سورية بعد 8 ديسمبر هو انتصار طائفة على أخرى، تزوير التاريخ واستحضاره هنا، هو أحد ادوات العبث بالحاضر، وانتقاء هذه الجزئية من التاريخ التي لم تكن إلا جزءاً من سياقات الصراع على السلطة والنفوذ والثروة، هو أحد مسارات ترسيخ وتعميم تلك الصورة النمطية عن ثقافة شعوب الشرق وعجزها عن إدارة شؤونها، وعدم قدرتها على التعايش، وبالتالي حاجتها إلى الوصاية.

> **المحور الذي تدور حوله كل موئثرات الأزمة السورية هو تغييب الشعب السوري وشل فعاليته بعد تفشي العسكرة وتشوه الصراع**

الشعبوية

الموقف اليومي شعبوي بالضرورة، فلأنه يتناقض مع المنطق والعقل لا بد من محاكاة الغرائز، فهذه الأخيرة شرط وجود الخطاب الشعبوي ومن خلاله يكوّن مجاله الحيوي، وفعاليته ويؤمن أسباب استمراره.

الشعبوية مفرخة تشوّهات الوعي الاجتماعي، تنتج كل يوم مساراً جديداً للتشويه، وتتحول في ظل دور الإعلام الرقمي إلى قوة دفع ذاتي، قادرة على استيلاد مبررات استمرارها إلى أن يشاء الله، وفرض سياسة إدارة الأزمات دون حلها.

الإقصائية

الوعي اليومي إقصائي من حيث البنية والتكوين، يحاول أن يقصي كل ما عداه، يتأفف من الوعي التاريخي والقراءة التحليلية للأحداث، ويجد فيها تنظيراً لا جدوى منه، يغطي ويحجب القراءات العقلانية الحيادية ويشوش عليها، لابل يبحث عما يشبهه لدى الخصم المفترض ويتذرع به حتى يبرر وجوده.

التثاقف

أخطر نماذج الموقف اليومي هو ذلك المتثاقف الذي يمتلك كمّاً من المعارف ويسوّقها بما يمتلك من قوة البلاغة، وبديع الصياغة، والاشتغال على اللغة وتطويعها، ولغة جسد، ويوظفها لترويج الهراء الطائفي أو الديني، قادر على أن يقول الشيء وضده في المقالة الواحدة، أو الإطلالة الإعلامية الواحدة، يتلبرل مرة، ويتمركس مرة، وقد يتأسلم أيضاً، وربما يطرح قضايا مشروعة، ولكن دون أن يقدم إجابات منطقية وعقلانية.

لجم السعار الطائفي

وإذا أخذنا الخطاب الطائفي كنموذج من الموقف اليومي الذي لا بد من مواجهته في اللحظة الراهنة، ينبغي عدم الاقتصار على القراءة التحليلية التي تأخذ طابع التجريد أحياناً، بل الانطلاق من حاجة الناس الملحة إلى الأمان، من خلال ربطها بالهدف النهائي أي الخروج من الدوامة الراهنة، الضرورة تقتضي تحريك وتنشيط ما يمكن من خلايا المجتمع ضد هذه الظاهرة الطارئة والمقحمة على وعي السوريين، إن أغنية لسميح شقير تتضامن مع ضحايا مجازر الساحل يمكن أن تلعب دور الداعية والمحرّض، أكثر من بيان سياسي، ولا بد أيضاً من إبراز وتعميم تلك الأصوات السورية غير القليلة التي تجاهر برفض الاستفزازات والممارسات الطائفية، من رجال دين وساسة وكتاب وإعلاميين، وبالإضافة إلى ذلك فإن التاريخ السوري الحديث زاخر بالتجارب والأحداث التي تفنّد الصراع على أساس الانتماء الطائفي.

وبعد ... لا يمكن فهم تعقيدات الراهن السوري، إلا من خلال فهم مقدماته، أي الأسباب الحقيقية وبأبعادها الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية والثقافية، ولا يمكن الخروج من متاهة الأزمة إلا من خلال تحديد صحيح للهدف، وتسمية القوى الاجتماعية التي أسست للتأزيم، وساهمت وتساهم به ولكن كل ذلك وعلى أهميته لايكفي دون تأمين الأدوات..

الأداة الحقيقية الوحيدة هم السوريون أنفسهم، اي تلك الكتلة الجماهيرية القادرة على التأثير في مسار الأحداث.

المحور الذي تدور حوله كل مؤثرات الأزمة السورية هو تغييب الشعب السوري، وشل فعاليته بعد تفشي العسكرة وتشوه الصراع، وعليه فان شرط حلها هو إعادة هذا الحصان إلى مضمار السباق، من خلال التعبئة الشعبية وذلك لا يكون من جهة الخطاب السياسي إلا من خلال ربط وقائع اللحظة مع مقدماتها ونتائجها عند صياغة الموقف والخطاب السياسي.

قرارات لاهثة خلف الترند!

يعكس الجدل الحاصل في نقابة الفنانين صورة واضحة عن حالة الفوضى والهشاشة التي تعانيها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في سورية اليوم. والتي تحتاج، فضلاً عن تكثيف الجهود والمشاركة الواسعة، إلى طرق وأساليب مختلفة وجديدة كلياً لمعالجة الفساد الذي ينخرها.

■ إيمان الأحمد

فبعد سلسلة من القرارات الإشكالية التي اتخذها نقيب الفنانين السوريين، مازن الناطور، أصدر مجلس نقابة الفنانين في دمشق، بياناً موقّعاً من الفنان نور مهنا بصفته نائب النقيب، أعلن فيه سحب الثقة من النقيب وعزله بسبب «استفراده بالقرار وإقصاء بقية أعضاء مجلس النقابة ومخالفة القوانين»، استناداً إلى المادة 33 من القانون رقم 40 لعام 2019.

واتّهم البيان الناطور، المعيّن بقرار سياسي، وغير منتخب، باتخاذ قرارات فردية وتهميش باقي أعضاء المجلس، مما يخالف نظام النقابة الداخلي. ولم تمضِ سوى ساعات على صدور هذا القرار وتداوله بكثافة في الإعلام والسوشال ميديا، حتى أصدرت النقابة بياناً موقعاً باسم الناطور هذه المرة، أوضحت فيه أن النقيب عُيّن من قبل رئاسة مجلس الوزراء، ولا يجوز سوى للجهة التي عيّنته أن تقيله، معتبرة أن الاجتماع الذي سُحبت فيه الثقة استثنائي وغير قانوني، والقراران الصادران اللذان نصّا على سحب الثقة وتكليف مهنا ملغَيان تماماً.

تناول السوريون، تراشق القرارات هذا، بالتندر والسخرية، معتبرين أنه «مهزلة حقيقية» تشبه في بعض وجوهها الفوضى التي تعم البلاد! خاصة ما يبدو فيه من «إعادة تدوير سلوكيات» المرحلة السابقة. بينما اختلف الفنانون السوريون حول الموضوع المثار، فمنهم من آثر الصمت، بينما رأى آخرون أنّ الناطور لا يرقى إلى حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه والتي تتطلب ضرورة فهم العمل النقابي، والتمتع بعلاقة جيدة مع غالبية المنتسبين للنقابة. وأن خطوته هذه تحمل عداء لمنطق ومفهوم العمل النقابي، وتبدو غالبية قراراته كيدية، كالمخرج الليث حجو الذي طالب في لقاء إعلامي النقيب ومجلسه بـ «الاستقالة الفورية لارتكابهم أخطاء في فترة زمنية قياسية احتاج المجلس القديم إلى سنوات حتى يرتكب مثيلها». وأكد آخرون أن المشكلة ليست في شخص النقيب، بل في مجلس النقابة فهو: «غير معني بإيجاد حلول لسيل المشكلات الجارف الذي تعانيه، إنما يكرّس كل وقته للقرارات الكيدية التي تصنع الترندات»، وأنه يفتقر إلى أي خطة فاعلة يمكن الاعتماد عليها.

إن الحفاظ على استقلالية النقابات وتحفيزها على القيام بأدوارها الحقيقية تجاه منتسبيها يعتبر أولوية في الوضع الراهن.

أخبار ثقافية

أفلام مميزة لأربع مخرجات سوريات

«غرفة المسدس»، «على الحافة»، «حياة»، و«قشرة بصلة»، هي عناوين للأفلام التي أنجزتها أربع مخرجات سوريات هن: عروب المصري، ورشا ملحم، ولمى طيارة، ورغد باش، وجرى عرضها الخميس 8 أيار الجاري، في «مقهى السينما» في فندق بيك باش في دمشق. تصدت هذه الأفلام لقضايا هامة ومصيرية كالحياة والحرية والموت، والخوف والطمأنينة...إلخ. وقدمت كل مخرجة على حدة رؤيتها الخاصة من خلال أسلوب مميز على صعيد الفكرة وكتابة السيناريو وعلى مستوى إدارة الكاميرا والممثلين، وغيره من العمليات الفنية. تنوعت الأفلام ما بين القصيرة، والروائية منها والوثائقية وأظهرت إضافة إلى التمكن الفني للمخرجات، خصوصية التجربة.

عالج فيلم «غرفة المسدس» لعروب المصري فكرة الخوف الناجم عن الحرب وآليات التحرر منه، أما فيلم «حياة» للمى طيارة فيوثق إرادة امرأة في مواجهة الدمار الحاصل لمدينتها. بينما يتحدى فيلم «على الحافة» لرشا ملحم الموروثات الشعبية بذكاء. أما الفيلم الوثائقي «قشرة بصلة» لرغد باش فينحو إلى تصوير أحد حفاري القبور في مقبرة «باب الصغير»، وفلسفته تجاه الموت والحياة.

«من قتل شيرين؟»

بعد مرور ثلاث سنوات على استشهاد الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة كشفت منصة Zeteo الأمريكية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية، هوية القنّاص الذي اغتالها عمداً خلال تغطيتها اقتحام مدينة جنين في الضفة الغربية، وقد عرضت المنصة فيلماً وثائقياً بعنوان «من قتل شيرين؟»، كشفت فيه أن الجندي الصهيوني ألون ساكجيو، قائد فصيل القنّاصة هو من نفذ عملية الاغتيال وأن المقاومة الفلسطينية اقتصّت من القاتل في حزيران الماضي بعبوة ناسفة زرعتها في جنين. ولم يعلن جيش الاحتلال حينها مقتله، في محاولة لطمس الحقيقة.

وأشار العمل الوثائقي بوضوح إلى محاولات مشتركة بين «إسرائيل» وواشنطن للتغطية على الجريمة، وإخفاء التفاصيل المرتبطة بعملية الاغتيال، رغم الأدلة المصوّرة والميدانية التي كانت تؤكد تعمّد اغتيالها. فعلى الرغم من ارتدائها سترة الصحافة الواقية من الرصاص، إلا أن القنّاص استهدفها مباشرة برصاصة حيّة. كما بثّ الفيلم تسجيلاً صوتياً لجندي «إسرائيلي» يؤكد هوية القاتل. وتفاعل ناشطون على مواقع التواصل مؤكّدين أن حق شيرين أبو عاقلة لم يُهدَر، حيث جاء الرد من الميدان.

كانوا وكنا

الحركة الاضرابية تتسع في سورية

حدثت موجة من الإضرابات العمالية في سورية عام 1964 لأسباب مختلفة. حيث أضرب عمّال مرفأ اللاذقية ضد الضرائب الجائرة وإضراب عاملات التبغ ضد شدة العمل وظروف العمل المرهقة. جريدة الأخبار الأسبوعية 14 حزيران 1964.

مفتاحان لإنقاذ سورية...

يتفق معظم السوريين على أن البلاد تعيش أوضاعاً شديدة الصعوبة والخطورة؛ من الأوضاع الاقتصادية الكارثية، حيث البنية التحتية المدمرة، وغياب السوق الوطنية الواحدة بفعل استمرار تقطع أوصال البلاد، وفوق هذا وذاك استمرار العقوبات، وغياب البرامج الاقتصادية الواضحة. إلى الأوضاع الأمنية، حيث السلم الأهلي مهدد بشكل مستمر، وأحداث الفوضى الأمنية المتعاقبة والواسعة النطاق، ناهيك عن الاقتتال المتنقل ذي الطابع الطائفي، والمصحوب بمستويات غير مسبوقة من التحريض.

يضاف إلى ذلك، المشكلات المتعلقة بالحريات الفردية، وبمحاولات التعدي على ثقافة الناس وطريقة حياتهم، انطلاقاً من عقليات متطرفة ضيقة الأفق، الأمر الذي يزيد من هشاشة السلم الأهلي... ووصولاً إلى التدخلات الخارجية المختلفة، وفي مقدمتها التدخل التخريبي «الإسرائيلي» المتواصل، والذي يستخدم الاختراقات الموجودة والمتراكمة داخل الأطراف كلها.

إذا أردنا إجمال المسألة، يمكن القول: إن سورية تواجه تحديين متداخلين ومترابطين: **تحدٍّ داخلي:** له أبعاده الاقتصادية والسياسية والديمقراطية. **وتحدٍّ خارجي:** حاملاه الأساسيان هما العقوبات والعدوان «الإسرائيلي» بأشكاله المختلفة.

مفتاحا الحل

بالنسبة للتحديات الداخلية، فإن مفتاح الحل، وكلمة السر الأساسية هي «توحيد السوريين»، وتالياً، الاستقواء بهم لا عليهم، ولا على قسم منهم بقسم آخر... وهذا يتطلب التخلي سريعاً عن أوهام الحلول ذات الطابع الأمني، والاتجاه بشكل فوري نحو توسيع المشاركة السياسية الحقيقية، عبر مؤتمر وطني عام ينتج حكومة وحدة وطنية شاملة.

أما بالنسبة للتحديات الخارجية، فكلمة السر هي الاستفادة من التوازن الدولي الجديد؛ وللاستفادة منه ينبغي أولاً فهمه، وخلاصة فهمه تقول: الغرب يتراجع، وضمناً أمريكا و«إسرائيل»، واللهاث وراء التوجه غرباً اقتصادياً وسياسياً على أمل رفع العقوبات وتدفق أنهار الحليب والعسل الموعودة، هو لهاث الراكض نحو الهاوية... فلننظر إلى العالم من حولنا وإلى تغيراته، فلننظر حتى إلى السعودية وتركيا وإيران والدول الأفريقية، بل وحتى إلى الهند وباكستان... كل الدول حول العالم تبحث عن نقطة توازن جديدة لصياغة علاقاتها مع الأقطاب العالمية الكبرى، ونقطة التوازن هذه هي دائماً أقرب إلى الشرق منها إلى الغرب، لأن مركز الثقل الإنتاجي والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري والسياسي بات في الشرق... ومن يحاول الارتكاز إلى مركز ثقل افتراضي في الغرب إنما يسير عكس عقارب التاريخ... ناهيك عن الدعوات إلى وضع كل البيض في السلة الغربية والأمريكية خاصة!

ينبغي أن يتحرك عموم الشعب السوري كقوة منظمة باتجاه واحد وإلا فإن التناقضات الدولية ستعبر عن نفسها باحتراب داخلي بين أبناء البلد الواحد

إن ما يتم ترويجه في الأيام الأخيرة عن احتمال رفع الأمريكيين لعقوباتهم، وربط ذلك بعلاقة ما مع الكيان، هو وصفة فشل متكاملة الأركان؛ فالأمريكي في طور الانكفاء على المستوى العالمي، وعن منطقتنا ضمناً. أما «الإسرائيلي» فيعيش مشكلة وجودية أحد مخارجها هو تقسيم سورية وتفتيتها، وإشعال الفتن والحروب ضمنها كصاعق تفجير لكل دول «الشرق الأوسط» وضمناً تركيا والسعودية ومصر... والسلام ليس جزءاً من مخططاته بأي حال من الأحوال.

من جهة ثانية، فإن من المحق القول: إن بلادنا اليوم ضعيفة، بل وهشة، وتحتاج إلى موازنة علاقاتها وسياساتها بحيث تَعبُر من عنق الزجاجة موحدة أرضاً وشعباً... ولكن ذلك لا يكون بالانبطاح للغرب وللأمريكان، لأن إغضاب الاستعمار دائماً أقل كلفة من إرضائه. ولأن أهمية سورية الجيوسياسية، رغم ضعفها الحالي، هي نقطة قوة يمكن استثمارها للحد الأقصى، عبر بناء علاقات متوازنة مع الدول المختلفة، وعبر الاستفادة من التناقضات الدولية وفهمها بشكل عميق... بكلام آخر، يمكننا الاستفادة بشكل كبير من التحولات الكبرى الجارية المعاكسة لاتجاه الشرق الأوسط «الإسرائيلي»، أي بعلاقات قوية مع تركيا والسعودية ومصر وحتى إيران، وفي الخلفية عبر علاقات قوية مع الصين وروسيا، لموازنة الكفة بما يخدم مصالح الشعب السوري...

وقبل هذا كله، ينبغي أن يتحرك عموم الشعب السوري كقوة منظمة باتجاه واحد، وإلا فإن التناقضات الدولية ستعبر عن نفسها باحتراب داخلي بين أبناء البلد الواحد... مرة أخرى، فالطريق نحو توحيد الشعب السوري واضح: مؤتمر وطني عام يقول فيه السوريون ما يريدون، ويتفقون على شكل دولتهم ومستقبلهم، ويصوغون دستورهم الجديد وينتجون حكومة وحدة وطنية تقود دفتهم نحو بر الأمان... وإلا فإننا نسير حتى الآن عكس عجلة التاريخ، وعكس مصالحنا الوطنية، وعلينا تعديل الاتجاه بأسرع وقت، وإلا فإن المخاطر ستتحول إلى وقائع غير قابلة للعكس!